مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٧١

الجمعة، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٤/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيري	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد زوين
	الأردن	السيد جودة
	أستراليا	السيدة بيشوب
	تشاد	السيد محمد
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيدة موشيكيوابو
	شيلي	السيد ريفيروس
	الصين	السيد ليو جيابي
	فرنسا	السيد فابيوس
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلوود
	نيجيريا	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٤.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب ترحيبا حارا بالمشاركة الاستثنائية للوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. وتشكل المشاركة هنا اليوموعدد الأشخاص الذين قدموا من أماكن بعيدة – وبعضهم، مثل لوران فابيوس، سيعكسون اتجاههم ويعودون أدراجهم ثم يرجعون مرة أخرى – ومدى تفاني العديدين للحضور إلى هنا، بالنظر لضغط العمل على جميع من في القاعة، دليلا بحد ذاته على أهمية المسألة قيد المناقشة. ولذلك نشعر بامتنان عميق، ليس لمجرد الاستجابة لدعوتنا، بل لجميع البلدان التي أدركت مسؤولية هذه المرحلة وجديتها. ونشكر الجميع شكرا جزيلا.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البحرين، بلجيكا، بولندا، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جورجيا، الدانمرك، العراق، عمان، فنلندا، قطر، كندا، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيوزيلندا، هولندا واليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أقدم لمجلس الأمن اليوم إحاطة إعلامية بالنيابة عن الأمين العام.

وهذه المرة الرابعة التي أخاطب فيها مجلس الأمن بشأن الدمار الذي يلحقه بالشعب العراقي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وباسم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أود أن أشكر مجلس الأمن على استمرار اهتمامه ووحدته في التعبير عن دعمه لشعب العراق وحكومته، وأيضا على تمكينه بعثتنا من الاضطلاع بولايتها. ولم تذهب أدراج الرياح دعوات المجلس المستمرة إلى المشاركة السياسية الشاملة وإجراء الانتخابات في الوقت المناسب وعملية تشكيل الحكومة. ورحب العراقيون بإدانة المجلس لأعمال العنف وللاعتداءات على حقوق الإنسان. وأخيرا، لا تزال إعلانات المجلس المستمرة، وقبل وقت قصير من خلال اتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، تشجع شعب العراق بجعله يشعر بانه لا يقف بمفرده.

لقد ظلت عملية الانتقال في العراق مؤلمة وتعاني من جراح الكثير من أعمال العنف. ومع ذلك، أبدى شعب العراق قدرة لا مثيل لها على المثابرة، بالرغم من الصعوبات. وقبل وقت قصير، وفي خضم بيئة أمنية سريعة التدهور، خرج الشعب للتصويت في انتخابات تنافسية أعقبها، في نهاية المطاف، نقل السلطة بطريقة سلمية. وإذ تمضي قدما حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في العراق بإعادة الأمن إلى أجزاء كبيرة للبلد، فإنها أيضا تسعى لتعزيز العلاقة بين الطوائف العرقية والدينية ولوضع سياسات شاملة تسهم في تحقيق السلام الاجتماعي والتماسك. كما انها تتطلع إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم. واليوم، وفيما يواجه العراق الخطر المحدق بالحياة من جراء عمليات تمدد تنظيم الدولة الإسلامية، فان شعبه يتطلع إلى البلدان الممثلة هنا – أعضاء مجلس الأمن وجيران العراق والحلفاء والأصدقاء. وهو

يتطلع إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل اتخاذ تدابير جماعية تهدف إلى القضاء على هذا التهديد للسلام في العراق وبقية المنطقة.

ومنذ بداية العام، استولى تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له على أجزاء واسعة من شمال العراق وغربه. وتمكنت من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والموارد المالية والطبيعية. وتتمدد شبكاتها، التي تغطي العالم، لتجنيد المقاتلين الأجانب في معركتها من أجل تفكيك أوصال الدولة العراقية. وقبل أشهر من سقوط الموصل في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية، أصحبت محافظتا الأنبار ونينوى مرتعا خصبا لهذا التنظيم الإرهابي. وخلال هذه المدة راقبت بعثة الأمم المتحدة تطور استراتيجية الرعب للتنظيم وأكدت على الاستراتيجية، التي لا تزل تؤدي بصورة منهجية إلى تقويض السلطات الشرعية من خلال عمليات الاختطاف والاغتيالات وأعمال العنف. فهي تسعى لاستغلال الاستياء الشائع وسط بعض الطوائف لتحويله إلى مرارة وعنف. وهي تستخدم سيطرتها المحكمة على الأرض الممتدة في كلا العراق وسوريا، بالاقتران مع أيديولوجية الكراهية والخوف والعدمية، لتشكل خطرا واضحا على وجود الدولة العراقية الموحدة ذاتها. وهو تهديد للمنطقة وللمجتمع الدولي.

وفي الأسابيع الأخيرة، مكنت الجهود المشتركة لتوجيه الضربات الجوية المحددة الهدف وعمليات قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية من استعادة سيطرة السلطات الشرعية على بعض المناطق. وكانت هذه العمليات أساسية لإنقاذ آلاف الأرواح من الموت الوشيك في جبل سنجار، وفي مدينة أمرلي وأماكن أخرى. وأدت إلى حماية مدينة أربيل؛ والى تأمين البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك سدا الموصل وحديثة، والى إيقاف تقدم تنظيم الدولة الإسلامية نحو العاصمة، بغداد. ولكن بالرغم من هذه النجاحات، تمكنت قوات الدولة الإسلامية قبل وقت قصير من السيطرة على مدن رئيسية في محافظة صلاح الدين. ولكنني أشعر بالتشجيع من تقرير مفاده انه في مواجهة هذا التهديد المتزايد، ازداد بشكل كبير التعاون والتنسيق بشأن توفير الأمن بين الحكومة الاتحادية في العراق وحكومة إقليم كردستان.

إن العراق يواجه حالة طوارئ متصاعدة، إذ بلغ عدد المشردين داخليا ٨,١ ملايين شخص منذ كانون الثاني/يناير. ولجأ حوالي ٨٥٠ ٠٠٠ منهم إلى إقليم كردستان وحده. وفي الأسبوعين الماضيين وحدهما، شردت ١٠٠ ٠٠٠ أسرة إضافية في محافظة ديالى من ديارها. ولا تقتصر الأزمة الإنسانية على شمال البلد؛ فقد فر عشرات الآلاف من الأشخاص إلى الجنوب، حيث تستضيف الأسر والمؤسسات الدينية العديد منهم. ويزداد الضغط على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد، في جميع أنحاء البلد، إذ أدى استمرار التدفق إلى أزمة كبيرة في المأوى. ومع سرعة اقتراب فصل الشتاء، لا بد من اتخاذ تدابير فورية وحرجة. وفضلا عن ذلك، ونظرا لأن أكثر من ٢ ٠٠٠ مدرسة توفر المأوى في الوقت الحالي للمشردين داخليا في جميع أنحاء البلد، فقد تأخر موعد بدء السنة الدراسية بالفعل لمدة شهر.

واستجابة لذلك، تبذل الأمم المتحدة مسعى إنسانيا هائلا في جميع أنحاء العراق لتوفير الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي والمساعدة الصحية. ولا نزال نواجه تحديات هائلة في الوصول إلى ما يقدر بـ ٦٥ ٠٠٠ شخص لا يزالون في المناطق التي يدور فيها النزاع. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لمناشدة حكومة العراق وضع استراتيجية وطنية لمعالجة حالة المشردين، فضلا عن التعجيل بإعادة دفع الأجور وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد. ويجب تشجيع جهود الحكومة والإشادة بالتزاماتها المالية بمعالجة هذه الكارثة الإنسانية. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم مساعدة إضافية لتحسين تنسيق إيصال الخدمات.

وبالنيابة عن كامل أسرة الأمم المتحدة، أود أن أشكر الدول الأعضاء التي استجابت حتى الآن لدعوتنا من أجل تقديم المساعدة وواصلت تقديم دعم سخي لمسعى الأمم المتحدة الإنساني. كما أود أن أشيد بالمملكة العربية السعودية، التي ساهمت بحوالي ٥٠٠ مليون دولار من إجمالي مبلغ ٧١٢ مليون دولار الذي قدم حتى الآن لمسعى الأمم المتحدة في العراق.

وأنفق بالفعل نسبة أكثر من ٦٠ في المائة من تلك المنحة الكبيرة على توفير الخيام والغذاء والمواد الأخرى لمئات الآلاف من المشردين داخليا. وبعد ذلك القول، يتعين أن أشير مع شعور متزايد بالقلق إلى أن التمويل المتاح للعمليات الإنسانية سيستنفد قبل فصل الشتاء وستكون هناك حاجة إلى دعم إضافي.

لقد أحدثت الأزمة الحالية تأثيرا مدمرا على احترام حقوق الإنسان وحمايتها في العراق. وتقدر الأمم المتحدة انه، منذ كانون الثاني/يناير، بلغ عدد الضحايا المدنيين حوالي ٠٠٠ ٢٥، بما في ذلك مقتل ٠٠٠ ٨ على الأقل وإصابة أكثر من ٠٠٠ ١٦. وبالنيابة عن الأمين العام وكامل فريق الأمم المتحدة في العراق، أعرب عن أعمق تعازي لأسر جميع الضحايا المدنيين ولضحايا الإرهاب. وما فتئت طوائف الأقلية، بما في ذلك المسيحيون والأيزديون والشبك والتركمان وغيرهم، مستهدفة بشكل خاص من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي سعى بصورة منهجية ومتعمدة لتطهير الأراضي التي يسيطر عليها منهم، بارتكاب أعمال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومن المحتمل الإبادة الجماعية.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقوم بالتحقيق في التقارير عن انتهاكات وتجاوزات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأجرت أفرقتنا أكثر من ٥٠٠ مقابلة مع الضحايا والشهود على تلك الانتهاكات. ونتيجة لتلك الحقيقيات، تحققت الأمم المتحدة من الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة المرتبطة به، إلى جانب الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الداعمة للحكومة وبعضها ارتكبتها قوات الأمن العراقية. ونشر تقرير علني في تموز/يوليه، فيما يجري حاليا إعداد تقرير ثان. وبالنظر لخطورة الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، أرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إيفاد بعثة إلى العراق للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي تمس قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لقد أدى سقوط الموصل إلى أن يدرك السكان أن ما يتعرض للخطر ليس بقاء بلدهم فحسب، بل وجود مجتمعاتهم ذاتها. وسيخسر جميع العراقيين، مهما كان أصلهم العرقي أو الطائفة الدينية التي ينتمون إليها، إذا فشلوا في التعاون لمواجهة التهديد المتزايد للإرهاب والراديكالية والتطرف. ويوجد اليوم إدراك متزايد مفاده انه إذا أريد النجاح لأي خطة أمنية، يلزم أن تكون مقبولة بشكل واسع من الجميع. وثمة اتفاق فيما بين صناع القرار الرئيسيين على انه لا يمكن توفير الأمن بدون الاحترام الكامل للدستور وسيادة القانون ومعايير القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ويلزم على سبيل الأولوية معالجة الظروف التي تثير السخط وأعمال العنف في العراق بغية تمكن المجتمعات الساخطة، لا سيما المجتمعات التي تقيم حاليا في مناطق النزاع، من العودة إلى العملية الديمقراطية. ولا يزال الدستور العراقي الإطار الإرشادي لتسوية جميع المظالم بصورة شرعية. وسيمكن البلد من المضي قدما إجراء الإصلاحات التي تمكن من تحسين إيصال الخدمات ووضع السياسات التي تسهم في تحقيق السلام الاجتماعي والتنمية ونقل السلطة والتقسيم العادل للإيرادات فيما بين المحافظات وتوفير الخدمات العامة الفاعلة واتخاذ تدابير

لمكافحة الفساد المستشري وربما، الأمر الأهم، تعزيز سيادة القانون والمساءلة الديمقراطية.

ولا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة بدون التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي والحاضر. وإذا تركت بدون حل، ستؤدي مظالم الماضي أو انتهاكات حقوق الإنسان إلى تقويض أي محاولة لتسوية المسائل الدستورية أو القانونية المعلقة أو المسائل المتعلقة بالسياسات. ويسرني أن أبلغ بان الحكومة، منذ تعيينها، اتخذت خطوات هامة وبدأت بشكل قوي أعمالها الجماعية. وأرحب ترحيبا حارا بالأوامر التي أصدرها مؤخرا رئيس الوزراء العبادي لوقف غارات القوة الجوية العراقية في المناطق المدنية، بما في ذلك المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، والتزامه العلني بحماية المدنيين. وأناشد حكومة العراق التمسك الكامل بذلك الالتزام. كما أن رئيس الوزراء العبادي، باعتباره القائد الأعلى، اتخذ المبادرة لإعادة هيكلة قيادة القوات المسلحة العراقية. وتلك القرارات خطوات مشجعة نحو تلبية المطالب من أجل الإصلاح.

وأرحب أيضا بقرار مجلس الوزراء إنشاء صندوق لإعادة الإعمار بغية إعادة بناء المناطق التي دمرتها العمليات العسكرية. والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في ذلك الصدد. كما يسرني أن أبلغ المجلس بان مجلس الوزراء شرع في عملية صياغة مشروع قانون لإنشاء حرس وطني. وهذا سيمكن من نقل السلطة وسيعزز المشاركة المحلية في توفير الأمن وإدارته.

وفي آخر خطاب له أمام البرلمان، التزم رئيس الوزراء بتسوية النزاعات المتعلقة بالميزانية التي لم تحل بعد بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. وأناشد الحكومة العراقية المضي قدما على وجه السرعة بشأن إعادة الإعانات، ابتداء من أيلول/سبتمبر، إلى محافظات دهوك وإربيل والسليمانية. وعلى الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان المضي قدما بسرعة نحو التوصل إلى اتفاق بشأن تسديد المدفوعات المستحقة. وأخيرا، فقد آن الأوان لتسوية المسائل الشائعة المتمثلة في اقتسام الإيرادات والميزانية تمشيا مع الدستور. وكما هو الحال دائما، فان الأمم المتحدة في العراق على استعداد لمواصلة تسهيل تلك العملية. وعلى جميع أعضاء المجتمع الدولي مواصلة العمل بشكل وثيق مع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان وتقديم المساعدة الأمنية والإنسانية والإنمائية التي يحتاج إليها العراق.

إن المخاطر جد عالية بالنسبة للعراق والمنطقة. وتتاح للعراق وجيرانه الإقليميين فرصة غير مسبوقة لإعادة العلاقات الثنائية الإيجابية القائمة على أساس المصالح المشتركة والشراكة. وينبغي أن يكون ذلك التعاون مفتوحا وشاملا لجميع الجيران الذين بوسعهم الإسهام في مواجهة التحدي الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية. واتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) مؤخرا، وقرار جامعة الدول العربية ٧٨٠٤، وبيان جدة، ومؤتمر باريس بشأن السلام والأمن في العراق، والمناقشات الأخيرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي تؤدي جميعا إلى تعزيز الدعم الدولي للعراق في وقت احتياجه. والأمم المتحدة على استعداد لدعم العراق والمنطقة بتنسيق الجهود السياسية والاجتماعية والإنسانية والمالية اللازمة لمواجهة الأزمة الحالية.

وفي الختام، أود أن أكون واضحا. إن تنظيم الدولة الإسلامية آفة جلبت على شعبي العراق وسوريا أحزانا تفوق الوصف. وضربت عرض الحائط بالمساواة وبحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره. وهي لا تتجاهل القانون الدولي فحسب بل أيضا تبدي استهتارا به، وتدل أفكارها الشاذة للعدالة على ردها فعلها العنيف على التقدم الذي أحرزته البشرية خلال قرون. وذلك التهديد، مهما كانت خطورته، يمكن مواجهته إذا عمل العراق والمنطقة والعالم معا على أساس إطار عمل ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية. ونحن جميعا نشكر الأمين العام والممثل

الخاص ملادينوف، الذي نشكره على وجه الخصوص على جميع الأعمال التي يضطلع بها بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونحن نشعر بامتنان بالغ.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه الأعضاء، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/20.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق.

السيد الجعفري (العراق): اسمحوا لي في البداية بأن أثمن تولي وزير الخارجية السيد جون كيري لرئاسة جلسة هذا اليوم لتسليط الضوء على جسامة الخطر الذي يشكله الإرهاب ليس على العراق فحسب وإنما للعالم أجمع. وكذلك أثمن حضور زملائي وزراء خارجية العديد من الدول الصديقة، الذين يدل وجودهم اليوم على عالمية خطر الإرهاب الذي يواجه العراق والمنطقة.

ونتقدم بالشكر للولايات المتحدة على التحضير لهذه الجلسة، التي تأتي ضمن جهودها الرامية إلى حشد الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب العالمي المتمثل بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمنظمات المرتبطة به. وأرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ويعيد العراق تأكيد مواقفه ودعواته إلى ضرورة محاربة الإرهاب باعتباره آفة دولية والقضاء عليه، والى أهمية تعاون وتكاتف جميع الدول لتحقيق ذلك. كما أن توافد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من كل بقاع العالم وكذلك الإعلان عن هدف تأسيس دولة لهي أشارات واضحة إلى التحول النوعي الذي طرأ على فكر الإرهابيين والى أن خطر التنظيمات الإرهابية لن يقتصر على العراق وسوريا فحسب وإنما سينتشر في عموم المنطقة. إن محاربة هؤلاء الإرهابيين في العراق وإنقاذ الشعب العراقي من شرورهم إنقاذ لكل بني الإنسان في كل العالم. فهي حرب لإسناد الإنسان العراقي وهي حرب وكالة للدفاع عن كل بني الإنسان. إن العراق اليوم منتهك الإنسان ومنتهك السيادة ومنتهك الأرض. وقد أصبحت انتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية جرائم ضد الإنسانية وهي طالت مكونات الشعب كافة من مسيحيين وأيزديين وتركمان، شيعة وسنة وكردا وتركمانا.

وأدى ذلك إلى توقُّف الحياة الطبيعيّة وعمل المُؤسَّسات الحكوميّة في الدوائر في تقديم الخدمات المدنيّة والمُستشفيات والمدارس إلى المُواطِنين في المحافظات المنكوبة. كما خلّفت الهجمات الإرهابيّة العنيفة بحقِّ المدنيين الأبرياء تشريد ونزوح ما يُقارِب ١,٨ مليون مُواطِن عراقيٍّ نحو إقليم كردستان والمناطق العراقيّة الأخرى في الوسط والجنوب. ورغم التحدِّيات السياسيّة والأمنيّة، حرصت الحكومة الاتحاديّة وحكومة الإقليم، وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المُتحِدة العاملة في العراق، على تخفيف وطأة المُعاناة قدر الإمكان حتى تستطيع القوات الأمنيّة إعادة سيطرتها على الأراضي العراقيّة كافة وإعادة النازحين إلى منازلهم وأماكن عملهم.

رغم التحدِّيات الكبيرة والتهديدات الإرهابيّة المُستمِرّة، فإنَّ الشعب العراقيَّ قد تمكّن من إجراء انتخابات وطنيّة تمَّ على إثرها قيام القيادات السياسيّة العراقيّة بتشكيل حكومة شاملة راعت خصوصيّات الشعب العراقيِّ، وفيها كلُّ التنوُّعات والديانات والمذاهب والقوميّات والاتجاهات السياسيّة المُختلِفة، وأخذت على عاتقها تنفيذ المبادئ الأساسيّة التي وردت في وثيقة الاتفاق السياسيِّ بين الكتل المُشارِكة في الحكومة الهادفة

إلى توطيد سيادة القانون وتعزيز وحدة الصفِّ الوطنيِّ واتخاذ التدابير الضروريّة لمُكافحة التنظيمات الإرهابيّة. إننا في العراق خرجنا بميثاق وطنيّ، اتفق الفرقاء السياسيون العراقيون عليه. وتمَّ تشكيل حكومة وطنيّة لم تستثنِ شريحة اجتماعيّة وسياسيّة.

إنَّ مفاهيم مُحارَبة الإرهاب وحشد الإمكانات الدوليّة باتجاهه تُمثِّل طريقة عمليّة وفعّالة لمُواجَهة التحدِّيات التي تُواجِه المنطقة، كما نُدرك أنَّ المسؤوليّة الأولى لمُكافحة داعش والتنظيمات الإرهابيّة الأخرى داخل العراق تقع على عاتقنا بالأساس وأنَّ مسؤوليّة مسك الأرض والحفاظ على السيادة هي من واجب القوات المُسلَّحة العسكريّة العراقيّة وقوات البيشمركة وقوات الحرس الوطنيّ وقوات الحشد الشعبيِّ، غير أنَّ مُتطلَّبات الإسناد كالغطاء الجويِّ تقتضي مُشاركة الدول الصديقة. وقد شكَّلنا حكومة وحدة وطنيّة لتعزيز الجبهة الداخليّة لمُواجَهة هذا التهديد العابر للحدود حيث كرَّرنا مراراً بأنَّ تفاقُم الحالة في سوريا ينعكس سلبياً على العراق. ولا بدَّ من حلول جذريّة، وتعاون دوليٍّ لإزالة هذا التهديد الخطير ليس في العراق فقط، بل وفي أيِّ دولة أخرى يتواجد فيها.

سبق أن وجَّه العراق رسالة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ طلب فيها مُساعَدة المُجتمَع الدوليّ. وفي هذا الإطار، تُطالِب الحكومة العراقيّة بما يلي:

أولا، استمرار تقديم التحالف الدوليِّ للمُساعَدات العسكريّة للعراق بهدف إنهاء وجود داعش بما فيها استمرار الهجمات الجويّة ضدَّ مواقعها وأن تتضمَّن استراتيجيّة مُواجَهة تنظيم داعش إنهاء وجود مُقاتِليه في جميع مناطق تواجُدهم؛ ممَّا يتطلَّب مُشاركة دول الجوار في بلورة استراتيجيّة المُواجَهة ضدَّ الإرهاب مع تحاشي المناطق الآمنة وعدم التعرض للأهداف المدنية والحفاظ على السيادة العراقية وبالتنسيق مع القوات المسلحة العراقية.

ثانيا، تقديم المُساعَدات الإنسانيّة العاجلة لتخفيف مُعاناة ما يقارب ١,٨ مليون نازح، جُلُّهم من المُسنِّين والنساء والأطفال.

ثالثا، دعوة الدول الأعضاء في الأمم المُتحِدة إلى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وقرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤)، بما فيها منع تدفُّق المُقاتِلين عبر الحدود وتجفيف منابع تمويلهم وعدم السماح بتجنيدهم أو الحصول على ملاذ آمن ومنع التجارة بالنفط والغاز التي يُسيطر عليها الإرهابيُّون.

إنَّ مُكافحة الإرهاب، مهما كانت ناجعة عسكرياً، فلن تكون مُستدامة ما لم تكن شاملة، وهو ما أكَّدته استراتيجيّة الأمم المُتحِدة العالميّة لمُكافحة الإرهاب. ونُؤكِّد أنَّ الإرهاب لن يزول ما لم نُحارِب الفكر التكفيريَّ الذي يقوم عليه والذي يُشكِّل قوة جاذبة لشدِّ الشباب إليه. لذلك، من الضروريِّ منع مُنظِّري ومُؤيِّدي ومُروِّجي الفكر التكفيريِّ من القيام بنشاطات في المُؤسَّسات التعليميّة والثقافيّة والدينيّة والإعلاميّة، والعمل في المقابل على إشاعة ونشر ثقافة التسامُح وقبول الرأي الآخر.

وأودُّ أن أعبِّر، نيابة عن شعب وحكومة العراق، عن امتناننا لدور الولايات المُتحِدة ودول الاتحاد الأوروبيِّ والدول العربيّة والصديقة الأخرى، وخاصة دول الجوار، لما قدَّمته من مُساعَدات إنسانيّة لمُواطِنينا النازحين والمُحاصَرين ومن دعم عسكريٍّ، وخاصة الضربات الجويّة، مما مكَّننا من إيقاف داعش وتحررت بعض المناطق لحدِّ الآن. إننا جميعاً أمام مُواجَهة جادّة ضدَّ كلِّ ثقافات الحقد والجريمة وانتهاك حقوق الإنسان، فلا بدَّ من بذل أقصى الجهود لدحرها ووضع العالم على مشارف ثقافة جديدة تسود فيها ثقافة الحُبِّ والثقة ومُراعاة حقوق الإنسان في أرجاء المعمورة.

ختاما، نُثمِّن جهود بعثة الأمم المُتحدة لتقديم المساعَدة إلى العراق في تقديم الدعم، وخاصة المُساعَدات الإنسانيّة

إلى النازحين، ولا يسعنا إلا أن نُكرِّر تقديرنا وشكرنا للسيِّد ملادينوف وفريقه العامل على تفانيهم، آملين استمرار جهودهم في مُساعَدة العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد الجعفري على بيانه الهام جداً. ونحن نقدر بالغ التقدير قيادتكم في جهود الحكومة العراقية الجديدة.

ويشرفني الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

في البداية، أود أن أعرب عن شكري للجميع على المشاركة في هذه الجلسة. لقد شهدت في الأسابيع الماضية، أثناء سفري في جولات، مدى انشغال الجميع بشكل غير عادي ومدى التزام الجميع بالجهد المبذول من خلال أعمالهم وأيضا من خلال جداولهم المزدحمة بدرجة غير معقولة. وإنني على اقتناع بأن حقيقة تمثيل هذا العدد الكبير جدا من البلدان من أنحاء كثيرة من العالم في المجلس اليوم تؤكد حقا الحاجة الواضحة لأن نعمل جميعا معا من أجل الترحيب بالحكومة الجديدة الشاملة للجميع في العراق ودعمها، ولإنهاء الوحشية المطلقة العنان لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون وأن أرحب بنظيرنا العراقي الجديد، وزير الخارجية، السيد الجعفري. ولا حاجة بي لأن أُذكر المجلس بأن المرتين الأخيرتين اللتين تركزت فيهما أنظار العالم على العراق كانتا عندما كانت حكومته في مواجهة ضد المجتمع الدولي، ترتبت عليها آثار كبيرة. غير أننا نجتمع اليوم لدعم الحكومة العراقية الجديدة التي قطعت بالفعل أشواطا كبيرة في مدة زمنية وجيزة. ويجب ألا نفوت هذه الفرصة.

في الأسبوع المنقضي، قمت بزيارتي الثانية إلى بغداد خلال فترة تتجاوز شهرين بقليل من أجل الاجتماع مع الحكومة العراقية الجديدة. وكان مما أثلج صدري كثيرا أن استمع إليهم يعيدون تأكيد التزامهم بإدارة شؤون الحكم بما يحقق مصالح جميع العراقيين وبأن يعالجوا أخيرا الانقسامات العميقة التي ندركها جميعا، بما في ذلك تلك المتعلقة بموارد الطاقة والحكم الذاتي الإقليمي وتكوين قوات الأمن. فكل هذه أمور يعاني منها العراق خلال تاريخه الحديث. وهم ملتزمون أيضا بتمكين المجتمعات المحلية من التعبئة وبالمحافظة على الأمن في مناطقهم وبالعمل مع المجتمع الدولي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية.

لقد تصدى العراق حقا لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية بروح من الوحدة لم يعهدها البلد منذ عقود، وربما لم يعهدها مطلقا من قبل. ففي الشهر الماضي، قاد طيار من عرب العراق، اللواء ماجد أحمد السعدي، طائرة عمودية تابعة لسلاح الجو العراقي برفقة طاقم كردي وعضو في البرلمان من الإيزيديين لهدف وحيد هو إنقاذ الإيزيديين على جبل سنجار. ومن المفجع أن الطائرة تحطمت. وكان اللواء السعدي هو الوحيد الذي قُتل. ولكنه قبل وفاته، أبلغ مراسلة صحيفة ”نيويورك تايمز“ بأن البعثة من أجل إنقاذ الإيزيديين كانت أهم شيء يفعله طوال حياته وعمله بوصفه طيارا عراقيا. والمستوى التاريخي للتعاون بين القوات العراقية والكردية يتردد صداه بقوة في أوساط كلتا الطائفتين.

وكما أوضح الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا الشهر، فإن تنظيم الدولة هو ببساطة منظمة إرهابية صرفة. فهي ليست لديها رؤية سوى ذبح جميع الذين يقفون في طريقها. وفي منطقة شهدت الكثير من سفك الدماء، فإن أولئك الإرهابيين متفردون حقا في وحشيتهم. فهم يعدمون الأسرى الموجودين تحت قبضتهم، حيث يجبرونهم على الركوع ويوثقون أيديهم خلف ظهورهم، ثم يطلقون رصاصة على رؤوسهم. وهم يقتلون الأطفال. وهم يستعبدون النساء ويغتصبونهن ويجبروهن على الزواج. وقد هددوا أقلية دينية بالإبادة الجماعية. وفي أعمال همجية، قتلوا الصحفيين الأمريكيين جيم فولي وستيفن سوتلوف وعامل الإغاثة البريطاني ديفيد هينز. ببساطة، إن تنظيم الدولة

يشكل تهديدا لشعبي العراق وسوريا ولمنطقة الشرق الأوسط بوجه عام. وإذا لم يُكبح جماح أولئك الإرهابيين، فمن المؤكد أنهم سيشكلون تهديدا متزايدا يتجاوز المنطقة لأنهم قد سبق وأن توعدوا بذلك.

وفي نهاية المطاف، سوف يحكم التاريخ على كيفية تصدي العالم لهذه اللحظة، لهذا التحدي. وفي مواجهة هذا النوع من الشر، ليس لدينا سوى خيار واحد لمواجهته وهو وجود حملة عالمية شاملة وملتزمة وقادرة على إذلال هذا التهديد الإرهابي وتدميره، وكفالة ألاّ تجد الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) ملاذا آمنا في العراق أو سوريا أو أي مكان آخر. وكما شرح الرئيس أوباما بوضوح، وأعتقد أن الجميع في هذه القاعة يدركون جيدا هذه النقطة، فإن التحالف المطلوب للقضاء على داعش ليس ذا طابع عسكري فحسب، أو هو هكذا في المقام الأول. يجب أن يكون شاملا ويتضمن التعاون الوثيق بين الجهود العديدة التي تبذل. إنه على وشك القضاء على شبكة بأكملها – فيدمّر ويهلك طائفة مسلحة تتنكر كحركة دينية.

وحقيقة الأمر أن هناك دورا لكل بلد تقريبا في العالم يتعين أن يؤديه، بما في ذلك إيران الذي يتواجد وزير خارجيتها هنا اليوم. إن داعش تشكل تهديدا لنا جميعا، ونحن ملتزمون بالعمل في إطار شراكة وثيقة مع الحكومة العراقية الجديدة والبلدان حول العالم لإلحاق الهزيمة بها. لهذا السبب قضيت الأسبوع الماضي بالتشاور مع نظرائي العراقيين، ومسافرا في الشرق الأوسط وأوروبا لبناء الشراكات، ولهذا السبب ركزنا تركيزا شديدا على عقد هذه الجلسة هنا اليوم.

كما أشكر وزير الخارجية سعود الفيصل على قيادة المملكة العربية السعودية لاستضافة مؤتمر في جدة، وأشكر الرئيس هولاند ووزير الخارجية لوران فابيوس في فرنسا على قيادتهما لاستضافة مؤتمر في باريس. فكل واحد من هذين المؤتمرين أسفر عن التزام أكبر وأكبر بما نحتاج إلى القيام به. ولا بد لي من القول إنه في الكثير من الاجتماعات التي حضرتها حتى الآن، لا يتكلم القادة عما إذا ينبغي دعم حملتنا ضد داعش؛ إنهم يتساءلون عن كيفية القيام بذلك. ومن خلال الجهود التي بذلناها بالفعل، شهدنا أكثر من ٥٠ بلدا تتعهد بالتزامات هامة.

في ما يتعلق بالدعم العسكري، ثمة بلدان في المنطقة وحول العالم تقدّم مساعدات بالفعل، من حيث العمل النشط، وأيضا في شكل توفير التدريب، وتقديم المشورة، والتجهيز، وتقديم الدعم اللوجستي وإلى ما هنالك. وثمة بلدان في المنطقة، من قبيل مصر، تعهدت بتعزيز التنسيق إلى حد كبير بين قواتها والقوات العراقية والكردية. ولكن ما هو أبعد من العراق، ثمة بلدان مثل أستراليا تلتزم بنشر طائرات مقاتلة، وطائرات الدعم، والأفراد. وألمانيا، ادراكا منها للتهديد الخطير الذي تشكله داعش، عكست مسار سياستها الطويلة الأمد المناهضة لتقديم المساعدات الفتاكة. وفي الليلة الماضية، شنّت فرنسا أولى ضرباتها الجوية ضد أهداف لداعش في العراق. وأشكال المساعدة هذه، المقدمة بناء على طلب العراق وفي إطار الاحترام الكامل لسيادته، ضرورية لمكافحة داعش، إنما هي ليست سوى جزء واحد من النهج الشامل المطلوب تنفيذه.

ونشهد أيضا تأييدا ساحقا عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدات الإنسانية. فهناك حتى الآن عشرات البلدان من المجتمع الدولي كله تقريبا التزمت بتقديم بليون دولار لصالح الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في العراق. ويشمل ذلك تقديم التبرعات من بلدان داخل المنطقة – المملكة العربية السعودية، وقطر، وغيرهما – فضلا عن تقديم الأموال من البلدان الواقعة على الجانب الآخر من العالم: اليابان، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، والمزيد غيرها. ونحن نشهد تقدما مشجعا في الجهد المبذول لتجفيف التمويل غير المشروع لداعش، وقد عرضت البحرين استضافة مؤتمر دولي في المستقبل القريب لمواصلة تطوير خطة عمل عالمية لمكافحة تمويل الإرهاب.

ووفقا لما سنناقش في الاجتماع الذي يعقد الأسبوع المقبل برئاسة الرئيس أوباما، يجب علينا أيضا أن نوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى داعش – الرجال والنساء الذين يحملون جوازات سفر من بلدان حول العالم، بما في ذلك كل بلد من البلدان الممثلة في هذه القاعة تقريبا. هذا هو مجال آخر بدأت البلدان تتخذ فيه بالفعل خطوات هامة، بما في ذلك سنّ التشريعات التي تجرّم تجنيد مواطنيها وإعدادهم ومشاركتهم في أنشطة قتالية يقوم بها الإرهاب في الخارج.

وأخيرا، هناك حاجة ملحة إلى مواجهة ما تقوم به داعش من دعاية سامة تتعلق بالإسلام وتشويهه بشكل فظيع. لقد حان الوقت لوضع حد لمجموعة متطرفة للغاية في رفضها للحداثة، إذ تحظر تعليم الرياضيات والدراسات الاجتماعية للأطفال. ولقد حان الوقت لوضع حد لخطب المتطرفين الذين يغسلون أدمغة الشبان ويحضونهم على الانضمام إلى هذه المجموعات الإرهابية وارتكاب الفظائع الجماعية باسم الله. هذا هو الشيء الذي يركّز عليه قادة المنطقة تركيزا شديدا. كبار رجال الدين في المملكة العربية السعودية أعلنوا في هذا الأسبوع أن الإرهاب جريمة بشعة وفقا لقانون الشريعة، وقالوا عن داعش بشكل خاص إنها ”رجس من عمل الشيطان“.

كل هذا أمر حيوي، لأننا نعلم أنه عندما نمنع شخصا من الانضمام إلى داعش أو من الوصول إلى ساحة المعركة في المقام الأول، فإنما هو التدبير الأكثر فعالية الذي يمكن للمرء أن يتخذه. ولكن إذا أريد لهذه الحملة الدولية أن تتكلل بالنجاح، فإن العراق نفسه – وقواته الأمنية الموجودة في الخطوط الأمامية – يجب أن يقود الطريق. هذا هو أحد الأسباب التي تحتم علينا جميعا أن نبذل جهودا إضافية لمساعدة العراق على إعادة إندماجه الكامل في المنطقة وفي مجتمع الأمم العالمي. لقد بدأ ذلك يحدث. ففي الأسبوع الماضي، وبعدما كان العراقيون مبعدين عن جيرانهم ومعزولين عن العالم منذ فترة طويلة، تمّت دعوتهم إلى حضور اجتماعين دوليين في جدة وباريس، والآن هنا في نيويورك، أمام مجلس الأمن والعالم بأسره، وهم يحظون بالترحيب الحار.

والشيء المختلف في الجلسة المنعقدة اليوم – وهذا هو سبب امتناننا الشديد للعدد الكبير من الوزراء الذين سافروا إلى هنا – هو أنه في مثل هذه الاجتماعات التي كانت تعقد سابقا، لم يشارك العالم في المداولات أو المناقشات الرسمية التي كانت تجري؛ كانوا يسمعون عنها بعد انعقادها. أمّا اليوم، فبوسع العالم أن يستمع إلى كل وزير من الوزراء، ويدرك حجم الدعم لهذا الجهد ونطاقه. إننا ماضون في طريقنا، ولكن هذا لا يعني أننا بلغنا ما نصبو إليه. وآمل أن يتواصل تحقيق التقدم الذي تكلمت عنه اليوم، ويظهر المزيد من الشركاء خلال هذا الأسبوع، ويتم الإعلان عن المزيد من الالتزامات بهذه الجهود.

لا تخطئنّ – إن عملنا لبناء التحالف وتعزيزه سيتواصل بعد هذا الأسبوع لفترة طويلة. إنني ألتزم بذلك أمام الحاضرين هنا، والرئيس أوباما يلتزم به التزاما راسخا. أحد خبرائنا العسكريين الذين يحظون بمنتهى الاحترام، وهو يجلس خلفي هنا، الجنرال جون ألن – بعدما خدم في أفغانستان وقاد قواتنا هناك لمدة عامين، وأيضا في العراق، ويعرف العديد من الناس في العراق نظرا لخدمته في الأنبار – قد وافق على المجيء إلى وزارة الخارجية بتعيين رئاسي بغية الإشراف على الجهد الذي تقوم به الولايات المتحدة من أجل أن تتطابق قدرات كل بلد مع الاحتياجات الكلية للتحالف، والتنسيق بين الجهود المبذولة.

إنني أتطلع إلى الاستماع لآراء جميع الحاضرين هنا خلال بعد ظهر هذا اليوم. ومرة أخرى، أود أن أختم كلامي بتوجيه الشكر إلى الجميع على الانضمام إلى هذه المناقشة، وأنا على ثقة تامة بأنه من خلال الحملة العالمية الشاملة والملتزمة، يمكننا أن نوفر الدعم للوعد الذي قطعته الحكومة الجديدة في العراق، ويمكننا إلحاق الهزيمة بداعش أينما وجدت.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة لويز موشيكيوابو، وزيرة الخارجية والتعاون في رواندا.

السيدة موشيكيوابو (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في العراق خلال هذا الوقت العصيب جدا الذي يمر به ذاك البلد، والمنطقة، والعالم في واقع الأمر. إن قيادتكم اليوم، السيد الرئيس، وحضور عدد من الوزراء لهذه المناقشة دلالة على إرادة المجتمع الدولي للوفاء بالتزامه حيال دعم الشعب العراقي وحمايته من تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن المؤسف أنه في كل مرة يتخلف مجلس الأمن عن تحمّل مسؤوليته الأصيلة، أي صون السلم والأمن الدوليين، تصبح التكلفة البشرية كبيرة بحيث يتعذر تحمّلها.

كلنا نعلم أن الصراع في سوريا يشكّل أرضا خصبة لداعش. لقد ارتكبت تلك المجموعة الإرهابية الفظائع الجماعية والجسيمة التي قد تبلغ مستوى الجرائم ضد الإنسانية. إن استمرارها في اضطهاد المسيحيين والإيزيديين وغيرهم من الأقليات الدينية لمجرد ما هم عليه قد يوازي الإبادة الجماعية. والوحشية التي تمارسها هذه الفئة بشكل لم يسبق له مثيل ينبغي لها، بل ويجب، أن تعزز تصميمنا على حماية المدنيين الأبرياء الكثيرين الذين يتعرضون لقسوة الحصار على شيء لا علاقة لهم به.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تعازينا لجميع الأسر المكلومة.

إن بغداد أبعد ما تكون عن كيغالي في جوانب تتعدى جانب الجغرافيا وحده. ولكن محنة الكثيرين من الشعب العراقي اليوم لا تختلف عن الكثيرين من محنة الروانديين قبل ٢٠ عاما. وبما أنهم يواجهون وحشية لم يسبق لها مثيل، فهم يتطلعون إلى العالم للحصول على المساعدة. إنني وزيرة خارجية رواندا، وبهذه الصفة، لديّ تجربة تتعلق بالتخلي عن الروانديين في عام ١٩٩٤.

نحن نعتقد أنّ المجتمع الدولي يجب في الحقيقة أن يعمل، وأن يعمل بشكل جماعي لحرمان هذه المجموعة الإرهابية من السيطرة على أي أرض، والحصول على أي تمويل، وأي قناة للتجنيد، الأمر الذي يتيح لها قتل الأطفال والكبار وقطع رؤوس الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني واستعباد النساء والفتيات واضطهاد الأقليات الدينية.

هناك فرص يمكننا أن نغتنمها بغية توفير دعمنا لشعب العراق والقضاء على تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). أولا، هناك القدرة التي أظهرها العراقيون على التآلف في ما بينهم وتشكيل حكومة شاملة بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي. والواقع أن الوحدة بين طوائف العراق أمر حاسم لكفالة تحقيق أي نجاح مستدام ضد داعش: فالجهود التي تُبذل ضد ذلك التنظيم ينبغي أن تكون تحت قيادة وملكية وطنية بدعم من الجميع.

ثانيا، ينبغي أن نستفيد من اللبنات الأساسية القائمة. ونحن ننوّه بالدور النشط الذي تضطلع به الولايات المتحدة في بناء تحالف لمحاربة هذه المجموعة الإرهابية. وإن جلسة مجلس الأمن المقبلة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب التي سيترأسها الرئيس أوباما في الأسبوع الآتي ستكون فرصة أخرى لحشد التأييد العالمي لهذا الجهد. كما نشعر بالتشجيع إزاء نتائج المؤتمر الوزاري الذي انعقد في جدة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر، وضمّ الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن مصر والعراق وتركيا والأردن ولبنان. إننا نشيد بعزمها على شن حملة عسكرية منسقة ضد داعش. وبالروح نفسها، نرحب بنتائج المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن في العراق، الذي انعقد في باريس بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر.

ثالثا، هناك حاجة ماسة إلى كفالة تنفيذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس، وسائر القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وثمة الكثير الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي، لا سيما هذه الهيئة، لوقف تدفق التمويل، بدءا بتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف. وفي هذا الصدد، ينبغي لبلدان المنطقة وخارجها أن تؤدي أيضا دورا هاما في منع الكراهية والتطرف، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التطرف الديني.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أشير إلى أن التقدم السريع لداعش في العراق وسوريا أدى إلى تشريد هائل لأكثر من مليوني شخص، الأمر الذي يتطلب زيادة المساعدات الإنسانية. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم المقدّم إلى السكان والبلدان الذين لحقت بهم الأضرار.

أخيرا، سيدي، نشيد بوفدكم لعرض البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو (S/PRST/2014/20). ونشكر أيضا السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وكامل أعضاء الفريق في البلد على تفانيهم تجاه شعب العراق في ظل هذه الفترة العصيبة والبيئة الصعبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معاليكم على التذكير الهام بآثار التقاعس عن العمل في عام ١٩٩٤.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم، لأننا يجب أن نرسل إشارة واضحة عن الدعم القوي الذي يقدّمه المجتمع الدولي إلى العراق.

أستراليا تؤيد مضمون البيان الرئاسي S/PRST/2014/20، وهو يأتي تأكيدا للجهود العراقية والدولية الرامية إلى مكافحة التهديد الإرهابي الذي تمثله الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وإلى توفير الإغاثة الإنسانية لمنع المزيد من المعاناة.

إن تنظيم داعش يشن هجماته بوحشية على السكان العراقيين ويشكل صدمة لنا جميعا. فالفظائع المرتكبة ضد النساء والفتيات وضد الأقليات الضعيفة وخصوم قوات الأمن، فضلا عن المعاملة الوحشية للأسرى من الصحفيين، ولعامل في مجال تقديم المساعدة وغيرهم، ثم قطع رؤوسهم بغية النهوض بجدول أعمالهم الفاسد، لهي أعمال تتصف بمنتهى الحقارة. مَن يستطيع أن ينسى الصورة البشعة التي ظهرت في أنحاء العالم لطفل أسترالي، لا يتعدى تسع سنوات من عمره، وهو واقف مع والده، أحد زعماء داعش، وممسك برأس مقطوعة لأحد الجنود؟ لقد أظهر ذلك دون أي لبس نوعية الأفعال البشعة التي تستطيع هذه المجموعة القيام بها.

وتدين أستراليا على الإطلاق جماعة داعش والجماعات الشبيهة بها والهمجية التي تمارسها وأيديولوجيتها. إن المجتمع الدولي لا يسعه، كائنا ما كان ضميره، أن يشيح بوجهه عن ذلك. ولا يسعنا أن نترك العراق شعبا وحكومة لمواجهة تلك الوحشية منفردا.

والأعمال التي يقوم بها تنظيم داعش لا تدع مجالا للشك في فداحة تهديده للمنطقة والعالم على نطاق أوسع. فهو يشكل تهديدا لأستراليا ولأصدقائنا في منطقة جنوب شرق آسيا وما وراءها. ونحن شهدنا ذلك من ذي قبل – المتطرفون والمقاتلون الأجانب الذين عادوا إلى ديارهم – وكانوا مسؤولين عن الهجمات الإرهابية في منطقتنا.

ولقد اتخذت وكالات إنفاذ القانون والأمن في أستراليا خطوات في الأيام الأخيرة ضد مجموعة موجودة في بلدنا تستمد الوحي من داعش وتسعى إلى محاكاة وحشيته في أستراليا. إن داعش تهديد للقيم الأساسية للمجتمع الدولي، وإهانة لشعورنا المشترك بالإنسانية.

وأعلنت أستراليا استعدادها لبذل المزيد من الجهود بغية مساعدة العراق وشركائه في الحرب القائمة. وبالتعاون مع العراق، نقوم بإرسال قوة عسكرية إلى المنطقة لاحتمال المشاركة في الجهود التي تقودها الولايات المتحدة من أجل دعم العراق ضد داعش. ونحن على استعداد للقيام بضربات جوية وتوفير الإنذار المبكر وطائرة للتزويد بالوقود في الجو وفرقة عمل من القوات الخاصة لتقديم المشورة ومساعدة قوات الأمن العراقية. وهذه استجابة حكيمة ومتناسبة للتهديد الذي تشكله تلك المنظمة الإرهابية القاتلة.

إن الجهود الرامية إلى القضاء بفعالية على ويلات تنظيم داعش وطموحاته الإقليمية سوف تشمل بالضرورة اتخاذ تدابير لقطع الدعم عن شبكة داعش، بما في ذلك تدفق المقاتلين والأسلحة والتمويل. وهناك المزيد الذي يمكننا أن نفعله جميعا. وتعمل أستراليا على اعتماد إصلاحات تشريعية لمواجهة التهديد الآتي من الإرهاب المحلي، وهي تكثف مشاركتها مع الآخرين في مكافحة الإرهاب. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

والمطلوب أيضا اتخاذ تدابير سياسية. إن تشكيل حكومة عراقية جديدة هو خطوة إيجابية نحو معالجة المسائل التي ساهمت في إيجاد داعش. وتؤيد أستراليا رئيس الوزراء العبادي في سعيه إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع وقادرة على إعادة بناء العراق المستقر والمتماسك الذي يمكنه مواجهة قوى التطرف العنيف.

إن الوضع الأمني في العراق ما زال خطيرا. والاحتياجات الانسانية، بما فيها احتياجات الأبرياء من النساء والفتيات في مناطق الصراع، آخذة في الازدياد. ومن المعتقد أن هناك قرابة مليوني شخص مشردين داخليا. هؤلاء الناس هم ضعفاء. واحتياجاتهم للحماية ملحة. داعش تستهدف صراحة الأقليات، وأيضا النساء والأطفال لغرض ممارسة العنف الجنسي. ويجب أن تكون هناك عواقب تطال مرتكبيها.

سوف تساعد أستراليا بشكل محدد على تلبية احتياجات النساء والفتيات المشردات وضحايا العنف الجنساني، وستقدم مليوني دولار إضافيين لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق تقديم الرعاية الصحية الإنجابية وباقي أشكال الرعاية الصحية. وقد قدمت أستراليا ٥ ملايين دولار لتمويل المساعدات الإنسانية الطارئة للعراق، وقمنا بتزويد المجتمعات المحلية المحاصرة بالإمدادات الإنسانية الطارئة من الجو، في جبل سنجار وفي أمرلي. وقدمنا أيضا ما يناهز ١٣٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لمن هم في حاجة ماسة إليها في سوريا، وساعدنا لبنان والأردن على مواجهة تدفق اللاجئين عبر حدودهما.

يجب أن تنتهي الأزمة الإنسانية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج، ولا يفعل شيئا في مواجهة التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على البشرية. لهذا السبب، تنضم أستراليا إلى الشركاء الدوليين لمساعدة الحكومة العراقية في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناصر جودة، وزير الخارجية والمغتربين في الأردن.

السيد جودة (الأردن): إسمحوا لي بداية أن أعرب عن تقديري وشكري لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوزير خارجيتها السيد جون كيري على المبادرة لعقد وترؤس هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، المعني بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن هذه الجلسة تبني على المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت خلال الفترة الماضية والتي كان آخرها اجتماعا جدة الذي استضافته المملكة العربية السعودية الشقيقة وترأسه وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، وباريس الذي استضافته الجمهورية الفرنسية وترأسه الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند، والرئيس العراقي فؤاد معصوم، وأداره وزير الخارجية لورون

فابيوس، بغية حشد الطاقات لمكافحة الإرهاب والتصدي له بصوره المختلفة، ولدعم العراق الشقيق في مواجهة تنظيم إرهابي إستطاع بسط سيطرته على مناطق شاسعة من الأراضي في العراق وسوريا، عابرا للحدود الجغرافية والسياسية ومتجاهلا لها، ومهددا الأمن والاستقرار ليس في المنطقة فحسب، بل تعداها ليهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن العالم اليوم يواجه خطرا محدقا غير مسبوق في وحشيته وقدرته على التغلغل في المجتمعات، واستغلال الفراغات الأمنية أو السياسية والتصدعات في الوحدة الوطنية للدول، سواء بسبب تراكمات لسياسات إقصاء واستقطاب مذهبي أو غيرها، ولبناء قدرات وبنى تحتية اقتصادية وعسكرية أفضت إلى الواقع الذي نشهده اليوم. إن الحالة مرشحة للتفاقم ما لم يتحرك المجتمع الدولي بشكل فوري وفاعل وحاسم، وقد جاء قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤)، لتوفير الأرضية اللازمة للشروع في معالجة شاملة لجمل جوانب هذا التهديد، وخاصة موضوعي المقاتلين الأجانب ومصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، وفي هذا المجال، نؤيد فكرة عقد جلسة مجلس الأمن التي سيترأسها الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن المقاتلين الأجانب، ونؤيد مبادرة مملكة البحرين الشقيقة المتعلقة باستضافة مؤتمر حول مصادر التمويل لهذا التنظيم الإرهابي وغيره والتصدي له. كما نرحب هنا بالبيان الرئاسي S/PRST/2014/20، الذي اعتمده المجلس للتو وأشكر في هذا الصدد السيد ملادينوف الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على تقريره الشامل وجهوده المميزة.

لقد حذر الأردن على لسان صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، ومنذ زمن من أخطار امتداد الأزمة السورية إلى خارج حدود سوريا وإلى العراق تحديدا، حيث أن تعثر المسار السياسي الجامع في سوريا والعراق وفر البيئة الحاضنة لهذا التنظيم الإرهابي من أجل الانتقال من أراضي سوريا إلى أراضي العراق وبالعكس، وصياغة شبكة تحالفات آنية مستغلا الفراغات والتداعيات السياسية التي أشرت إليها والتي مكنته من التمدد والسيطرة الفعلية على أجزاء من العراق وسوريا، وعليه فإن اللبنة الأولى في مواجهة هذا التنظيم تكمن في إطلاق عملية سياسية شاملة لترميم الوحدة الوطنية بين كافة مكونات الشعب العراقي، تحت مظلة الهوية العراقية الجامعة، وفي هذا الإطار يأتي تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة السيد حيدر العبادي كخطوة هامة نأمل استكمالها، وإننا في الأردن ندعم جهودها وتوجهاتها فيما يخص التصدي للإرهاب ومحاربته، وأشكر معالي الأخ الدكتور إبراهيم الجعفري على كلمته وعلى شرحه الوافي في هذا الصدد. إن الأردن يقف إلى جانب العراق في سعيه لتحقيق أمنه واستقراره والحفاظ على وحدة أراضيه، ويشجع جميع القوى السياسية العراقية على الانخراط في عملية سياسية شاملة تشركهم في عملية صنع القرار وتعزز وحدة الشعب العراقي ووفاقه الوطني.

إننا في الأردن، كما أكد جلالة الملك نعمل على محاصرة الإرهاب والمتطرفين ومن يناصرهم وتجفيف مصادر تمويلهم ونوظف كل طاقاتنا وإمكاناتنا ومنها عملنا هنا كعضو في مجلس الأمن للتصدي لمخاطر التطرف والإرهاب وأيضا من خلال المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الحوار بين الديانات والمذاهب والحضارات المختلفة، وشرح المفاهيم الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف ورسالته السمحة العظيمة، وأذكر في هذا الإطار رسالة عمان قبل أكثر من عقد من الزمن، والمؤتمرات العديدة في هذا المجال.

إننا معنيون مباشرة بدحر الفكر المتطرف بمظاهره وتنظيماته المختلفة، ونحن في طليعة الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب والتصدي للتطرف ويمثل ذلك حماية للمصالح الوطنية الأردنية العليا إنطلاقا من موقفنا الواضح والصريح ضد الإرهاب الذي يستهدفنا وسبق وأن ارتكب جرائم على أراضينا وضد مواطنينا،

ولذلك فإن استعادة الأمن والاستقرار في العراق الشقيق يعزز من أمننا بشكل مباشر.

لقد ارتكب هذا التنظيم جرائم قبيحة بحق فئات ومكونات النسيج الاجتماعي للمنطقة، والتي تشكل جزءا هاما من مجتمعاتنا ونعتز بها وبإسهاماتها في حضارتنا وتراثنا والإسلام من هذا الفكر المتطرف والجرائم البشعة التي ترتكب باسمه براء، وواجبنا اليوم كمنطقة وكمجتمع دولي التحرك الفوري لاستئصال هذا السرطان وفكره المسموم من مجتمعاتنا قبل استفحاله وفوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون أسيلبورن وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): إنني ممتن لمبادرتكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة الوزارية في وقت يعد فيه دعم المجتمع الدولي المقدم للسلطات العراقية والشعب العراقي، مهما أكثر من أي وقت مضى. وأشكر نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، وعمله على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وأرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، الذي كان من دواعي سروري الاجتماع به خلال المؤتمر الدولي المعني بإعادة إعمار العراق في بروكسل خلال عام ٢٠٠٥ عندما كان رئيسا لوزراء العراق.

وأود أن أشكره على بيانه المقنع والمشجع وأؤكد له دعمنا الكامل.

ما وقع في الأسابيع الماضية مرعب حقا. أمامنا جميعا صور غير محتملة لضحايا يحتضرون، وجثث الأطفال مصطفة، والآلاف من المحاصرين، من دون ماء أو طعام، في جبال الصحراء قرب سنجار، وقطع رؤوس الصحفيين الأمريكيين جيمس فولي وستيفن سوتلوف، والعامل البريطاني في المجال الإنساني ديفيد هاين، بشكل وحشي تعجز الكلمات عن وصفه.

شهدنا جميعا المجازر والفظائع التي ارتكبها إرهابيو ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ ضد السكان المدنيين خلال القتال في الفلوجة والرمادي والهجوم على الموصل، وغزوات الزمر وسنجار وتلعفر والاستيلاء على قرقوش، أكبر مدينة مسيحية في العراق، مما اضطر مئات الآلاف من العراقيين إلى الفرار من منازلهم.

وقد بلغت أعمال العنف مستوى وحجما وكثافة لا يمكن تصوره. وأجبرت داعش أطفالا لا تتجاوز أعمارهم ١٥، و ١٤ بل ١٣ عاما على حمل السلاح، واعتقال المدنيين وارتكاب هجمات انتحارية. يرتكب الجهاديون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بشكل يومي، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب وأعمال العنف الجنسي وشن الهجمات المتعمدة ضد المدارس والمستشفيات. وتستهدف حملة التطهير العرقي والديني الأقليات في شمال العراق، وخاصة الإيزيديين والمسيحيين والتركمان.

في مواجهة تلك الجرائم، وتطرف هذه الجماعة الإرهابية، التي ليست دولة ولا هي إسلامية وتسعى إلى زعزعة الاستقرار في العراق والمنطقة بأسرها، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات. يجب أن يتخذ التدابير اللازمة لمساعدة السلطات العراقية على محاربة آفة داعش وإنهاء المعاناة التي تفرضها على الرجال والنساء والأطفال في العراق. نعلم ما هي تلك التدابير، لأننا ناقشناها هنا في الأمم المتحدة. فقد اتخذنا في ١٥ آب /أغسطس القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بفرض جزاءات على داعش ووقف مصادر تمويلها. وسنتخذ الأسبوع المقبل، في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، قرارا جديدا لمواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ومن نافلة القول أنه يجب علينا كذلك اتخاذ تدابير أمنية لمواجهة التهديد الإرهابي ودحره. ونؤيد الالتزام الذي تعهد به الائتلاف الذي أطلقته الولايات المتحدة بناء على طلب السلطات العراقية وبدعم نشط من بلدان المنطقة. كما لا بد من مضاعفة جهودنا في مجال المساعدة الإنسانية وبغية حماية المدنيين. يجب علينا تعزيز أعمال الأمم المتحدة لوقف معاناة الشعب العراقي. وتقدم لكسمبرغ، من جانبها، الدعم المالي لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمساعدة المشردين.

ونعتقد أن تحسن الحالة الأمنية سيعتمد في المقام الأول على التقدم المحرز في المجال السياسي. لن يتم القضاء على جذور النزاع باستخدام القوة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتنصيب حكومة الوحدة الوطنية العراقية الجديدة، تحت سلطة رئيس الوزراء العبادي. ويجب الآن التعجيل باستئناف الحوار الوطني وعملية المصالحة الوطنية، وتلك شروط أساسية لعودة السلام والنظام الاجتماعي. ولن يتسنى القضاء على الأسباب الجذرية للحيف والعنف والإرهاب إلا من خلال التنمية المتوازنة المفيدة لجميع الطوائف العرقية والدينية في البلد.

وتنتهك داعش الثقافة والحضارة العربية. وتحرف الإسلام عن فلسفته المتمثلة في إرساء السلام. ومن الضروري أن تواصل القيادات الدينية التدخل وتعزيز قيم الإسلام وإنسانيته.

كما أود تسليط الضوء على مسألة ذكرت بشكل عابر، بيد أنها تكتسي أهمية، هي حضور وزير خارجية إيران. والحقيقة أن إيران يمكن بل يجب أن تضطلع بدور إيجابي في مكافحة التطرف، سواء كان ذلك في العراق أو في سوريا.

وفي الختام، أود أن أثني على العمل المثالي الذي اضطلعت به وكالات الأمم المتحدة الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وموظفوها في الميدان. كما أشيد بالأنشطة الحاسمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مجال الوساطة وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وخاصة بالنسبة للأشخاص قيد الاحتجاز، وحماية حقوق الطفل. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن لكسمبرغ ستواصل، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي، دعم توطيد سيادة القانون في العراق من أجل الإسهام في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فرنسا، السيد لوران فابيوس.

السيد فابيوس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد أحكمت جماعة داعش الإرهابية السيطرة على جزء من العراق وسوريا. إنهم يرغبون في أن يُعرفوا بالدولة الإسلامية. إنهم في الواقع سفاحون. لا تملك داعش شرعية الدولة ولا تمثل الإسلام. فالإمام الأكبر للجامع الأزهر في مصر لم ينمق كلماته، بل كان محقا في ذلك، حينما قال مؤخرا: ”إنهم مجرمون يشوهون صورة الإسلام والمسلمين“. إنهم يغتصبون، ويصلبون، ويذبحون ويقطعون الرؤوس. يستخدمون أقدم أشكال قسوة وأحدث تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة بشعة للدعاية. يسعون إلى ارتكاب المزاجر، ولا يفعلون ذلك بالأقليات من المسيحيين والإيزيديين والتركمان، وغيرهم الكثير فحسب، بل بجميع الذين لا يستسلمون لهم. يستهزئون بسيادة القانون والمجتمع المدني. إنهم يمثلون تحديا واضحا للنظام الدولي والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وقد هاجموا حتى الآن العراق بعد ازدهارهم في سوريا بدعم من النظام، ولكن هدفهم الحقيقي هو الامتداد إلى المنطقة بأسرها بل وتجاوزها. لنكن واضحين. لو استطاعوا، سيرغبون في تهديدنا جميعنا، أو تقريبا جميعنا، بالسكين وبالسلاح. وأمام تهديد من هذا القبيل، ليس أمامنا خيار سوى اتخاذ إجراء.

وقد قررت فرنسا، تمشيا مع مبادئها وتقاليدها، تحمل مسؤولياتها. وقد فعلنا ذلك مؤخرا لمواجهة الإرهاب في مالي، وفي سياق مختلف، في جمهورية أفريقيا الوسطى. فعلنا ذلك في

سوريا، حيث كنا من بين أول الداعمين للمعارضة المعتدلة، ضد بشار الأسد وضد الإرهابيين على السواء. وقررنا في العراق تحمل مسؤولياتنا مرة أخرى من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والمعدات العسكرية، واليوم، بالاستجابة إلى دعوة الحكومة العراقية لتقديم الدعم الجوي، بما يتفق مع القانون الدولي.

تدخلت صباح اليوم، بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية، الطائرات الفرنسية رافال وضربت مستودعا يحتله إرهابيو داعش قرب الموصل، في شمال شرق العراق. تم تدمير المستودع تماما. وسنواصل جهودنا في الأيام القادمة، ومن دون مشاركة القوات على الأرض، بالتنسيق مع جميع الذين يريدون الالتزام، وتحديدا إلى جانب القوات المسلحة العراقية والبشمركة.

أدى اتخاذ إجراءات ضد العراق في عام ٢٠٠٣ إلى انقسام المجلس. لكن في عام ٢٠١٤، وفي سياق مختلف للغاية، يعد اتخاذ إجراءات لصالح العراق وضد إرهابيي داعش واجبنا المشترك. سيفوز العراقيون أنفسهم،في المقام الأول، بهذه المعركة، التي أودت بالفعل بحياة العديد من الضحايا الأبرياء الذين قضوا غالبا في ظروف فظيعة – ونشعر بالأسى من أجلهم. إن الدعم العسكري ضروري، ولكنه كما قلنا جميعا، ليس كافيا.

العراق بحاجة إلى التضامن السياسي الدولي والوحدة الداخلية. لقد استغل الإرهابيون الانقسامات فيما بين العراقيين والإحباط الخطير الذي أصاب جزءا من سكان العراق. وانتخاب الرئيس الجديد فؤاد معصوم وتشكيل رئيس الوزراء حيدر العبادي لحكومة جديدة، يمهدان الآن الطريق أمام العمل المشترك، ويجب علينا مواصلة المسيرة. ونؤيد عملية أساسية لتحقيق الوحدة في العراق. نؤمن جميعا بأن نجاح تلك العملية سيتطلب بناء دولة عراقية شاملة ومستقرة تنعم بالسلام. وبغية تحقيق القضية العادلة للتضامن الدولي، يجب علينا جمع أكبر عدد ممكن من البلدان من جميع التوجهات والمعتقدات والأحجام.

وفيما يتعلق بالأمن، نعلم الأولويات: ألا وهي تقديم الدعم العسكري إلى العراق؛ وحجب قنوات المقاتلين الأجانب؛ واستنزاف الموارد المالية للإرهابيين، التي تستمد أساسا من النفط. وينبغي ألا يشوب ذلك الاستنزاف لبس أمام الجميع. ولن نحقق الفوز بالقوة وحدها. نحتاج كذلك إلى الدعم السياسي للسلطات العراقية. كما ذكرت من قبل، إن إعادة بناء الدولة واستعادة الثقة فيما بين جميع الطوائف العراقية ذواتا أولوية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية الدولية، بوجود ما يقرب من مليونين من المشردين، ينبغي زيادتها بشكل كبير، جنبا إلى جنب مع جهود إعادة البناء. ما نحتاج إليه حقا هو جسر التضامن الدولي تجاه العراق. لكن الأدلة تشير كذلك إلى أن القواعد الخلفية لداعش في سوريا تحتاج إلى إضعافها تحديدا من خلال الدعم القوي للمعارضة السورية المعتدلة. يجب علينا أن نعمل على جميع تلك الجبهات وبسرعة، لأننا نعرف من التجربة أن تكلفة العمل تزداد بشكل كبير كلما تأخرنا في اتخاذ قرار والتحرك نحو اتخاذ إجراءات.

كان مؤتمر باريس بشأن السلام والأمن في العراق الذي عقد يوم الاثنين الماضي معلما، وكذلك كان المؤتمر الذي عقد في جدة قبل بضعة أيام. وجلسة اليوم في الأمم المتحدة، حيثما اتخذ وزير الخارجية كيري المبادرة في الوقت المناسب، خطوة هامة أخرى. إن رسالة فرنسا في هذا النزاع واضحة. من أجل إرساء السلام ودحر الإرهاب، يجب علينا أن نتحمل مسؤولياتنا. يجب محاربة قتلة داعش وضربهم؛ وحينها فحسب سينعم العراق والمنطقة بأسرها بالسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لوران فابيوس على بيانه البليغ والقوي وبالنيابة عن الجميع، نشكره كذلك على ريادة فرنسا الأسبوع الماضي. نشيد بذلك كثيرا ونشكره على جهده البطولي حقا في التواجد هنا اليوم. نشعر ببالغ الامتنان.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد موسى فقيه محمد وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بما أنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه القاعة، أود أن أرحب بزملائي والوزراء. وأود أن أشكر السفراء الذين يمثلون دولنا والأمين العام والعاملين معه على العمل الممتاز الذي يضطلعون به على أساس يومي لصون السلم والأمن.

يظل السلام والأمن معرضين للتهديد الخطير، لا سيما من الإرهاب. وفي ذلك الصدد، أشير إلى نوع الإرهاب الدولي الذي يمثله تنظيم القاعدة، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الشباب، وبوكو حرام وداعش، على سبيل المثال لا الحصر.

كما أود أن أشكر وزير الخارجية السيد جون كيري على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تأتي في الوقت المناسب، نظرا للحالة الخطيرة التي يجد فيها العراق نفسه. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب برئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر وأؤكد لها دعمنا الكامل. وأود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وزميلنا إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الحالة السياسية في العراق حرجة، وكانت كذلك عدة أشهر الآن. وأدت الاضطرابات السياسية في المنطقة، وتفكك الدول والتدخل الأجنبي إلى تفاقم النزاعات الداخلية. ولذلك وجد تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة به والمنتسبة إليه، لا سيما داعش، أرضا خصبة لينشر فيها شكل الجهادية العابرة للحدود الوطنية، ويهدد بذلك السلام والاستقرار في العراق وخارجه. وتظل تشاد تشعر بقلق بالغ من المناخ السائد اليوم في العراق في أعقاب الهجمات واسعة النطاق التي شنتها داعش، التي لا تزال تسيطر على مناطق في البلد. وتنشر داعش الإرهاب وترتكب فظائع لا مثيل لها في العراق وسوريا. إنه تهديد حقيقي، ليس فقط لهذين البلدين، بل للمجتمع الدولي بأسره.

ولذا تضطلع تشاد، التي تتعامل مع مكافحة الإرهاب باعتبارها أولوية قصوى، بدورها، لا سيما في مالي، حيثما دفعت ثمنا باهظا في معركة مكافحة الإرهاب وتواصل دفعه. إذ سقط مئات من الجنود التشاديين – خمسة بالأمس فقط – وجرح العشرات. نقدم دعمنا الذي لا يفتر للولايات المتحدة ولدول المنطقة ولفرنسا وغيرها من الشركاء، الذين يبذلون كل ما في وسعهم لمنع الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، من التمكن من التسبب في إحداث ضرر.

ونعتقد أن المعركة ضد الجماعات الإرهابية لا يمكن شنها من خلال عمل عسكري واسع النطاق فحسب. هناك أيضا في المقام الأول ضرورة التركيز على الأسباب الجذرية العميقة للأزمة العراقية. كما نعلم، استفادت داعش من الأرض الخصبة، التي عززت توسعها الواضح واستغلت مشاعر الإحباط والظلم واليأس ضمن مجموعة كبيرة من المجتمع العراقي التي تشعر بالتمييز والإقصاء من إدارة البلد. ولن يتسنى استرجاع المناطق التي تسيطر عليها داعش في العراق إلا إذا أخذت المسائل المتعلقة بالسنة في الاعتبار. ولذلك، نعتقد أنه من الضروري مكافحة داعش سياسيا وعسكريا وفكريا من خلال دمج التعقيدات المحلية والإقليمية في استراتيجيات ائتلاف دولي.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، يتعين على المجتمع الدولي دعم حكومة رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي من أجل تمكينه من وضع سياسة شاملة، عقب إحداث قطيعة مع الماضي، تجمع بين جميع العراقيين حول مشروع اجتماعي، خال من النزاع العرقي والطائفي. ندعو جميع القطاعات الدينية والمدنية في العراق إلى إثبات تماسكها من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تورط الميليشيات داخل

القوات المسلحة للحكومة قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية وتكريس الاستقطاب السياسي.

نؤكد مرة أخرى على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لأعمال العنف في العراق والإسراع بالعملية السياسية من خلال حوار وطني شامل من أجل إقامة الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وشعب العراق يستحق أن يعيش في دولة مستقرة ومزدهرة وآمنة، حيث يمكن لجميع الفئات، بما فيها الأقليات الدينية والعرقية، المشاركة في العملية السياسية وامتلاك الفرصة لتطوير شعور الانتماء.

وأودّ أن أُدين بكل حزم الاعتداءات التي ارتكبها مؤخراً تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد الأقليات الدينية والعرقية في العراق، فضلا عن قطع رؤوس صحفيين وعاملين في المجال الإنساني. ويجب إيجاد مرتكبي هذه الجرائم البشعة لمساءلتهم عن أعمالهم في المحكمة.

ختاما، أعتقد أنه لكي تتاح لنا أعظم فرص التغلب على ما أسميته ”الإرهاب الدولي“، يتعين علينا أن نتصرف. يجب أن نتصرف بتضامن وعلى نحو منسَّق في كل الأزمنة والأمكنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدِّر بوضوح النهج الشامل الذي تؤيده تشاد. ونحن جميعا ندرك ونعرف أنَّها تفهم التحدي بشكل جيد جدا.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدواردو زوين، وزير خارجية الأرجنتين.

السيد زوين (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أودّ قبل كل شيء أن أشكر وزير خارجية العراق، السيد إبراهيم الجعفري، الحاضر معنا هنا اليوم، على بيانه، والممثل الخاص للأمين العام نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا توجيه تقديري إلى الرئاسة على تنظيم هذه المناقشة، وهي بالتأكيد هامة وفي موعدها.

إنَّ القلق يساورنا حيال الحالة الأمنية والإنسانية الخطيرة في العراق، التي تدهورت كثيرا في الأشهر الأخيرة بالسيطرة الميدانية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. والطابع عبْر الوطني لتلك المنظمة الإرهابية ليس خطراً على العراق فحسب، لكنه خطر أيضا على استقرار المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

إنها فرصة طيبة للإعراب عن تضامننا مع حكومة العراق وشعبه، ومع الذين كانوا مع عائلاتهم ضحايا الاعتداءات، ومع العدد الهائل من الذين أُخرجوا من بيوتهم واضطروا إلى الفرار والبحث عن ملاذ من المكاسب الإقليمية والاضطهاد الإرهابي. ويجب أن نستفيد من جلسة اليوم للتفكير في المشاكل في العراق، ونناقش بشكل أساسي ما ينبغي أن يكون النطاق بل أيضا حدود المساهمة الفعالة للمجتمع الدولي، بحيث يستطيع العراقيون أنفسهم التغلب بنجاح على الظروف المختلفة التي يجدون أنفسهم فيها. وإننا مقتنعون بأنَّ المنظور الذي يسعى إلى فهم أصول الأزمة الحالية سيتيح لنا تكوين عناصر الاستجابة الجماعية المتَّسقة في صياغتها والفعالة في تنفيذها.

من وجهة النظر هذه، وبدون معايير مزدوجة، واستناداً إلى المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية لبلدي، أود إبداء الملاحظات التالية. أولاً، إنَّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منظمة إرهابية وإجرامية. إنها تستخدم القوة العسكرية، والعنف المفرط والتخويف لفرض الرعب، والاعتداء على الأفراد والأقليات العرقية والدينية واضطهادهم. وصحيح أيضا أنه يستغلّ التوترات الطائفية والإحباط الموجود أصلاً لدى قطاعات واسعة من السكان العراقيين، لم تُشمَل مطلقاً في النظام السياسي بعد سقوط النظام البعثي قبل أكثر من عقد.

لذا، إننا نرحب بتشكيل حكومة شاملة مؤخرا، وفقاً للأحكام الواردة في الدستور. لقد كانت خطوة رئيسية تتيح

فرصة جديدة لتهيئة الظروف التي تسمح للعراق بأن يواكب بنجاح التحديات الماثلة أمامه. ونحن نهنئ رئيس الوزراء العبادي، ونقدم دعمنا الكامل بينما هو يناضل للاضطلاع بالمهمة الصعبة لكنها ضرورية، المتمثلة في تلبية المتطلبات التي كانت قد أُجِّلت، وإعادة بناء الثقة بين جميع الفئات العراقية.

ثانيا، لا ريب في أنَّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خطر على أمن المنطقة والأمن الدولي، ممَّا يستدعي استجابة ثابتة من مجلس الأمن. وأي تحالف يُشَكَّل لمقاتلة ذلك التنظيم يجب أن يؤطِّر أعماله وفقاً للقانون الدولي، ويتمسك بأعلى المعايير لحماية المدنيين. والتنظيم الذي يجد أصوله في السنوات المضطربة التي تلت الغزو الذي عاناه البلد في عام ٢٠٠٣ يجب ألاّ يكون ذريعة لإجراءات أحادية الجانب، أثبتت أنها تولِّد المشاكل أكثر مما تحلها.

إنَّ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس في الشهر الماضي، يحدد معايير ونماذج واضحة للعمل من جانب المجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب. إنه يؤكد مجدداً واجب جميع الدول في اتخاذ خطوات لقطع مصادر التمويل، ومنع تنقل المقاتلين ووقف إمدادات الأسلحة التي تستخدمها المنظمات الإرهابية. والتعبير القوي عن إرادة المجلس يجب تطبيقه سريعاً وبدون استثناءات.

ثالثا، ونظراً للترابط العميق، فإنَّ الأزمة التي عرَّضت للخطر السلامة الإقليمية للعراق هي دعوة جديدة وقوية للانتباه إلى ضرورة إيجاد حل للمأساة التي تدمِّر سوريا كما في العراق تماما، حيث كان تشكيل حكومة شاملة جديدة جزءاً حيوياً من استراتيجية وقف انتشار التطرف، لذا، ينبغي أن يكون إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا جوهر أولويات المجتمع الدولي. وفي ما يتعلق بسوريا أيضا، علينا أن نجد حلا سلميا ونجدد جهودنا، ولا سيما في دعم المبعوث الجديد دي ميستورا. ويجب أن نُظهِر العزم على إيجاد سبيل للخروج من هذه الحالة والعمل مع الأطراف، بهدف جعلها تجلس إلى طاولة التفاوض.

رابعاً، إننا ندرك دور الأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة القوية من المجتمع الدولي لمساعدة حكومة العراق على تلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين العراقيين الذين شُرِّدوا وتضرروا بالعنف، ولا سيما القطاعات الأكثر ضعفاً. وإننا مقتنعون بأنَّ السلام والأمن الدائمين في العراق واستقراره غير قابلة للفصل عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وينبغي للأمم المتحدة، عبْر بعثتها لمساعدة العراق، أن تواصل أداء دور محوري لتعزيز وتوجيه تعاون المجتمع الدولي، بغية معالجة الأسباب الجذرية للانقسامات الطائفية والإقصاء والفقر.

أخيرا، فإنَّ نطاق وطبيعة الجرائم المرتكَبة من قِبَل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والجماعات المسلحة المرتبطة به، التي تعتدي على حقوق الإنسان للمواطنين الأبرياء، لا يمكن أن يمرَّا بدون عقاب. لذا، يتعيَّن على المجلس اتخاذ جميع التدابير اللازمة وبذل كل جهد ممكن في إطار القانون الدولي لحماية أفراد الفئات العرقية والدينية الضعيفة بشكل خاص، بما فيها الأقلية المسيحية. ومن الأساسي ضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم المروِّعة على أعمالهم أمام العدالة الجنائية الوطنية والدولية، إذ لن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة.

إنَّ العراق دولة عظيمة، وافرة الغنى في التاريخ وفي الموارد البشرية والطبيعية. وإذ يستفيد المجتمع الدولي من دروس الخبرة السابقة، فإليه يعود تقديم كل مساعدة ممكنة، حتى يستطيع العراقيون أنفسهم أن يتخذوا القرارات بشأن المسار الذي يتبعونه، والتغلب على هذه الفترة العصيبة وتطوير طاقاتهم الكاملة. والأرجنتين مستعدة لمواصلة دعم الحكومة العراقية بينما هي تبني مستقبلاً أفضل لسكانها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية على القدر القوي من الدعم والبيان المؤثر. إننا نقدِّر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توبياس إلوود، وكيل الوزير البرلماني بمكتب الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة.

السيد إيلوود (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أرحب ترحيباً حاراً بمبادرتكم في عقد جلسة اليوم الهامة بشأن العراق. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ملادينوف ووزير الخارجية إبراهيم الجعفري على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأود أن أهنِّئ رئيس الوزراء حيدر العبادي على تشكيل حكومة العراق الجديدة، وأرحب بالتزامه بإيجاد حكومة شاملة يمكنها أن تعمل معاً لتوحيد العراق والحفاظ عليه في مكافحة الإرهاب وتوخي السلام والازدهار. وهذه خطوة أولى أساسية للتصدي للتحديات الأمنية والسياسية والإنسانية الخطيرة التي تواجه البلد. وترحب المملكة المتحدة أيضا بالبرنامج الشامل للحكومة الجديدة، ولا سيما التزاماتها بشأن اللامركزية، وإصلاح القوى المسلحة للعراق، وحلّ مجموعات الميليشيا وتقديم خدمات وهياكل أساسية أفضل للشعب العراقي.

ويتعيَّن على المجتمع الدولي أن يساعد الحكومة على الوفاء بهذه الوعود، وعلى الحكومة العراقية أيضاً أن تُظهِر التزامها الثابت بتنفيذ تلك الإصلاحات. ومن الحيوي الآن لجميع الكتل السياسية أن تعمل معاً للتغلب على هذه التحديات، بما يشمل الخطر الذي تشكله الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن الضروري لجميع جيران العراق، المهددين كلهم بخطر نشوء الدولة الإسلامية في العراق والشام، أن يضعوا خلافاتهم جانبا ويعملوا معاً للتصدي لهذا الخطر.

إنَّ إقامة ما يسمَّى خلافة متطرفة يمثل تهديداً مباشرا لأمن المنطقة واستقرارها وللأمن القومي للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بما يشمل المملكة المتحدة. وفي سعي الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى إقامة دولتها المتطرفة، فإنها تهدف فعلياً إلى استخدام الأراضي التي تسيطر عليها لشنّ هجمات على الغرب، بما فيه المملكة المتحدة، وتُسهم بوضوح في انعدام الأمن في المنطقة.

إننا نُدين الأعمال البربرية للدولة الإسلامية في العراق والشام، بما يشمل عمليات القتل المستهدف، والإرغام على تغيير الدين، الاختطاف، الاتجار، العنف الجنسي والرقّ الجنسي. والقتل الرهيب والوحشي قبل بضعة أيام لعامل إغاثة بريطاني، هو ديفيد هاينز، عقب عمليتَي قتل مروِّعتين بالقدر نفسه لصحفيين أمريكيين، يؤكد وحشية الدولة الإسلامية في العراق والشام واستخدامها التخويف للاحتفاظ بالسلطة.

لقد بقي المجلس موحَّداً في إدانته الدولة الإسلامية في العراق والشام وكل ما تنادي به. لذا، فإنَّ المملكة المتحدة مستعدة لاتخاذ أية خطوات ضرورية للتعامل مع هذا الخطر والحفاظ على بلدنا آمناً. وسنعمل بالتعاون الوثيق مع حلفائنا ومع الحكومة العراقية على بناء دعم دولي أثناء اجتماعات الأسبوع المقبل.

إنَّ اتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) وجَّه رسالة سياسية واضحة إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإلى جبهة النصرة والإرهابيين الآخرين المستوحين من تنظيم القاعدة واتخذ خطوات عملية هامة لمكافحة الخطر الذي يمثلونه. وإننا ندعم بقوة النهج الذي أرساه الرئيس أوباما في الأسبوع الماضي، والذي يستفيد من تحالف دولي قوي يعمل مع الحكومات في المنطقة ومع آخرين بغية دحر الخطر الذي تشكله الدولة الإسلامية في العراق والشام. فعلينا أن نعمل معاً لصدّ الدولة الإسلامية في العراق والشام وتفكيكها وتدميرها في نهاية المطاف مع كل ما تنادي به.

وعلينا أن نستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا – الإنسانية والدبلوماسية والسياسية والعسكرية – للضغط على الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب أن نتصدى لوجودها في العراق وسوريا على السواء، وسنواصل دعم تلك القوات المعتدلة التي تقاتل الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وبناء على طلب الحكومة العراقية، قدَّمنا رشّاشات ثقيلة وذخائر، ونقلنا معدات حيوية أخرى لمساعدة البشمركة الكردية في الدفاع عن خطّ المواجهة وحماية المدنيين وصدّ تقدُّمات الدولة الإسلامية في العراق والشام. وإننا نواصل إيلاء الأولوية لتخفيف المعاناة الإنسانية لأولئك المستهدَفين من قِبَل إرهابيي الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لقد تبرَّعت المملكة المتحدة فعليا بمبلغ ٣٧ مليون دولار من المساعدة الفورية لتوفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي والأدوية الضرورية والتمويل للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية. وفي سياق النزاع في سوريا، قدَّمنا أيضا بليون دولار من المعونة الإنسانية، التي تصل إلى جميع فئات المجتمع في سوريا، بما يشمل أولئك الأكثر عرضة للخطر من الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ولا بُدَّ من وجود نهج شامل، منسَّق مع حلفائنا الإقليميين على الجبهة الأمامية لمجابهة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكجزء من ذلك، ستبقى المملكة المتحدة داعماً ثابتاً للعراق ومساهماً فعالاً في الجهود الدولية والإقليمية لتقويض الدولة الإسلامية في العراق والشام وهزيمتها، وإنقاذ العالم من هذه المنظمة الإرهابية البغيضة.

وكما أشار آخرون اليوم، إنَّ الحل المستدام لهذه الأزمة يكمن في حُكم شامل للجميع ذي سيادة وديمقراطي. ولا يمكن أن ينقذ الأراضي العراقية من الدولة الإسلامية في العراق والشام وأيديولوجيتها العنيفة سوى عراق موحَّد، مع حكومة تحظى بدعم من جميع فئات العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد إيلوود شكراً جزيلاً على مبادرات المملكة المتحدة المهمة وإسهاماتها الكبيرة. وأهنّئه أيضا على حقيقة أنَّ المملكة المتحدة بقيت المملكة المتحدة، ونحن سعداء لأن اسكتلندا قررت أن تبقى معكم.

السيد إيلوود (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، إنَّ ذلك يُظهِر أنَّ العملية الديمقراطية لا تكتمل أبدا، لكنها تتطور دائماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وقد تطورت بالطريقة الصحيحة على الأقل، صحيح؟

السيد ريفيروس (شيلي) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نود أن نعرب عن امتناننا على المبادرة بعقد هذه الجلسة، نظراً لأهمية المسألة التي نناقشها هنا اليوم.

بالنيابة عن وزير خارجية شيلي، هيرالدو مونيوز، وعن حكومة بلدي، إنني هنا لكي أصوت بوضوح على التضامن مع العراق وأوجه رسالة تشجيع إلى إدارة رئيس الوزراء العبادي، الذي حمل على كاهله المهمة الحاسمة المتمثلة في الدفاع عن سلامة دولته. وهو ليس مدعوا للحفاظ على الحريات فحسب، بل وعلى التنوع العِرقي والديني والثقافي الذي بقي أحد خصائص تلك الدولة لآلاف السنين.

لقد أعربت شيلي عن إدانتها الشديدة للأساليب البربرية التي تستخدمها مَّن تسمِّي نفسها الدولة الإسلامية لفرْض رؤيتها الشيطانية العنيفة على دين السلام والتسامح، وهو الإسلام. إنَّ عدم احترامها للحياة، وحرية الدين، والمعايير الأساسية للحضارة عموماً، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، يستدعي استجابة قوية لكنها مشروعة من المجتمع الدولي. وينبغي لمثل هذه الاستجابة أن تأتي من هذه الهيئة، التي مهمتها صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق منظمتنا والقانون الدولي.

لقد كان العراق دائما قوة محورية في الشرق الأوسط. وسلامته الإقليمية واستمراريته الديمقراطية شرطان مسبَقان للاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين. وهذا يستلزم احتراماً

شديداً للحقوق الدستورية والمدنية للفئات العرقية والدينية التي تشكل نسيجه الاجتماعي.

إنَّ الحكم الديمقراطي في العراق يتطلب حكومة وحدة وطنية تنفِّذ سياسات عامة شاملة للجميع حقا وتشكل جبهة موحَّدة ضد الإرهاب والتعصُّب. تلك هي المهمة الرئيسية التي ينبغي أن تضطلع بها الحكومة الجديدة، وهي تحظى بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

وعلى الأمم المتحدة واجب مساعدة العراق في هذا المسعى، واضعة وراء شعبه الثقل الكامل لإجراءات الأمن الجماعي التي شرَّعها الميثاق، واتخذها أعضاؤه، ممثَّلين لهذا الغرض بمجلس الأمن، وفقاً للمادة ٢٥ من الميثاق.

والقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي اتُّخذناه بالإجماع في آب/أغسطس في إطار الفصل السابع، والذي شاركت شيلي في تقديمه، خطوة أخرى نحو ترسيخ هيكل مكافحة الإرهاب في المنظومة متعددة الأطراف، لأنه يوفِّر زخماً واضحاً للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في الشرق الأوسط، عبْر وضع تدابير جديدة موضع التنفيذ للتصدي للجماعات الإرهابية التي تتسبب للأمن في المنطقة بضرر خطير.

والجزء الآخر من هذا الهيكل لمكافحة الإرهاب سيكون مشروع القرار المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والمقرر أن تناقشه هذه الهيئة وتعتمده يوم الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر، في جلسة استثنائية على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

ويتعين على تضامن المجتمع الدولي أن يشمل بُعداً إنسانياً فعّالاً بغية مساعدة الشعوب المتضررة بالإرهاب والعنف.

ومن المهم أيضا أن يستمر تنفيذ نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان بصرامة وجدية.

وشيلي تؤكد مرة أخرى أن أي عمل جماعي ضد ”الدولة الإسلامية“ يجب أن يستند إلى الشرعية التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً له. يجب أن نعمل معاً، ونأمل أن يكون دعم المجلس بالإجماع، حتى يتسنى لجهود مكافحة الإرهاب أن تعتمد على الدعم القوي للرأي العام العالمي. فهذه الشرعية سوف تسمح للعراق بالاندماج بشكل أكثر سلاسة في المجتمع الإقليمي والعالمي الذي يحتاج إليه كشريك متميز، من أجل استعادة السلام والأمن في منطقة عانت طويلاً من الحرب والوحشية والقمع.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيد ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

كان تشكيل حكومة شاملة جديدة في العراق يوم الاثنين ٨ أيلول/سبتمبر إنجازاً تاريخياً في التحول السياسي في ذلك البلد. فهو، على الأقل، يمهد الطريق لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم الدائمين. ويشجعنا عزم القادة السياسيين في العراق على تجاوز خلافاتهم من أجل المصلحة الوطنية العليا. وقرار رئيس الوزراء السابق، السيد نوري المالكي، بعدم البقاء في منصبه قد أسهم إلى حد كبير في تخفيف حدة التوتر السياسي في البلد، وهو إنجاز مشهود. كما أن قرار القادة الأكراد بتنحية مطالبتهم بشأن مدفوعات الميزانية ومبيعات النفط جانباً بغية تسهيل الموافقة على الحكومة العراقية الجديدة يستحق الثناء أيضاً. وقد أعرب رئيس الوزراء حيدر العبادي عن التزامه بحل جميع القضايا العالقة مع حكومة إقليم كردستان. ونحن نعتبر هذا التطور عنصراً هاماً في منح الأكراد شعوراً بالانتماء في العراق الجديد.

وفي حين تمكن السيد العبادي من شغل بعض المناصب الوزارية، نلاحظ أن منصبي وزير الدفاع ووزير الداخلية على

أهميتهما الحاسمة ما زالا شاغرين. ونأمل أن يتم شغلهما في الوقت المناسب. ولهذه المسألة أهمية خاصة في ضوء الحالة الأمنية في العراق، الملتهبة جراء الابتلاء بجماعة داعش. فأنشطة تلك الجماعة والجماعات الإرهابية الأخرى تشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار والسلامة الإقليمية للعراق. وإلى جانب الجماعات الإرهابية في شتى أنحاء العالم، فهي تشكل تهديداً قوياً للسلم والأمن العالميين. وجماعة داعش ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب وغيرها من الأعمال الوحشية التي لا توصف. وأنشطتها الوحشية تجلب الشقاء والرعب لشعب العراق المحاصر بالنزاع. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن ما مجموعه ١٤٢١ عراقياً قتلوا وأصيب ١٣٧٠ آخرين في أعمال الإرهاب والعنف في شهر آب/أغسطس وحده. وأنشطة تلك الجماعة لا تشكل تهديداً خطيراً للعراق فحسب، بل للسلم والأمن الدوليين عموماً.

لقد قلنا مراراً وتكراراً إن الإرهاب مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً. ومعالجة الحالة في العراق يجب ألا تترك للعراق وحده. ولا بد أن يعمل العالم معاً للتصدي لها، وهذا أمر ملموس اليوم. والمطلوب على وجه الاستعجال هو اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة ومتواصلة من جانب المجتمع الدولي لدعم العراق. وثمة جانب مهم آخر من الكفاح ضد جماعة الدولة الإسلامية يتمثل في ضرورة التصدي لرسالتها الخطيرة، التي يبدو أنها نشر التطرف بين الشباب في جميع أنحاء العالم وتأجيج الصراع في المنطقة بأسرها إلى جانب العراق.

وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا للدور الريادي الذي تقوم به الدول العربية في التصدي للتشويه الخطير للدين الذي تحاول دعاية جماعة داعش نشره في جميع أنحاء المنطقة والعالم. ونرحب بالإعلان بشأن مكافحة تلك الجماعة الذي وقعته الولايات المتحدة ودول الخليج العربية مع العراق ومصر والأردن ولبنان. وإذ تستجمع الجهود المبذولة لمواجهة تلك الجماعة والقضاء عليها المزيد من الزخم، يجب أن يعمل المجتمع الدولي بشكل متضافر من أجل الحفاظ على التعاون الوثيق والتنسيق الفعال في إطار سعينا الجماعي وهدفنا المشترك المتمثل في ضمان وجود عراق ينعم بالسلام ومزدهر وقوي وموحد ومتحرر من خطر أيديولوجية التدمير الخرقاء، الآن وإلى الأبد.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية، وقد استمعنا باهتمام خاص إلى البيان الذي أدلى به السيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق.

وروسيا ما فتئت تدعم تقدم العملية السياسية في العراق، التي ينبغي أن تضم بين المشاركين الشرعيين فيها كل الجماعات السياسية والعرقية والدينية. وما يعنينا هو أن يكون العراق موحداً ومستقراً، ومشاركاً بفعالية في الشؤون الدولية والإقليمية. أما معايير العملية الداخلية، فيجب أن يتفق عليها العراقيون أنفسهم، فهم المسؤولون عن مستقبل بلدهم. وفرض حلول جاهزة مهمة لا طائل من ورائها.

إننا نعتبر ذلك الارتفاع غير المسبوق في تيار المشاعر المتطرفة في شكلها الأكثر دموية هو الخطر الرئيسي الذي يهدد المنطقة. والقضاء عليه من خلال الجهود الجماعية ينبغي أن يكون أولوية للمجتمع الدولي. ومع ذلك، ينبغي ألا نتشبث بالنهج الأيديولوجية والمعايير المزدوجة، وتقسيم الإرهابيين إلى فئة سيئة ينبغي تدميرها، وأخرى لم تصبح شديدة السوء بعد ويفترض أننا نستطيع العمل معاً من أجل المصالح الوطنية الأنانية وتغيير النظام. سوف ينتهي بنا الأمر إلى حلقة مفرغة إذا ما قمنا بقصف المقاتلين في مكان وحمايتهم وإعدادهم لبث التغيير في مكان آخر.

يجب أن تكون لدينا الشجاعة للتعلم من أخطاء الماضي وفضيلة التواضع للاعتراف بها. فجماعة داعش لم تتمكن

بصورة فورية من تسخير الإمكانات الكاملة التي مكنتها من وضع ثلث أراضي العراق تقريباً تحت سيطرتها. بل إن طموحات الإسلاميين الراديكاليين أخذت في النمو بالترادف مع تقدمهم في سوريا المجاورة، الأمر الذي كان ينظر إليه بارتياح في بعض العواصم. ولكن في العراق نفسه، تقوض نظام العلاقات الاجتماعية والسياسية الذي تطور على مدى قرون تحت وطأة التدخلات الخارجية التي ساعدت في نهاية المطاف أيضا على تهيئة أرض خصبة لهجوم المتطرفين على نطاق واسع. والإرهاب الحديث لا يعرف حدوداً وينتشر كالسرطان. وشبكة التطرف التي تتمدد عبر هذا الكوكب اليوم لا تقتصر على المنظمات المقيتة مثل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام أو جبهة النصرة المدرجتين في قوائم الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. ونحن نتعامل مع خصم موحد وإن كانت له رؤوس كثيرة، ومحاربته تتطلب الفكر والعمل الاستراتيجي لجبهة موحدة بحق.

وبغية إنشاء تحالف دولي واسع حقاً، فإن أي عمل يهدف إلى مكافحة خطر جماعة داعش والجماعات المشابهة يجب القيام به وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، على أساس الصكوك القائمة للأمم المتحدة في مجال مناهضة الإرهاب، وبالتعاون الوثيق مع حكومات المنطقة. وأي عملية دولية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تتم إما بموافقة الحكومات ذات السيادة أو أن يأذن بها مجلس الأمن. ونحن نعتبر أي خيارات أخرى غير قانونية وتقوض الاستقرار الدولي والإقليمي.

ومن الأهمية بمكان أن نعمل بمنتهى الحذر مع تقييم العواقب المحتملة على بلدان المنطقة والسكان المدنيين. فالنوايا المعلنة لضرب مواقع جماعة الدولة الإسلامية في الأراضي السورية بدون تعاون الحكومة في دمشق مزعجة للغاية.

وهذا لن يشكل انتهاكاً جسيماً للمعايير الأساسية للقانون الدولي فحسب، بل قد تكون له أيضا عواقب عملية وخيمة، بما في ذلك على الوضع الإنساني في سوريا. فمن الخطورة بمكان التفكير في إمكانية أن تشمل مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا ما يسمى بالمعارضة المعتدلة، المسلحة جيداً. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن تلك الجماعة قد حققت جانباً كبيراً من نجاحه العسكري بفضل ما صادره من أسلحة الولايات المتحدة التي قدمت لذلك البلد.

وبغية التصدي لذلك التحدي العالمي الخطير بشكل فعال وإيجاد حلول طويلة الأجل، لا بد لنا من معالجة الأسباب الكامنة. ونقترح عقد اجتماع لشحذ الأفكار في مجلس الأمن لمناقشة الإرهاب والتطرف في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووضع الشكل المناسب لذلك المسعى. وفي غضون ذلك، يجب على أعضاء المجتمع الدولي كافة ضمان القضاء نهائياً على كل أشكال الدعم الخارجي للجماعات الإرهابية، التي لا يمكنها أن تبقى على قيد الحياة طويلاً بالأموال التي تسلبها من البنوك، أو بالأسلحة التي تسرقها من السكان. يمكننا قطع تلك القنوات، بما في ذلك تجارة النفط غير الشرعية، إذا ما تعاملنا مع الموقف انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية. وفي نفس الوقت، لا بد لنا من اتخاذ خطوات لمكافحة تطرف الرأي العام وفكر التطرف العنيف والإرهاب. ونحن بحاجة أيضاً إلى تكثيف مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني وتبادل المعلومات ذات الصلة فيما بين الدول.

ومؤخراً، اتخذ مجلس الأمن عدداً من الإجراءات المفيدة، بما في ذلك الجزاءات. ولجنة جزاءات القاعدة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٩ (١٩٩٩) تتمتع بقدرات إضافية. ويجب أن تعمل كل تلك الصكوك كآلية واحدة متماسكة. والاتحاد الروسي يشارك بنشاط في مساعدة الحكومة العراقية في حربها ضد التهديد الإرهابي ويقف مستعداً للمشاركة البناءة في بلورة المزيد من التدابير لمكافحة تلك الآفة المشتركة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة لمبادرتها بعقد جلسة مجلس

الأمن هذه اليوم، والتي آمل أن تساعد على تحقيق توافق دولي لمساعدة العراق في مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهنا.

وقد استمعت الصين باهتمام للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ملادينوف. ونرحب أيضا بحضور السيد الجعفري، وزير خارجية العراق والبيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذه الجلسة.

الحالة في العراق تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يقلق الصين بشدة. ونحن نهتم للغاية بأمن ورفاهية الشعب العراقي وندعم بقوة الجهود الرامية للحفاظ على سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه. وندعم كذلك جهود العراق لاستعادة أمنه واستقراره ولتحقيق التنمية والازدهار. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف التضامن والتنسيق من أجل تحريك الوضع العراقي في اتجاه مؤات. ونود التأكيد على عدد من النقاط.

أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العراق في مواصلة عملية المصالحة السياسية التي بدأها. فقد أسعدنا نجاح تشكيل حكومة عراقية جديدة، فذلك عنصر هام في العملية السياسية في البلد من أجل تهيئة الظروف الضرورية لكي يركز الشعب العراقي طاقاته على الاستجابة للتحديات الأمنية التي يواجهها وعلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونأمل أن تستمر الفصائل العراقية في إيلاء الأولوية للدولة ككل وللشعب العراقي واستقراره. ونأمل أيضا أن تمضي قدماً في الحوار السياسي وعملية المصالحة وتعزيز القدرات العسكرية والأمنية ومواصلة دفع عجلة الإصلاح وإعادة الإعمار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يقدم مساعدة بناءة للحكومة الجديدة في العراق. وعلى وجه الخصوص، ينبغي زيادة المساعدة الإنسانية، إلى جانب بذل جهود أكبر لتخفيف معاناة الشعب العراقي ومساعدة العراق على كسر الحلقة المفرغة للفقر والتطرف والعنف.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد في مساعدة العراق على مكافحة الإرهاب. إننا نشعر بحزن عميق إزاء المعاناة الكبيرة التي سببها الإرهاب للشعب العراقي. ليس هناك إرهاب طيب أو شرير. لا بد من التصدي للإرهاب بحزم أينما ومتى يحدث، وأياً كان مرتكبوه. وفي سعيه لتحقيق تعاون دولي لمكافحة الإرهاب، يتعين على المجتمع الدولي احترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها ووحدة أراضيها. وينبغي أن يلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، مع المراعاة الكاملة للدور الريادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يلتزم بمعايير متسقة فيما يتعلق بكل من الأعراض وعلاجها. وعلى المجتمع الدولي أن يتتبع الملامح الجديدة للإرهاب عن كثب، بالنظر إلى الوسائل الجديدة للمعلومات الحديثة. وينبغي أن تواكب ذلك وسائل جديدة للتفكير وتدابير جديدة تستهدف قطع القنوات الثلاث – أي انتشار الإرهاب عبر شبكة الإنترنت، وتنقل الإرهابيين عبر الحدود، والتمويل السري للإرهاب من أجل تضييق المجال أمام الإرهاب إلى أقصى درجة. ومن ناحية أخرى، ينبغي عدم الربط بين الإرهاب ودول أو ديانات بعينها.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك التفاعل المهم بين المسألة العراقية والقضايا الساخنة الأخرى في غرب آسيا وشمال أفريقيا، من خلال إدارة معززة ومتكاملة. ومنذ بعض الوقت، أخذت القضايا الساخنة في تلك المناطق تظهر على السطح في شكل اضطرابات متشابكة، وتزايدت حدة النزاعات بين الدول والمجموعات العرقية والجماعات والطوائف الدينية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاعتبار الكامل للتقاليد التاريخية والثقافية الفريدة لتلك المناطق، وأن يستند في المضي قدماً إلى المصالح الأساسية لشعوب وبلدان تلك المناطق من خلال حل النزاعات سلمياً. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يدعم البحث المستقل لبلدان المنطقة عن المسارات والنماذج الأنسب لظروفها

الوطنية وتطلعات شعوبها للتحول المنظم والتنمية من أجل تهيئة الظروف الأساسية لتحقيق السلم والأمن الدائمين في تلك المناطق. والصين تدعم العراق والبلدان الأخرى في المنطقة في تعزيز وحدتها وتعاونها والنهوض بوحدتها المشتركة بهدف التنمية المشتركة.

والصين صديق مخلص للشعب العراقي، ونحن نشارك بنشاط في إعادة الإعمار السلمي في البلاد. وستواصل الصين تعاونها مع العراق في مختلف المجالات من أجل تحقيق المزيد من المنافع الحقيقية للشعب العراقي. سنواصل تقديم مساعدات إنسانية إضافية للعراق حسب الحاجة ودعمه في جهوده لمكافحة الإرهاب. ونحن مستعدون للانضمام إلى المجتمع الدولي في بذل جهود حثيثة لتحقيق السلام والأمن في العراق في وقت مبكر وعودة الشعب العراقي مبكراً إلى حياة سلمية أفضل.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أشكر أيضا وزير خارجية العراق، السيد الجعفري، على بيانه، والممثل الخاص للأمين العام، نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الثاقبة وعمله الدؤوب.

إن وجود عراق موحد وديمقراطي داخل الحدود المعترف بها دولياً، في ظل حكومة قابلة للبقاء وشاملة وممثلة، حيث تراعى مصالح كل الجماعات ومكونات المجتمع، هو الترياق الوحيد للأيديولوجية القاتلة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي تهدد بقاء العراق كما نعرفه اليوم.

المسلمون والأكراد والتركمان: لا أحد في مأمن حيث يضع ذلك التنظيم أقدامه. فالإيزيديون والشبك والمسيحيون، الذين كانوا جزءاً لا يتجزأ من التراث الفريد للعراق، يتعرضون للاضطهاد، ويرغمون على التحول عن عقائدهم، ويعدمون بوحشية. والاغتصاب الجماعي والعنف الجنسي والانتهاكات المروعة بحق النساء والأطفال أصبحت روتينية. الدمار والتشريد والموت: هذا هو الواقع اليومي للملايين من العراقيين، إذ يسعى تنظيم الدولة الإسلامية لتوسيع قبضته البشعة.

وفي ضوء هذه الخلفية المروعة للحملة المدمرة التي يشنها ذلك التنظيم، يتعين على الحكومة العراقية الجديدة معالجة التحديات المتعددة التي تواجه البلد اليوم. وتضامن المجتمع الدولي ودعمه للشعب العراقي – الذي كان صموده حتى في أحلك الأوقات مضرب الأمثال – لا يمكن أن يكون أكثر أهمية.

إننا نرحب ترحيباً حاراً بتشكيل حكومة شاملة لجميع الأطياف تحت قيادة السيد حيدر العبادي. وهي في تعاملها مع التحديات والمهام المتعددة التي تنتظرها، لا بد أن تتجنب أخطاء الماضي التي وضعت الشعب العراقي، فضلاً عن وحدة البلد وسلامته الإقليمية، في مواجهة خطر داهم.

يجب تجاوز طائفية وانقسامات الماضي وإفساح الطريق أمام عملية مصالحة حقيقية وذات مصداقية. يجب ضمان الشمول الحقيقي للجميع وتمثيل مختلف الجماعات الاجتماعية والسياسية والدينية والعرقية. إن النساء والشباب والمجتمع المدني، وجميعهم أصول حيوية للتنمية وازدهار البلد في المستقبل، يجب أن يكون لهم رأي متكافئ في عملية صنع القرار. إن تعزيز الحوكمة الرشيدة، والمساءلة، وسيادة القانون، وحل المشاكل القائمة في الإيرادات وتقاسم الثروة، يجب معالجتها جميعاً مباشرة، بطريقة عادلة وشاملة للجميع. إن تعزيز القوات المسلحة وقوات الأمن، بما في ذلك البشمركة الأكراد، يبقى من الأولويات الرئيسية.

ولا بد من التصدي للأزمة الإنسانية على نحو عاجل. المساعدة الإنسانية المستمرة التي يقدمها المجتمع الدولي أمر حيوي من أجل إنقاذ الأرواح ومعالجة الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين. ساهمت ليتوانيا في الجهود الإنسانية من خلال آليات الاتحاد الأوروبي متعددة الأطراف ذات الصلة. واتخذ المجلس في بلدي اليوم قرارا بشأن مساهمة وطنية من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والتي ستحوّل قريباً.

يجب على المجتمع الدولي أن يقف بثبات مع العراق من خلال توفير ما يلزم من الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري. المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخراً في باريس والاجتماع الذي عقد في جدة لأعضاء مجلس التعاون الخليجي والدول المجاورة ينبغي أن يعملا حافزاً للمساعدة على المدى الطويل، ويجددا التركيز على العراق.

لقد وقفت الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى جانب شعب العراق في أوقات الرخاء والشدّة. وعملهما مع الحكومة المنتخبة حديثاً بشأن طائفة واسعة من الاحتياجات والشواغل ما زال حاسماً. تضطلع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب بدور هام في مساعدة العراق من خلال بناء القدرات حسب الطلب، وتحسين تشريعات مكافحة الإرهاب وتبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب واجتثاث التطرف.

هذه التدابير الأخيرة لها أهمية خاصة من أجل مكافحة الهجمة الإرهابية. وفي الوقت نفسه، يقوم المتعصبون مغسولو الأدمغة وعشّاق المغامرة المميتة الآتون من أماكن بعيدة خارج حدود العراق، المخدوعون بالأيديولوجية المروّعة للدولة الإسلامية في العراق والشام بالانضمام إلى صفوفها، ويقاتلون ضد الأمة التي لا يعرفون عنها إلا القليل باسم عقيدة يجهلونها. تتطلب منا مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب اتخاذ إجراءات أكثر حزماً. وفي هذا الصدد، نرى أن عقد اجتماع لرؤساء الدول من قبل مجلس الأمن الأسبوع المقبل قد جاء في الوقت المناسب تماماً بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي الختام، لمساعدة العراق في مواجهة ما يهدد وجوده، يجب على المجتمع الدولي أن يقف وقفة رجل واحد لمكافحة انتشار الإرهاب وأمثال الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونحن نقدر جهودهم المخلصة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الانتصار على التهديدات الإرهابية لا يمكن أن يتم دون كسب قلوب وعقول الشعب العراقي.

يجب على الحكومة الجديدة في العراق أن تستعيد ثقة العراقيين جميعاً بتنوعهم الغني إقليمياً وعرقياً ودينياً – رجالاً ونساء، شباباً ومسنين على حد سواء. يجب أن يكونوا قادرين على الوقوف بحزم والنضال من أجل أمنهم وكرامتهم وحقوقهم، على أساس سيادة القانون، والمساواة الحقيقية وشمول الجميع والعدل. ويسرني أن أسمع، كما ذكر الممثل الخاص ملادينوف في وقت سابق اليوم، بالخطوات الهامة التي اتخذها رئيس الوزراء بالفعل في هذا الصدد، الأمر الذي نرحب به ترحيباً حاراً.

وأخيراً، نرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/20) اليوم، ونؤكد استعدادنا للعمل بشكل وثيق مع شركائنا في التحالف الدولي من أجل مستقبل العراق.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر جمهورية كوريا مبادرة وفد الولايات المتحدة بعقد هذه المناقشة الهامة، وكذلك حقيقة أنكم، سيدي، تترأسون شخصياً هذه الجلسة. نود أن نرحب بالسيد الجعفري وزير خارجية العراق، وأن نشكره على ملاحظاته. كما نود شكر الممثل الخاص السيد ملادينوف على إحاطته.

تشعر جمهورية كوريا بقلق بالغ إزاء الحالة في العراق وتدين بشدة الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من المنظمات الإرهابية لأعمالهم الإجرامية الإرهابية. إن سلسلة العنف الشائن الذي ترتكبه في شكل اختطاف المدنيين الأبرياء واغتصابهم وقتلهم وتعذيبهم يجب أن تتوقف.

وكوننا فقدنا مواطنينا في أعمال جبانة كهذه في الماضي، نرى أن المسؤولين عن تلك الجرائم البشعة ينبغي أن يقدموا إلى العدالة بأي شكل من الأشكال، وفي أقرب وقت ممكن. كما أننا قلقون بشدّة من الحالة الإنسانية المتردية في العراق. الملايين

من أبناء الشعب العراقي، بمن فيهم النساء والأطفال، يعانون من ويلات الصراع، وعشرات الآلاف منهم باتوا مشردين.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل المتفاني للمنظمات الإنسانية، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومع ذلك، وحتى في هذه الظروف العصيبة، فإننا نؤمن بمعنويات الشعب العراقي التي لا يمكن أن تتحطّم، وفي القوة الجماعية للمجتمع الدولي. لقد حدد شعب العراق خياره. وخياره هو الطريق نحو السلام والديمقراطية وإعمار العراق.

ترحب جمهورية كوريا وتؤيد بقوة الحكومة العراقية الجديدة. ويشجعنا أن نعلم أن الحكومة الجديدة في العراق ملتزمة بتعزيز مؤسسات الديمقراطية الناشئة في العراق، ومعالجة القضايا المتجذّرة من خلال الحوار والوقوف بحزم ضد انتشار الإرهاب. وبهدف مساعدة شعب وحكومة العراق، قدّمت جمهورية كوريا ١,٢ مليون دولار من المساعدة الإنسانية حتى الآن وتخطط للقيام بمساهمة أكبر في المستقبل القريب.

وفي سوريا، تعهدنا في الآونة الأخيرة بالتبرّع بمبلغ ٥ ملايين دولار من المعونة الإنسانية، وهكذا يصل المجموع إلى ١١ مليون دولار.

وبينما لا يزال الأمل يحدونا في مستقبل أفضل من خلال هذا الدعم الدولي، فإننا ندرك أيضاً أنه لا توجد مساعدة من الخارج يمكنها أن تحل محل أن يأخذ الشعب العراقي بزمام مستقبله. القيادة الشاملة للحكومة العراقية دلالة على الاهتمام بوحدة الشعب العراقي كلّه. إن مستقبل العراق – ومستقبل أي مجتمع على هذا الصعيد – لا يمكن أن يتشكّل من قبل التطرف الأيديولوجي ولا ينبغي ذلك. ينبغي أن يكون التطلع المشترك للشعب إلى السلامة والاستقرار والرخاء هو الدافع المحرّك للمجتمع إلى الأمام. اختار شعب العراق الاختيار الصحيح في موقفه من الدولة الإسلامية في العراق والشام. وينبغي لمجلس الأمن تعزيز دعمه لهذا الكفاح. ونعتقد أن الأصوات التي استمعنا إليها اليوم ستؤتي ثمارها في شكل التزام دولي متماسك لتقديم المساعدة إلى العراق.

أخيراً وليس آخراً، فإننا نؤيد تماماً الممثل الخاص ملادينوف وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونثني على تفانيهم في أداء مهامهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نستمع إلى المتكلمين المدعوين الآخرين، أود أن أدلي سريعاً بكلمة.

من المعروف جيداً أن الصبر من المتطلبات الأساسية للعمل في الدبلوماسية. وأود أن أتقدم بشكر خاص إلى جميع الوزراء الذين أتوا إلى هنا اليوم استجابة للدعوة. وقد أظهروا صبراً استثنائياً في وجودهم خلال الجلسة حتى الآن، وما زال هناك العديد من المتكلمين الباقين. وأعتقد أن أهمية هذه الحقيقة تحكي عن نفسها: هناك عدد كبير ممن يشعرون بالحاجة إلى المشاركة والتعبير علناً عن مشاعرهم إزاء ما يحدث في العراق وسوريا والمنطقة، وكم هو ملحّ أن نتخّذ جميعنا إجراء تجاهه. أود أن أشكر مرة أخرى زملائي الوزراء الذين جلسوا متحلين بالصبر حتى الآن، والذين يشاركون حتى عصر هذا اليوم.

ويسرّني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد فرانك – فالتر شتاينماير، وزير خارجية ألمانيا.

السيد شتاينماير (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى دعوة غير الأعضاء في مجلس الأمن للمشاركة.

إننا نشهد في كل من سوريا والعراق عودة للهمجية. ونحن نواجه عدواً لا يمثل تهديداً بالنسبة للعراق أو لسوريا أو للشرق الأوسط فحسب، بل تهديداً لنا جميعاً. وعلينا أن نعمل. ولحسن الحظ أن المجتمع الدولي قد استمع إلى الدعوة الموجهة

في نيويورت وجدة وباريس. وقد اجتمعت الأمم معاً للتصدي للدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد وطّد مجلس الأمن التحالف الدولي ضد هذا العدو الوحشي الذي ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والبشرية في حد ذاتها.

وفي ظل رئاستنا، سنناقش في الأسبوع المقبل العمل المشترك ضد تنظيم الدولة الإسلامية خلال اجتماع لوزراء خارجية مجموعة السبعة، وكذلك في اجتماع وزراء خارجية شراكة ”دوفيل“ التابعة للمجموعة. وهذا ما أرى أننا بحاجة إلى عمله.

أولا وقبل كل شيء، لا نزال في حاجة إلى المعونة الإنسانية. ويتعين علينا تخفيف معاناة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا. وأود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من وكالات الأمم المتحدة على عملها الشاق. وقد قدمت ألمانيا حتى الآن مبلغ ٦٥ مليون دولار للمعونة الإنسانية وتوفير المأوى. وقمت بزيارة أربيل قبل بضعة أسابيع، وشعرت بالصدمة جراء الوضع الأليم للاجئين. والآن، مع اقتراب فصل الشتاء، لا بد من مضاعفة الجهود من أجل توفير المأوى للفارين من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

إن المعونة الإنسانية أمر ضروري، ولكنها لا تكفي لوقف أعمال العنف. ولذلك، قررت الحكومة الألمانية تزويد قوات الأمن الكردية بالأسلحة والذخيرة والمعدات، فضلا عن التدريب، وهو ما نقوم به بالتنسيق الوثيق مع الحكومة في بغداد، بطبيعة الحال. ومع ذلك، فحتى المساعدة الإنسانية والعسكرية ستبقى عديمة الجدوى إذا لم تكن لدينا استراتيجية أوسع نطاقا لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية – استراتيجية تشتمل على الوسائل والأدوات العسكرية اللازمة وتضعها في سياق استراتيجية سياسية. ما هي جوانب استراتيجية من هذا القبيل؟

أولا، نحن نؤيد تشكيل حكومة جديدة في العراق، تضم جميع الجماعات العرقية والدينية والسياسية. وأتمنى لرئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي نؤيده تأييدا تاما، كل النجاح. وأرحب أيضا بالبيان الرئاسي S/PRST/2014/20 الذي اعتمد اليوم، باعتباره دليلا على الدعم الكبير من جميع أنحاء العالم، والذي يتجاوز منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا، تختلف ساحة المعركة في سوريا عنها في العراق، بل إنها أكثر تعقيدا. وستواصل ألمانيا تعزيز الأصوات والكيانات المعتدلة والتي تشكل، في وجهة نظري، البديل الوحيد للدكتاتورية والإرهاب. ونشعر بالامتنان للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغية استكشاف الأساس من أجل التوصل إلى حل سياسي. ويجب أن ننسق مشاركتنا تنسيقا وثيقا للغاية مع مؤسسات الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يطرح مبعوث الأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، أفكارا جديدة وأن يأتي، كما نتعشم، بنهج جديد، ربما في الجولة الثالثة من عملية جنيف لأننا لا نستطيع السماح لأنفسنا بالفشل مرة أخرى.

واليوم، لدينا ما يبرر التركيز على العراق وسوريا، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بعض الدول المجاورة تتحمل عبئا كبيرا. وللتخفيف من محنة اللاجئين السوريين ومن الضغط على البلدان المجاورة لسوريا، سأستضيف مؤتمرا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في برلين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. والهدف من المؤتمر هو زيادة الدعم المقدم للبلدان الأكثر تضررا من تدفق اللاجئين من سوريا، أي لبنان والأردن وكذلك العراق وتركيا.

ثالثا، نحتاج إلى وقف تدفق المقاتلين الأجانب وتمويل تنظيم الدولة الإسلامية. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن مزيدا من الإجراءات في هذا الصدد. ونرحب بمشروع القرار المُخطط له بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبالأمس، اجتمعت مع زميلي الجديد من تركيا، واتفقنا على التعاون الوثيق، لا سيما في القطاع الأمني.

واليوم، نشعر بالقلق إزاء أخر ما ورد من أخبار بعد الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة عين العرب السورية والقرى المحيطة بها، حيث اضطر الناس للفرار مرة أخرى

يبين التاريخ أن التحديات الكبيرة بهذا الحجم لا يمكن حلها إلا بالعمل معا. وألمانيا مستعدة للقيام بدورها والعمل مع الجميع. وآمل أن تقدم جميع الأطراف، ولا سيما في المنطقة، دعمها الفعلي أيضا. وإذا اتفقنا في هذا الشأن، فسنصل إلى مستوى جديد من التعاون وسننجح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكرا جزيلا فرانك – فالتر. وأعرب عن تقديري لقيادتكم وجهودكم. ونتطلع إلى ذلك المؤتمر وما سينتج عنه من فوائد.

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيد مولود تشاوش أوغلو، وزير خارجية تركيا.

السيد تشاوش أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للولايات المتحدة ولكم شخصيا، الوزير كيري، على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن العراق. ويحدوني الأمل في أن يضيف اجتماعنا هذا قيمة إلى مناقشاتنا السابقة في نيويورت وجدة وباريس.

من الواضح أن العراق يواجه أخطر أزمة في تاريخه الحديث. فالصراع الدائر في سوريا، جنبا إلى جنب مع السياسات والممارسات المضللة للحكومة السابقة في بغداد، قد أوجد بيئة مثالية للجماعات المتطرفة والإرهابية لتنفيذ أهدافها الخسيسة. ولذلك، فإن أولوياتنا ينبغي أن تكون وضع سياسات وخطط عمل من أجل تغيير هذه البيئة. ونحن بحاجة إلى العمل داخل العراق، فضلا عن التعاون الدولي، من أجل تحقيق ذلك الهدف. وهذا هو السبب في عقدنا لاجتماعات متكررة. ومع ذلك، إذا فشلت هذه الاجتماعات في إحداث تغيير في الحياة اليومية للشعب العراقي، فإننا قد نخاطر بفقدان مصداقيتنا.

ويمكنني أن أرى أن هناك اتفاقا واسع النطاق بشأن الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة وتنفيذها بحيث تشمل العناصر السياسية والأمنية والإنسانية. وفي الميدان السياسي، علينا أن نتأكد من أن كل عنصر من عناصر الأمة ممثل تمثيلا مناسبا ويضطلع بدور حقيقي في عملية صنع القرار. لقد بدأ العراق بداية مبشرة لتحقيق هذا الهدف بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء العبادي، ولكن أمامه طريق طويل وشائك. فالتحديات حقيقية ومعقدة. والحكومة العراقية الجديدة بحاجة إلى عكس مسار تدهور الوضع الأمني والتغلب على الانقسامات الطائفية والعرقية التي طال أمدها وشمول جميع فئات المجتمع العراقي. لذلك، ينبغي استمرار مشاركتنا في تلك العملية ودعمنا لها على المدى الطويل.

والدعم الدولي المستدام للعراق في المجال الأمني ينبغي أن يكون عنصرا آخر من عناصر الاستراتيجية. ويتطلب ذلك تدفق منظم ومنسق للمعدات العسكرية وبذل جهد في محاولة للمساعدة على بناء الهياكل الأساسية للدفاع العراقي. وسنقوم بتوجيه العراق ودعمه للوصول إلى مستقبل يكون فيه قادرا على الدفاع عن نفسه. وتنبغي أن تكون إعادة هيكلة الجيش وغيره من المنظمات الأمنية على الصعيد الوطني جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود. فلا ينبغي أن يكون الجيش أو أي من هياكل الدولة الأخرى أداة في يد المجموعات العرقية أو الطائفية. وللأسف، فإن هذا أمر قد استغله المتطرفون والجماعات الإرهابية استغلالا كبيرا.

أما النقطة الثالثة التي أود أن أسلط الضوء عليها فهي الحاجة إلى مضاعفة جهودنا الإنسانية. فنحن نبذل قصارى جهدنا منذ بداية الأزمة، ونقدر المساعدة التي يقدمها العديد من البلدان الحاضرة هنا. ويخفف الدعم الإنساني المستمر الذي تقدمه تركيا من معاناة آلاف العراقيين من مختلف الخلفيات العرقية والدينية. كما نعكف على إنشاء ثلاثة مخيمات في شمال

العراق، بقدرة استيعاب إجمالية تبلغ ٣٥٠٠٠ شخص. وعلاوة على ذلك، فإننا نستضيف حاليا ٣٨٠٠٠ من الإيزيديين ممن لجأوا إلى تركيا. ويوم أمس وحده، وفرنا الملاذ لأكثر من ١٠٠٠٠ شخص – وأؤكد على هذا العدد – من الأكراد السوريين الذين اضطروا للهروب من تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة كوباني بسوريا.

ومن المؤكد أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل. وندعو وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة، إلى تنسيق جميع هذه الجهود.

كما أود التأكيد على عامل بالغ الأهمية في كل هذه الجهود. فمن الضروري التعامل مع كل من سوريا والعراق باعتبارهما مسرحا واحدا للعمل من أجل إنجاح استراتيجيتنا. فتجاهل سوريا في هذا الكفاح لن يساعد على التوصل إلى حل دائم للتحديات التي نواجهها اليوم. فالنظام السوري هو راعي التطرف.

فسياساته القائمة على النعرات الطائفية والانقسامات العرقية تزيد من عدم الاستقرار وتشكيل تهديدا للمنطقة عموما. وما بقي هذا النظام في دمشق، لا يمكن تحقيق الاستقرار في سوريا ولا في المنطقة. فالسبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن يتم من خلال التوصل إلى حل سياسي قائم على إعلان جنيف. وبالتالي، فإن تنفيذ عملية حقيقية للانتقال السياسي في سوريا أمر لا بد منه.

وقبل أن أختتم بياني، أود التأكيد مرة أخرى على دعم تركيا الكامل للعراق في جهوده الرامية إلى تهيئة بيئة سياسية أفضل تخلو من التطرف، وبالتالي مكافحة الإرهاب بفعالية أكبر. ونحن نعمل بالتنسيق الوثيق مع حلفائنا وأصدقائنا في سبيل تحقيق هذه الغاية. وفعالية جميع الجهود الرامية إلى بناء عراق مستقر يمكن أن تزيد من خلال زيادة التعاون الدولي. وإننا على استعداد لزيادة تعميق انخراطنا مع شركائنا بهدف تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفي الحرب ضد التطرف والإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر الجهود التي تبذلها تركيا، وبطبيعة الحال أيضا التعليقات بشأن سوريا بوصفها دولة حدودية واقعة على الخطوط الأمامية. وكما قال السيد فرانك – فالتر شتاينماير، ستكون جهود تركيا في غاية الأهمية. ونتطلع إلى العمل مع بلدكم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه مانويل غارسيا مارغايو، وزير خارجية إسبانيا.

السيد غارسيا مارغايو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى الدعوة إلى المشاركة في التصدي للتهديدات الخطيرة التي يواجهها العراق حاليا، وليس العراق وحده.

يشكل الإرهاب الجهادي تهديدا للمجتمع الدولي بأكمله. وتعلم إسبانيا ذلك جيدا من خلال تجربتنا. ومن واجب مجلس الأمن التصدي بحزم وفعالية للتهديد الذي يشغلنا جميعا. ولذلك، فإننا نثني على اعتماد أعضاء المجلس اليوم للبيان الرئاسي S/PRST/2014/20، الذي تؤيده إسبانيا تأييدا كاملا.

وفي هذه اللحظة التاريخية، لا يمكننا أن نظل سلبيين أمام ما يتم من إبادة منهجية لطوائف وأقليات دينية بأسرها وقتل الرهائن بلا رحمة مثلما حدث مع جيمس فولي وستيفن سوتلوف وديفيد هينز، الأمر الذي صدمتنا وحشيته المروعة. ولا بد من تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

وتعلمنا التجربة أن الحرب الفعالة ضد الإرهاب الجهادي يجب أن تستند إلى ثلاثة عناصر أساسية. أولا، ينبغي أن تجري جميع عمليات التدخل الدولي وفقا للمبادئ المُلهِمة لميثاق الأمم المتحدة ومع احترام القانون الدولي. وقد اتخذ مجلس الأمن بالفعل خطوة هامة جدا باتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي

يظهر بلا لبس وجود إرادة للعمل ضد الجماعتين الإرهابيتين، الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ويوفر القرار الشرعية التي لا تدع أي مجال للشك. وينص على عناصر هامة، مثل محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والحاجة إلى التعاون الوثيق من جانب الدول لمنع التجنيد. وتثق إسبانيا بأن المجلس سيتخذ خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه في المناقشة المقبلة التي ستُعقد في الأسبوع المقبل بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتعمل إسبانيا حاليا على إصلاح قانون العقوبات لديها من أجل تصنيف مشاركة المتطرفين في الصراعات الخارجية باعتبارها جريمة إرهاب.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي الاستجابة للطلب المشروع الذي تقدمت به حكومة العراق. فقد تمكن رئيس الوزراء العبادي من تشكيل حكومة شاملة للجميع. ويجب أن ندعمه في تعزيز سيادة العراق وسلامته الإقليمية استنادا إلى مؤسسات قوية قائمة على المشاركة. وهذا الشرط لا غنى عنه في الجهود المبذولة لتوحيد قوانا ونوايانا الحسنة في محاربة الجماعة الإرهابية التي تسمي نفسها الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأخيرا، يجب أن نعتمد استراتيجية مبنية على توافق واسع في الآراء بين جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. وقد اتُخذت خطوة أولى غاية في الأهمية نحو تكوين مثل هذا التحالف في مؤتمر باريس الذي عقد في ١٥ أيلول/سبتمبر، والذي شرفت بالمشاركة فيه.

وتتحمل مملكة إسبانيا، التي تحتفظ بعلاقات صداقة وثيقة مع الشعب العراقي، مسؤوليتها في هذا المسعى المشترك. ونحن عازمون على مساعدة العراقيين في طريقهم – المهدد الآن – نحو تحقيق الديمقراطية والاستقرار والازدهار والسلام.

ويجب أن نعزز الجهود المبذولة في مجال الدبلوماسية الوقائية والحوار السياسي وبناء القدرات المؤسسية. وتشكل مبادرات من قبيل تحالف الحضارات والوساطة في البحر الأبيض المتوسط – التي تقودها إسبانيا – أمثلة على ذلك النهج. وفيما يتعلق بالحوار، فإن بلدي قد عقد اجتماعات مع المعارضة السورية المعتدلة وسيعقد حوارات أخرى في المستقبل.

وكمثال على تعزيز المؤسسات، فإننا نسلط الضوء على برنامجنا المسمى ”مسار“ لدعم المرحلة الانتقالية في العالم العربي. ولنفس الهدف ومن أجل التصدي للتهديد الجهادي في شمال أفريقيا، استضافت إسبانيا في ١٧ أيلول/سبتمبر مؤتمرا حول الاستقرار والتنمية في ليبيا.

وحتى الآن، ساهمت الحكومة الإسبانية بمبالغ كبيرة في المساعدة على تلبية احتياجات الشعب العراقي. وسنواصل بذل هذه الجهود في المستقبل. وعلاوة على ذلك، نود أن نعالج المسائل التالية فيما يتعلق بهذه المهمة المشتركة:

أولا، سندعم العمليات عن طريق إتاحة استخدام القواعد الإسبانية؛ وسندعم جهود النقل الاستراتيجي ونشارك فيها؛ وسنساهم بقدرات، بما في ذلك الدعم الجوي والقيادة والأمن والاستخبارات؛ وسنشارك في إسداء النصح للوحدات العسكرية وتقديم الدعم لها، بما يتماشى مع أولويات الجيش العراقي؛ وسنيسر إمداد حكومة العراق الشرعية بالمعدات العسكرية.

إن القوة المتطورة والمتنامية للإرهابيين الجهاديين تضعنا أمام تحد صعب جدا وطويل الأجل. ولا مجال للطرق المختصرة أو الشعور بالإحباط. ويجب أن نكافح بذكاء ومثابرة. وقبل كل شيء، يجب أن نظل متحدين وأن نعمل معا. ويمكن أن لشعب وحكومة العراق والمجتمع الدولي التعويل على استعداد إسبانيا الكامل وخبراتها في العمل من أجل هذه القضية العادلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غارسيا مارغايو شكرا جزيلا، ولا سيما على الالتزامات الهامة التي تحدث عنها، فهي ذات أهمية بالغة وموضع ترحيب كبير.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بورغ بريندي، وزير خارجية النرويج.

السيد بريندي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على قيادتكم وعلى عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد صدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) العالم بتقدمه السريع وما يقوم به من عمليات إعدام علني، وغيرها من الأعمال الوحشية. وداعش لا يمثل الآن تهديدا للعراق وسوريا فحسب، بل إنه تهديد أيضا للمنطقة عموما ولبقية بلدان العالم. وهناك حاجة ملحة لمواجهة هذا التهديد. وقد حان الوقت للتصدي بشكل جماعي لداعش. ويمكننا معا وقفه، بل يجب علينا ذلك.

وهذه المناقشة مؤشر واعد على أن مجلس الأمن سيرقى إلى مستوى ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. ومما يثلج صدري القصد المشترك الذي أراه يتبلور هنا اليوم، والذي شهدناه في باريس يوم الاثنين، وكذلك خلال الاجتماع الذي عقد في جدة. فالوحدة والشعور بالحاجة الملحة المُعرب عنهما في البيان الرئاسي S/PRST/2014/20 تبعثان برسالة واضحة، مفادها أن الدول المجاورة للعراق وبقية بلدان العالم تقف إلى جانب الشعب العراقي، وأننا نتخذ إجراءات الآن.

ويشجعني تشكيل حكومة رئيس الوزراء العبادي. ويسرني أن وزير الخارجية حاضر معنا هنا. وخلال زيارتي الأخيرة إلى بغداد، شددت على الأهمية الأساسية لتقاسم السلطة. فيجب أن يشعر الناس الذين يعيشون في المناطق التي تعاني من الصراع أن هناك تحولا سياسيا، وأنه بات لديهم حكومة في نهاية المطاف تقدّم الأمل والفرص.

وبالمثل، يحتاج البلد إلى دعم واسع النطاق وشامل من المنطقة وبقية المجتمع الدولي. ويجب أن يكون للعراق وبلدان المنطقة دور رائد في دحر الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش). أمّا السلام واحترام الحقوق الإنسانية فهما شرطان مسبقان على الاطلاق لتحقيق الرخاء والتنمية والأمن. فلنعمل على تبديد حجج هؤلاء المتطرفين الذين يؤججون الكراهية العرقية والدينية، أو الذين هيّأوا لها. ولنعمل بصبر على زيادة التفاهم والتسامح بين الجماعات القائمة. ويجب مكافحة التطرف والإرهاب على أرض الواقع، وفي المحاكم، وفي غرف التدريس، وفي البرلمانات، وعلى شبكة الإنترنت، وعلى الجبهة الإنسانية.

لذلك، سوف تواصل النرويج أن تكون واحدة من الدول الرئيسية المساهمة بمساعدات إنسانية في العراق وفي سوريا. فلقد قدّمنا حتى الآن من هذا العام مبلغ ٧٥ مليون دولار للأزمة السورية، ومبلغ ٣٠ مليون للعراق. واليوم، أعلن تقديم مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار للتخفيف من معاناة أبناء الشعب من جميع الطوائف، الذين فروا من أعمال العنف التي ترتكبها داعش والمجموعات الأخرى في العراق وسوريا. علاوة على ذلك، إن النرويج مستعدة لإرسال ضباط في مجال التخطيط العسكري للمساعدة في مكافحة داعش على الصعيد الدولي في العراق. وسننظر أيضا في تقديم مساهمات إضافية لبناء القدرات العسكرية. وسوف يعتمد التقدم المحرز في العراق اعتمادا كبيرا على التحرك نحو إيجاد حل سياسي في سوريا.

ولكي نحقق النجاح، نحن بحاجة إلى مجلس الأمن الملتزم والمتحد. ومن دون التوصل إلى اتفاق في هذه القاعة، لا يمكن توفير الحماية للشعب السوري، ولا يمكن وقف تدمير المجتمع السوري. وهناك حاجة ملحة إلى وقف زحف داعش، وبدء العمل الطويل الأجل الذي يلزم للقضاء على الجذور التي تسمح لمثل هذه الجماعات بالوجود. لقد بدأ هذا العمل في العراق وفي المنطقة. وبدأ في مجلس الأمن الذي تتمثل مهمته في أن يكون راعي السلام والأمن لجميع الأمم. ونحن جميعا نقف إلى جانب الشعب العراقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون بيرد، وزير خارجية كندا.

السيد بيرد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لقيادة الولايات المتحدة وللعمل المضني الهائل الذي تقومون به، السيد الرئيس، لمواجهة هذا التحدي.

لست بحاجة إلى تقديم شرح للمشاركين عن الأثر الذي تخلّفه الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق وسوريا. ولست بحاجة إلى إقناعهم بأن داعش شر. والسؤال الذي يجب أن نجيب عنه اليوم هو كيف نستطيع، كمجتمع دولي قوامه الأمم المتحضرة، مواجهة هذه القوة الخطيرة والعدمية؟ أعتقد أن الإرهاب ليس أكبر تحد لجيلنا فحسب، وإنما أعتقد أيضا أننا نحتاج إلى مواجهة جيل جديد من الإرهاب. وداعش هي جيش إرهابي أكثر منها مثال تقليدي لخلية منعزلة من المتطرفين. إنها مزيج سام من أيديولوجية القرون الوسطى مع أسلحة حديثة.

ومع هذه القدرة العالية التي يتمتعون بها على نحو غير اعتيادي، تأتي غطرسة كبيرة ويأتي الشعور بأن من المتعذر قهرهم. إنهم لا يحتاجون إلى إخفاء أعمالهم الخسيسة. فهم في واقع الأمر ينعمون بها، ويستغلون شبكة الإنترنت في محاولة لإعطاء أنفسهم التأثير الذي لا يتناسب معهم. وهم يعتقدون أنهم كلما كانوا أكثر وحشية، أصبحنا نحن أكثر شعورا بالرعب. إنهم مخطئون. يريدون جذب الاهتمام، وحصلوا عليه الآن. لقد حان الوقت لنظهر لهم أنهم أكثر ضعفا مما يدركون. ويجب أن نرفض آراءهم أينما نجدها.

والمؤسف أن أيديولوجيتهم المتطرفة وأساليبهم المتعطشة للدماء يتشاطرها عدد متزايد من المجموعات والأفراد الآخرين حول العالم. لقد قمت بزيارة العراق قبل مجرد بضعة أسابيع. وتحدثت مع أفراد عائلة مسيحية كانت أمامهم مهلة خمس دقائق للفرار من منزلهم التقليدي بعدما أبلغ الجيران مقاتلي داعش عن دينهم. ومثل هذا الرفض للحرية الدينية، وقطع العلاقات الطويلة الأمد والتاريخ المشترك عمل غير إنساني. هم يمثلون قانون الغاب. ليست هناك دولة قومية تغفر لداعش. ومع ذلك، وكما ذكرت في باريس في وقت سابق من هذا الأسبوع، إن هذه المشكلة ليست مشكلة شخص آخر. يجب أن نعمل معا بكل ما أوتينا من قوة وقدرة.

بالنسبة إلى كندا، نحن ندعم القوات العراقية في الخط الأمامي ضد داعش، مع نشر مستشارين وتسليم معدات. وإننا نموّل أيضا الجهود الإقليمية الرامية إلى وقف تدفق المقاتلين الأجانب. ونرحب بقيادة الشيخ خالد آل خليفة في البحرين على العمل من أجل قطع الموارد المالية لداعش. إن ذلك يحظى بدعمنا الكامل والنشط. ونحن بطبيعة الحال نساعد في بذل الجهود الإنسانية الملحة. وكما ذكّرتنا فاليري آموس، فإن المطلوب منا جميعا تقديم مساعدات أكثر بكثير. ويشمل ذلك على وجه الخصوص بذل الجهود لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع.

ولا شك في أن داعش والجماعات التي تشاطرها التفكير هي خطر حقيقي على الاستقرار والأمن العالميين. لقد تكلم هؤلاء الإرهابيون علنا عن الرغبة في إقامة خلافة من الهند إلى جنوب إسبانيا. وهم ينشرون تخيلاتهم الوهمية عبر الأجيال وعبر الحدود. وبغية مواجهتهم، يجب أن نعتمد على القوى التي شكّلت التاريخ البشري. ويجب أن ندافع عن المبادئ الثابتة التي لا تتزحزح بشأن حرية الإنسان وكرامته بعدما صمدت أمام اختبارات الفاشية والشيوعية، والإرهاب الآن. هذا هو الاختبار الذي يواجهنا اليوم. ولا يسعنا أن نفشل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيديريكا موغيريني، وزيرة خارجية إيطاليا.

السيدة موغيريني (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وأشكر

حكومة الولايات المتحدة على هذه المبادرة. كما أود أن أشكر نيكولاي ملادينوف على العمل الذي يقوده في العراق باسم الأمم المتحدة. وأود بخاصة أن أشكر الوزير الجعفري على العمل الذي تقوم به الحكومة في بغداد، وأيضا على تذكيرنا في وقت سابق من هذه الجلسة بأن الحرب التي أعلنتها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يجري شنّها ضد الشعب العراقي كافة. وأعتقد أن هذا هو السبب وراء أن القرار العراقي بتشكيل حكومة وحدة وطنية، والعمل بطريقة شاملة بغية التصدي لهذا التهديد من أجل استعادة وحدة البلد، يحتاج ويستحق دعمنا الكامل بالتنسيق مع السلطات العراقية والحكومة في بغداد.

واسمحوا لي أيضا أن أقول إننا نقدّر تقديرا خاصا المبادرة التي جاءت في هذا اليوم واعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/20. فمن شأن ذلك أن يساعد ويساهم في توفير إطار عمل عالمي للأمم المتحدة يكون ضروريا لأن تكون هذه الشراكة معترفا بها دوليا كواحدة ليست عسكرية في الدرجة الأولى، لكنها تسعى في الأساس إلى التصدي بصورة شاملة للتهديد الذي يواجهنا جميعا.

لقد كانت إيطاليا حاضرة منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة. فشاركنا خلال منتصف آب/أغسطس في بغداد وفي أربيل من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء رينزي. وعززنا الاطار المشترك للاتحاد الأوروبي بغية التصدي للأزمة، وطلبنا اجتماعا لمجلس الاتحاد الأوروبي عقد في ١٥ آب/أغسطس.

وفي ٢٠ آب/أغسطس، قررنا عن طريق تصويت برلماني مدى مساهمتنا، قبل كل شيء في مجال المعونة الإنسانية. وقد أرسلنا ست رحلات جوية تتضمن هذه المعونة. وساهمنا من خلال القنوات المتعددة الأطراف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقررنا أيضا توفير الدعم العسكري.

تصل غدا رحلتان أخريان، محملتين بالأسلحة والذخائر. وسنرسل إجمالا هذا الشهر ١٨ رحلة محملة بالأسلحة والذخائر إلى أربيل عبر بغداد. لكننا مستعدون لبذل المزيد من الجهد وراغبون في ذلك، لا سيما في مجال التدريب وتقديم المشورة والدعم اللوجستي والتزود بالوقود في الجو إذا لزم الأمر. لقد اضطلعنا ذلك بالعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية والسلطات الإقليمية في كردستان، لأننا نعلم جيدا أن أثمن إسهام وأعلاه قيمة يمكننا أن نقدمه إلى الحكومة العراقية، وسنقدمه إليها، هو الدعم السياسي في أعمالها من أجل تحقيق الشمولية ووحدة البلد.

كما نعتقد أن جميع جهودنا ينبغي أن تركز وتواصل التركيز على المشاركة الكاملة والإيجابية والمتسقة لجميع الجهات الفاعلة في المنطقة. وأرحب هنا اليوم بحضور وزراء من العديد من البلدان، بما في ذلك معالي السيد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. ونعتقد وكنا نؤمن منذ البداية أن إيران يمكن – ونحن على ثقة بأنها ستفعل ذلك – أن تضطلع بدور إيجابي ضد داعش.

نحن بحاجة إلى اتباع نهج متكامل، أولا لتحديد استراتيجية مشتركة لمواجهة الأزمة في سوريا. هنا، أود أن أُذّكِّرَ بالكلمات التي استخدمها فرانك فالتر شتاينماير، بأننا يجب أن نستفيد من العمل الذي شرع في تنفيذه هذه الأيام المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا. أعتقد أننا بحاجة إلى التنسيق واتباع نهج مشترك. نحن بحاجة إلى استراتيجية مشتركة لمنع المقاتلين الأجانب وإيقافهم، وسيكون ذلك محور الأسبوع المقبل. نحن بحاجة إلى جهد مشترك لوقف التدفقات المالية التي تدعم أنشطة داعش، وهنا أقدر تحديدا المبادرة المقدمة من البحرين. نحن بحاجة للعمل مع البلدان التي تستضيف تدفقات هائلة من اللاجئين ودعمها، خاصة لبنان والأردن، والتأكد من أن

الضغوط الاجتماعية لن تصبح عاملا داخليا من شأنه زعزعة الاستقرار في تلك البلدان، وبالتالي في المنطقة.

نحن بحاجة إلى توحيد القوى. فالتهديد العالمي يتطلب استجابة عالمية. ينبغي أن نكون واضحين للغاية بأن هذا ليس ائتلافا للغرب ضد الإسلام. بل على العكس من ذلك، إنه شراكة عالمية لدعم العراق وكل أبناء الشعب العراقي، سواء من المسلمين، أو السنة، أو الشيعة، أو المسيحيين، أو الإيزيديين أو غير ذلك، ضد تنظيم إرهابي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانسيسكوس تيمرمانس، وزير خارجية هولندا.

السيد تيمرمانس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): نناقش اليوم موضوع داعش في المجلس مرة أخرى. أريد أن أشكر الولايات المتحدة على اتخاذ هذه المبادرة الهامة والحسنة التوقيت.

إنه مشهد مفعم بالأمل أن نرى هذا العدد الكبير من الدول ممثلة في هذه القاعة. نجتمع اليوم في وحدة نادرة للهدف. إن وحشية داعش تصدمنا وتزعجنا جميعا. وأعمال العنف التي تمارسها ضد شعوب العراق وسوريا والمنطقة على نطاق أوسع تسيء على نحو بالغ لقيمنا وإنسانيتنا المشتركة. ما برحت أعمال شنيعة للغاية يستعصي علينا فهمها، ولا مكان لها في أي دين، تثير سخطنا الشديد. فالأقليات تُعدَم بسبب جريمة الاختلاف. والنساء والأطفال يتعرضون للاغتصاب والاستعباد ولا يزالون أكثر الضحايا ضعفا في هذا النزاع. عملاء الموت والدمار أولئك، يعيشون على الخوف على الصعيد المحلي والطائفية على الصعيد الوطني واللامبالاة على الصعيد الدولي.

لقد طالت وقفتنا وقفة المتفرجين على أعمال العنف غير المقبولة في المنطقة. شهدنا التراخي في مجلس الأمن الذي جعلنا مجرد متفرجين حيال الفظائع التي ترتكب في سوريا على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية، وهي حقيقة يذكرنا بها مرة أخرى التقرير الأخير الذي قدمته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. ينبغي ألا نتجاهل مقتل أكثر من ١٩٠ ألف شخص في سوريا؛ فالتقاعس يدفع الأطراف إلى العمل مع الإفلات من العقاب ويغذي العنف الذي استنزف سوريا والعراق على السواء. والآن ونحن نواجه عدوا عالميا، ينشط عبر الحدود، فإن مسؤولية كبيرة تقع على كاهل هذه المنظمة العالمية، الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ظل العراق يفتقر للوحدة لفترة أطول مما ينبغي. ويكمن هنا الدور المحوري للحكومة العراقية الجديدة. والخطوات الأولى التي شهدناها تسير في الاتجاه الصحيح، وأشكر الحكومة العراقية على ذلك. وأشجعها بقوة على مواصلة مسار شامل وموثوق حتى نهاية الدرب. وينبغي معالجة المظالم المبررة للسكان العرب السنة إذا أردنا التوصل إلى حل دائم. لطالما عاش الناس في العراق وسوريا في الخوف، في حين أن زوال ذلك الخوف وحده يمكنه أن يحقق لهم السلام الذي يستحقونه.

إذا كنا نريد قهر الفكر الظلامي وأيديولوجية العدم التي تجسدها داعش، سيكون من الضروري اتباع نهج شامل. إن الخطوات العسكرية ضرورية، لكنها غير كافية. سنحتاج للاستثمار في الأمن والعدالة والاستقرار السياسي على المدى الطويل، مع دور أساسي للمرأة، وفي مساءلة أولئك الذين ارتكبوا جرائمهم البشعة. لا بد من تقديمهم إلى العدالة، ويفضل أن يتم ذلك في العراق أو، إذا تعذر ذلك، إلى المحكمة الجنائية الدولية. علينا أن نتجاوز الحدود التي جعلتها داعش بلا فائدة. لا يمكن دحر داعش في العراق وحده، ويجب أن نواجهها في سوريا أيضا.

تشكل داعش تهديدا مباشرا وشيكا في المنطقة وفي البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي. إن داعش إهانة للبشرية، ومن المذهل أن نرى الشباب في بلدي، الفتيان والفتيات، ينجذبون لتلك الأيديولوجية. ومن المذهل أن نرى،

هذا الصيف في شوارع لاهاي، فتى يبلغ من العمر ١٠ أعوام يرتدي قميص الفريق القومي الهولندي لكرة القدم ويلوح بعلم داعش الأسود. كيف يكون ذلك ممكنا؟ كيف حدث ذلك في مجتمعاتنا؟ ما الخطأ الذي حدث؟ لذلك لا نواجه الإرهابيين في العراق وسوريا فحسب. بل نواجه كذلك إيديولوجية تدمر جزءا من أفضل أبنائنا – شبابنا. هناك مخاطر كثيرة.

في وقت سابق من اليوم، فتحت تركيا حدودها أمام اللاجئين من كوباني في العراق. أود حقا الثناء على تركيا لما أبدته من إنسانية والتأكيد على أهمية التعاون الإقليمي وبذل المزيد من الجهود. سنسهم في رعاية اللاجئين في تلك المنطقة كذلك.

تجدد هولندا اليوم تأييدها للمعركة الدولية ضد داعش. ونرحب بمشاركة شركائنا الإقليميين في هذا الجهد، فضلا عن النتائج الأخيرة المنبثقة عن مؤتمر جدة، في المملكة العربية السعودية، ومؤتمر باريس. وتدعم هولندا الشعبين العراقي والسوري بالمساعدات السياسية والأمنية والإنسانية وتدرس بنشاط المساهمة العسكرية أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول أننا جميعا نهنئ السيد تيميرمانس على الدور الجديد الذي سيضطلع به. ويسعدنا أن شغفه وبلاغتة سيستمران في النضال من أجل إرساء المبادئ التي جاءت به إلى هنا.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية مصر. أود أن أشكر السيد سليم على جهوده العظيمة في الأشهر الماضية على عدد من الجبهات المختلفة. نقدر حقا قيادة مصر بشأن وقف إطلاق النار والمشاركة فيما يتعلق بهذه المسألة، وفي ليبيا وغيرها.

السيد سليم (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على كلماتكم الطيبة. وقد اضطلعنا بهذا العمل في سياق مسؤوليتنا، وقد عزز دعمكم أعمالنا، لذا أشكركم على كل ما بذلتموه من جهود.

(تكلم بالعربية)

أود بداية أن أشير إلى أهمية الدعوة الأمريكية لعقد جلستنا اليوم في مجلس الأمن باعتبارها محطة رئيسية تعقد عددا من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا من أجل الإعداد المنسق لتحرك إقليمي ودولي مشترك، يهدف لاستعادة الأمن والاستقرار في دولة العراق. وما يستلزمه ذلك من حشد لموقف دولي قادر على التصدي للخطر المشترك الذي يمثله تنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية بشكل عام للعراق والمنطقة، تمهيدا لاستئصال هذه الآفة الخطيرة من منطقتنا ومعالجة الانقسام المذهبي الذي ساد ما يزيد عن عقد من الزمان في منطقة الشرق العربي بشكل خاص.

لقد شاركت مصر مع مجموعة من الدول العربية والولايات المتحدة في اجتماع هام في جدة، في ١١ أيلول/سبتمبر لبحث أسلوب التعامل مع ظاهرة الإرهاب المنتشرة في العراق والمنطقة العربية بأسرها، والتركيز على التنسيق فيما يخص تنظيم داعش باعتبار هذا التنظيم الأكثر تهديدا في هذه اللحظة لأمن المنطقة. وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) واتساقا مع مضمون قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر الجاري.

كما شاركت مصر يوم الإثنين الماضي في مؤتمر باريس حول السلام والأمن في العراق، الذي أكدت الحكومة العراقية خلاله طلبها الحصول على دعم عسكري في مواجهة الإرهاب وتأمين الاصطفاف الدولي بتقديم الدعم لها.

إن لاجتماعنا اليوم في مجلس الأمن خصوصيته إذ يعكس الإرادة الدولية لأكبر قدر من التنسيق يشمل جميع أركان النظام الدولي، فضلا عن القوى الإقليمية المعنية بشكل أساسي بالأزمة

العراقية. وهو التنسيق الضروري الذي تأمل مصر في استمراره وتكثيفه حفاظا على الزخم والتوافق والإجماع اللازمين لهذه المواجهة التي قد يطول أمدها.

لعله من المنطقي أن تتسق تلك التحركات الدؤوبة في دولة بحجم العراق الشقيق ذي الحضارة الأصيلة والمكانة الهامة، والذي نتطلع إلى نجاح حكومته الجديدة في نسج علاقات بناءة مع الجوار العربي والإقليمي، طبقا لمفهوم الاحترام المتبادل لسيادة الدول وأمنها واستقرارها. كما أننا نعول أيضا على وفاء هذه الحكومة بمقتضيات الوفاق الداخلي والتمثيل العادل لمختلف المكونات الوطنية، ليتسنى لها التضامن في مواجهة مخاطر الإرهاب ودحر سيناريوهات التقسيم.

إن مصر ملتزمة بأن توفر الدعم المناسب لدولة العراق والتعاون البناء مع شركائنا إقليميا ودوليا من أجل القضاء على تنظيم داعش وكافة التنظيمات الإرهابية البغيضة في كل أرجاء العالم. واسمحوا لي أن أعيد على مسامعكم داخل هذا المجلس ثوابت الموقف المصري الحريص على وحدة وأمن العراق، وهو ما يتطلب تضافر كافة الجهود في سبيل إحياء مفهوم الدولة الوطنية البعيدة عن الاصطفاف السياسي أو الطائفي أو الإقليمي.

وإن كنا نجتمع هنا اليوم، كما اجتمعنا من قبل في جدة وباريس لدعم العراق في تصديه لداعش، فإنه يتعين التنبيه كذلك إلى شمولية خطر الإرهاب الذي بات يهددنا بشكل جماعي، لا سيما انطلاقا من منطقتنا العربية. وذلك مما يمثل من تضاد صارخ مع مفهوم الدولة الحديثة لصالح أيديولوجيات متطرفة تختبئ وراء الشعارات الدينية كوسيلة لارتكاب انتهاكات وحشية ضد كل من هو مختلف. فالإرهاب المتأسلم لم يعد تنظيما أو اثنين أو عشرة تنظيمات، إنما هو فكرة واحدة تعبر عن نفسها من خلال أسماء وعناوين متعددة تظهر وتتوارى في مناطق مختلفة من العالم بحسب الاحتياج فيما يشكل في نهاية المطاف منظومة واسعة.

إن مصر أكثر من غيرها واعية تماما بطبيعة التنظيمات الإرهابية وانتماءاتها من واقع تصديها لهذه الظاهرة، والذي يستند إلى وعي الشعب المصري لأغراضها السياسية الخبيثة مما دفعه للتصدي لها داخليا في ٣٠ حزيران/يونيه بالتخلص من حكم جماعة الإخوان، التي تُنسب إليها صياغة الإطار الفكري المنغلق والإقصائي المعتمد على العنف والإرهاب، والذي تأسست عليه كافة الجماعات الإرهابية على مختلف أشكالها.

إن انتشار شركاء داعش والجماعات المشابهة لهم في الأهداف الظلامية، ولا سيما في دولة مثل ليبيا، لهو أمر يستحق من المجتمع الدولي نفس الاهتمام لما يشكله من تهديد مماثل للسلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة عدم إغفال الأبعاد السياسية والثقافية التي أسهمت في انتشار ظاهرة الإرهاب، فإنه قد بات لزاما على المجتمع الدولي أن يصل إلى مرحلة الإدراك الكامل لعدم جدوى الاستناد إلى منطق الاحتواء وأنصاف الحلول مع مثل هذا الفكر المتطرف. كما لا يجوز التهاون مع دول تسعى إلى توظيف الجماعات الإرهابية من أجل تحقيق مآربها الضيقة على حساب السلم والأمن الدوليين.

إن القضاء على تنظيم داعش لهو مسؤوليتنا المشتركة التي نضطلع بها في إطار الحفاظ على قيمنا الحضارية المشتركة، وفي إطار دحر كافة أشكال هذه الظاهرة الوحشية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكرا لك، سامح، على سعة صدرك اليوم وعلى تكلفك عناء الحضور هنا، ونشكرك شكرا خاصا، سيدي، على ما أبديتم من ريادة بشأن هذه المسألة..

أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية البحرين.

السيد آل خليفة (البحرين): أشكركم على عقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن بشأن العراق في الوقت المناسب. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على بيانكم الرئاسي الشامل والذي نؤيده، كما أود أن أشكر زميلنا السابق، ممثل الأمم المتحدة في العراق حالياً، على عرضه الشامل والمفيد عن الحالة في العراق. وأود أن أهنئ زميلي، معالي الوزير إبراهيم الجعفري، على توليه منصبه الجديد وأتطلع إلى العمل معه خاصة في هذه الفترة الهامة.

إن الحالة الأمنية في العراق وانتشار داعش في الأعوام القليلة الماضية في كل من سوريا والعراق أصبح مدعاة للقلق البالغ إقليميا ودوليا. لقد أظهر تنظيم داعش قدرا مروعا من الوحشية والاحتقار للنفس البشرية كما تجلى ذلك في عمليات قتل الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني وعدد لا يحصى من المدنيين العراقيين والسوريين. وينبغي ألا يَقِّلَ هدفنا المشترك عن القضاء الكامل على هذه الجماعة الإرهابية.

تتطلب الحرب على داعش عملا مشتركا على الصعيدين الإقليمي والدولي في ثلاثة مسارح رئيسية، العسكرية والمالية والأيديولوجية، فيما يتعلق بالعمليات العسكرية، فإنه من الضروري أن تنضم البلدان إلى العراق في حربه على داعش وذلك بتوفير الدعم اللازم له. عندما يتعلق الأمر بالأمن الإقليمي، فإن البحرين تضطلع على الدوام بنصيبها العادل من العبء. فقد شاركنا أصدقاءنا وحلفاءنا في تأمين أفغانستان وفي التصدي للقرصنة في المحيط الهندي والقيام بعمليات المراقبة في مياه الخليج العربي. واليوم فإن البحرين تقف على أهبة الاستعداد للانضمام إلى صفوف حلفائها في المنطقة وفي العالم والإسهام بدورها في تلك المعركة الضرورية ضد داعش. إننا على قناعة راسخة بأن الوقت قد حان لأن تتولى بلدان المنطقة القيادة في المعركة ضد الجماعات الإرهابية المتواجدة بيننا.

إضافة إلى ذلك، ينبغي على العلماء والمؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي عدم التردد في كشف الانحراف البيّن في فكر داعش والتنظيمات الإرهابية المماثلة وخلع رداء الشرعية عن أي تبريرات دينية تختبئ وراءها. وفي ذلك الصدد، تشيد البحرين بما صدر من تنديدات بداعش من العديد من المؤسسات والسلطات الإسلامية، وتناشد العلماء الاستمرار على ذلك النهج دون تردد، لمساعدتنا على دحر هذا الخطر الداهم الذي يهدد المسلمين وغير المسلمين على حد سواء.

إن وقف تدفق المقاتلين وتجفيف منابع تمويل تنظيم داعش هو أمر بالغ الأهمية لهزيمته. وإن مملكة البحرين، بوصفها مركزا عريقا للتمويل الإسلامي والتقليدي، ولها تاريخها المعروف في محاربة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، ستستضيف مؤتمرا حكوميا رفيع المستوى لمناقشة سبل تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل المنظمات الإرهابية داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يهدف المؤتمر الذي سيعقد خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر في المنامة إلى الاتفاق على خارطة طريق/ خطة عمل بشأن كيفية المضي قدما في مكافحة تمويل الإرهاب وكفالة أن المؤسسات المالية والمنظمات الخيرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تستخدم في تحويل الأموال إلى الإرهابيين أو الأنشطة غير القانونية الأخرى.

وفي ما يتعلق بوقف تدفق المقاتلين، تواصل البحرين رصد تدفق الأفراد على المناطق المتضررة من أجل ضمان إيقاف من لديه نية الانضمام إلى داعش أو الجماعات المماثلة قبل مغادرة البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري القبض فورا على الذين يعودون بعد الانضمام إلى هذه الجماعات.

وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الرامية إلى التخفيف من الصعوبات والتحديات اليومية التي يتعين على الشعبين السوري والعراقي مواجهتها لا تقل أهمية عن مكافحة داعش. لقد عانت

الأقليات على وجه الخصوص أكثر من غيرها في السنوات الأخيرة، وعلى المجتمع الدولي، من خلال هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية والوطنية، أن تفعل كل ما في وسعها لتوفير المساعدة الضرورية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم دعم البحرين إلى دولة رئيس الوزراء حيدر العبادي ومجلس وزرائه المشكل حديثا. نحن على ثقة بأن الحكومة العراقية الجديدة تسعى إلى تحديد طريق جديد إلى الأمام للعراق، طريق يعود بالبلد إلى طريق السلام والأمن والاستقرار.

وأخيرا، يجب أن نتذكر أن مكافحة الإرهاب هو مسؤولية إقليمية، وأن على جميع بلدان المنطقة أن تتخذ نفس الموقف فيما يتعلق بالإرهاب أينما يظهر وأيا كانت نزعاته الطائفية. هناك جماعات إرهابية لا تقل إجراما عن داعش تعمل في أنحاء الشرق الأوسط – من مصر إلى ليبيا ومن لبنان إلى سوريا واليمن إلى الخليج. ما برحت المنظمات الإرهابية التي ترعاها الدول مثل حزب الله وآخرون يعملون بالوكالة يروعون ويقتلون الأبرياء في جميع أنحاء المنطقة. وبالتالي فإن من الضروري – كما سمعت أنا وكثيرون منا زملاءنا يقولون – أن نعتمد نهجا شاملا يحدد بطريقة فعالة الإرهابيين ويواجههم ويهزمهم في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير آل خليفة على قائمة الالتزامات الهامة التي أعربت البحرين عن استعدادها لتقديمها. نحن نتطلع جميعا إلى المشاركة في المؤتمر، الذي سيشكل جزءا هاما للغاية من تحقيق النجاح.

أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد خالد بن محمد العطية، وزير خارجية قطر، الذي أشكره على الالتزامات المحددة والمبكرة التي قطعها بلده بالفعل تجاه الجهود التي نبذلها.

السيد آل عطية (قطر): أود في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة في هذه الظروف البالغة الخطورة التي يمر بها العراق الشقيق والمنطقة. كما أشكر الأمين العام على جهوده القيمة. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ملادينوف على العرض الذي قدمه إلى المجلس.

أود أن أعرب عن ترحيب دولة قطر بالبيان الرئاسي (S/PRST/2014/20) الصادر عن هذه الجلسة وبالتطورات التي شهدها العراق مؤخرا بانتخاب فخامة الرئيس فؤاد معصوم رئيسا لجمهورية العراق وسعادة السيد سليم الجبوري رئيسا لمجلس النواب، وبتولي الدكتور حيدر العبادي رئاسة الحكومة الجديدة في العراق. إننا ننظر إلى هذه التطورات بأنها صفحة واعدة نأمل أن تنعكس إيجابا على الوضع في العراق والمنطقة بعد سنوات طويلة شهد فيها العراق أحداثا مؤلمة.

في الوقت الذي نتطلع فيه إلى استكمال تشكيل الحكومة العراقية لكي تتمكن من مواجهة التحديات الخطيرة وفي مقدمتها الإرهاب، فإن مشاركة كافة مكونات الشعب العراقي في إدارة العراق هو السبيل الأنجع لمعالجة التهديدات الخطيرة التي يواجها العراق لضمان وحدته ونجاح حكومة الوحدة الوطنية في مساعيها للتصدي إلى هذه التحديات الخطيرة. ولعلكم تتفقون معنا في أن ذلك لن يتحقق بدون حوار وطني جاد وشامل. وسنكون في دولة قطر داعمين للأشقاء في أي خطوة من شأنها ترسيخ الوحدة العراقية والحفاظ على سلامة العراق ودحر الإرهاب.

يتابع العالم باهتمام وقلق بالغ الأعمال البشعة من القتل والترويع التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية في العراق والمنطقة. وفي الوقت الذي تجري فيه مناقشة الخيارات لمواجهة هذه التنظيمات والخطر الذي تمثله على المنطقة والعالم، فإننا نعتقد أن نجاح المجتمع الدولي في هذه المواجهة لن يتحقق بدون توفر الإرادة السياسية وتضافر الجهود الدولية ومعالجة الأسباب التي أدت إلى توفير بيئة حاضنة للإرهاب. ويتطلب ذلك، قبل كل شيء، حرمان تلك المنظمات الإرهابية من مصادر التمويل

وعدم الرضوخ لوسائل الابتزاز التي تمارسها وعدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو منطقة.

إن الدرس المستخلصة من تنامي المنظمات الإرهابية في المنطقة هي أن تلك المنظمات استفادت من نتائج السياسات القمعية للأنظمة الديكتاتورية، التي نجم عنها فراغ أمني وإحباط شعبي وإحساس بالظلم من أجل وصول الشرائح الاجتماعية المتضررة. وفي المقابل، فإن تلك الأنظمة، وبعد أن نبذها المجتمع الدولي جراء سياساتها الإجرامية وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، أصبحت تسوق نفسها كشريك في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. إننا نعتقد أن المنظمات الإرهابية وأن تلك الأنظمة هما وجهان لعملة واحدة؛ فكلاهما يعمل ضد مصالح الشعوب وضد السلام والأمن والاستقرار في العالم.

إن التحديات السياسية والأمنية التي تشغل المجتمع الدولي ينبغي ألا تصرفنا عن مسؤولياتنا إزاء الأوضاع الإنسانية الخطيرة التي يواجهها الأشقاء في العراق، بعد أن بلغت أعداد الضحايا والنازحين حدا كارثيا. واستجابة لمأساة الأشقاء العراقيين النازحين أنشأت قطر جسرا جويا لإيصال مساعدات إنسانية عاجلة لمواجهة الأوضاع الصعبة التي يمرون بها، وستواصل دولة قطر استجابتها لهذه المأساة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدر ذلك، ونتطلع إلى مواصلة العمل مع قطر في الأيام المقبلة. سيكون هذا الأسبوع مهما ونحن نطور بعض جهودنا

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في عمان، الذي أتوجه إليه ومن خلاله بجزيل الشكر إلى جلالة السلطان وإليه فيما يتعلق بعدد من المبادرات، وآخرها الدعم السخي للمبادرة الاقتصادية الفلسطينية.

السيد عبد الله (عمان): نود بادئ ذي بدء أن نوجه إليكم التحية والتهنئة على عقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن، ودعوتنا إلى المشاركة في بحث الأمر المتعلق بما يواجهه العراق الشقيق من ظروف غاية في الصعوبة في مواجهة مكافحة آفة الإرهاب التي تقودها ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

ونحن واثقون أن جهدكم هذا، الذي يقود جهدا دوليا، سوف يتمكن من القضاء على هذه الآفة وعلى كل أنواع العنف والإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وأن يحل في وقت ليس بالبعيد السلام والاستقرار اللذين يخدمان المصالح الدولية في كل بقعة من العالم.

إن الإرهاب الذي يعصف بالدول العربية، مهما تعددت تسمياته وصنوفه وأيا كانت دوافعه ومبرراته، يجب أن يعتبر عملا مدانا بكل المقاييس. وبالتالي فإن بلدي يدين جميع الأعمال الإرهابية واللاإنسانية التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة اللاإسلامية في العراق والشام.

العراق بلد الحضارة. العراق سوف يتمكن، بدعم من المجتمع الدولي، من التغلّب على هذه الآفة. العراق الذي بنى حضارة عبر التاريخ لا يمكن أن يُهزم اليوم. ونحن جميعاً في هذا المحفل الكريم معه نسانده في كل شيء. إن ما نشاهده اليوم في العراق من أعمال وحشية لا تمت للإنسان ولا للإسلام بصلة. ويجب أن يتم استئصاله تماماً. وعلى المجتمع الدولي وقواه الفاعلة أن تتحد لمواجهة هذه الظاهرة المدمرة للحضارة الإنسانية، ونحن سعداء أن نرى هذه الوحدة في مجلس الأمن الدولي وهو أعلى سلطة في هذه الفترة من حياة البشر، يتحد من أجل القضاء على كل أنواع ومظاهر الإرهاب والتعسف والعنف. لا شك، وعبر كل الأدوات التي يحددها مجلسكم الموقّر، في أن يتم النصر على هذه المجموعات. وإن عدم اتخاذ خطوات فعّالة ورادعة وسريعة سوف يسمح لهذا التنظيم، الذي ليس له إمكانية إلا

أن يعبر الحدود، أن يسيء كذلك إلى صورة المجتمع الدولي وإلى صورة القوى العالمية التي تجتمع اليوم هنا.

إن بلدي، كما كان دائماً، سوف يؤيد هذا الجهد الدولي المتميّز، ونتطلّع أن يسجّل هذا في تاريخ البشرية علامة فارقة في المستقبل. علامة تؤدّي إلى أن هذا الجهد الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن يتردد بإنزال الهزيمة بهذه المجموعات التي تحاول أن ترجع المجتمع الدولي إلى القرون السابقة التي لم تشهد حضارة ولا تطوّراً كما نشهد اليوم. وستجدون بلدي يتكاتف دائماً مع هذا العمل، وأننا كما كنّا معكم دائماً في كل جهد يمكن أن يساعد على عدم السماح لأي منظمة مهما كانت أن تحقق أي نصر. وهو ما يسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية عُمان على كلّ ما يقوم به بلده.

أعطي الكلمة لمعالي السيدة مايا بانجيكيدزي، وزيرة الشؤون الخارجية في جورجيا.

السيدة بانجيكيدزي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): نجتمع اليوم في وقت محوري لأمن واستقرار المنطقة الأوروبية – الأطلسية وما وراءها. لقد أثبتت التطورات الأخيرة بوضوح أننا لا يمكن أن نعتبر أمننا من المسلّمات، وأنه في عالم اليوم المتقلّب، يجب على جميع الديمقراطيات ذات التفكير المتماثل أن تقف متحدة في سبيل حماية وتعزيز الحرية والديمقراطية والنظام العالمي القائم على القواعد.

الأمن الأوروبي يواجه تحديات كبيرة بسبب العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا. وقد عانت جورجيا أيضاً من العدوان العسكري الروسي في عام ٢٠٠٨، ومن استمرار احتلال إقليمين من أقاليمها. وهذا النمط المقلق الرامي إلى تغيير الحدود الأوروبية بالقوة يشكّل تهديدات كبيرة للرؤية الاستراتيجية لأوروبا الموحّدة والحرّة والتي تنعم بالسلام.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، نشعر بالصدمة العميقة والأسى بسبب التطورات العنيفة والتدهور السريع للحالة الأمنية في العراق. أود أن أعرب عن الدعم القوي للحكومة الجديدة في العراق، برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي، وما تبذله من جهود لكفالة عملية سياسية شاملة للجميع وتحسين الأمن والاستقرار في العراق، بالرغم من التحديات التي تطرحها داعش. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد من جديد على تأييد جورجيا الثابت لسيادة جمهورية العراق وسلامتها الإقليمية، وأعرب عن الأمل في أنه في هذا الوقت العصيب، سيتحد الشعب العراقي في مواجهة هذا التحدي المشترك.

تدين جورجيا بأقوى العبارات جميع أعمال الإرهاب الخسيسة والعنف ضد الأشخاص على أساس انتمائهم الديني والعرقي. والجماعات الإرهابية مثل داعش لا تشكل خطراً على الدول في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً على تلك الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية وما وراءها.

ولا يمكن إلا من خلال جهودنا المشتركة والتزامنا أن نوقف أعمال العنف هذه ونعكس مسارها ونمنعها.

إن جورجيا، بوصفها حليفاً يمكن الاعتماد عليه وشريكاً مقتدراً، بذلت جهوداً دؤوبة من أجل ضمان الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وقد ساهمنا في السلام والتنمية في العراق، ونحن الآن نواصل القيام بذلك في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى. إن التزامنا بالسلام والاستقرار العالميين ثابت. وتؤيّد جورجيا تأييداً تاماً الجهود التي يبذلها التحالف لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش وإحلال السلام في المنطقة. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أولئك الذين تأثروا جراء الأعمال الوحشية للجماعات الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، فإن خبرة جورجيا في المهمات القتالية وكذلك تحوّلها الدفاعي الناجح يمكن استخدامهما بفعالية من أجل تعزيز قدرات قوات الأمن الأمنية وغيرها في قتالها ضد إرهابيي تنظيم داعش.

ونحن نتطلع إلى العمل مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين في الائتلاف، في الأيام والأسابيع المقبلة لتحديد المجالات التي يمكن لمساهمة جورجيا أن تكون لها قيمة مضافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقدر إسهامكم عالياً. وأشكركم على كل الأمور التي تقومون بها، على الرغم من التحديات الأخرى التي نعرف أنكم تواجهونها.

أعطي الكلمة الآن لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن مدى أهمية الإمارات العربية المتحدة شريكاً في الكثير من تلك الجهود المبذولة. ونحن نقدر ذلك كثيراً، وأشكركم على ما بذلتموه من النصح والمشورة.

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، جون، على صداقتكم وعلى قيادتكم.

(تكلم بالعربية)

سيدي الرئيس، في البداية اسمحوا لي أن أتقدّم ببالغ الشكر والامتنان لكم لعقد هذه الجلسة المهمّة، في هذا الوقت الذي يتطلب منا سرعة الاستجابة وتنسيق الجهود الدولية. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق على جهوده كافّة.

تجدد الإمارات العربية المتحدة تأكيدها ودعمها لأمن واستقرار ووحدة العراق الشقيق وسلامة أراضيه، وترحب بالتشكيل الأخير لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي، والتي تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

كما تنوّه الإمارات بضرورة رفض السياسات الطائفية والإقصائية التي تسببت في اندلاع الأزمات السياسية والأمنية التي تعصف بالعراق.

تقف دولة الإمارات بكل حزم ضد جميع من يحاول الإخلال بأمن واستقرار العراق، وتؤكد دعمها للجهود الدولية لمكافحة إرهاب داعش. كما أكدت مراراً خلال انعقاد قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في ويلز، ودعمها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب رقم ٧٨١٦؛ وفي اجتماع جدة الذي عقد بحضوركم معالي الوزير؛ وكذلك في مؤتمر باريس حول الأمن والسلام في العراق.

أود من هذا المنبر، كعربي وكمسلم، أن أرفض رفضاً قاطعاً تسمية كيان داعش الإرهابي بالدولة الإسلامية. وأدعوكم معي أن تشاركوني هذا الرفض، والتضامن مع مئات الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم لاستهجانهم لما استباحته داعش من ديننا وقيمنا بإجرامها وأفعالها المدانة.

هذه شرذمة مجرمة وليس أكثر. وتؤمن الإمارات بأن الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يجب ألاَّ تؤدي إلى تهميش الطائفة السنَّية، التي يجب أن تؤدي دوراً رئيسياً ومهما في المستقبل السياسي للعراق الشقيق. ومن المهم أن نحرص جميعا على وحدة العراق من الناحية السياسية والجغرافية. كما يجب منع هذا التنظيم من إنشاء ملاذ آمن للمتطرفين في منطقتنا، من خلال تحرك دولي فوري وشامل، بالتعاون والتنسيق الكامل مع الحكومة العراقية، ينتهي بوضع استراتيجية دولية شاملة. فالخطر الإرهابي لا يقتصر على هذا التنظيم الإرهابي فحسب، بل يمتد ليشمل الصراعات في كل من اليمن، أفغانستان، لبنان، الصومال، مصر، ليبيا، شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي. وهكذا، تستمرّ هذه الجماعات باستغلال حالة الفوضى في سوريا، لتحقيق أهدافها دون أدنى مراعاة للسيادة والحدود الوطنية للدول. وجرائم هذا التنظيم وغيره

من التنظيمات الإرهابية لا تعرف الحدود، ولا تعترف بالدول الوطنية. وتأتي من شعار الانتهازية البحتة. وهي لا تمتّ إلى دين أو عُرف، لكنها تستمد صفتها من الإرهاب فقط.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى مسألة المقاتلين الأجانب، التي أصبحت الشغل الشاغل للعديد من دول العالم. وهنا، أشكر دور الولايات المتحدة في عقد اجتماع برئاسة الرئيس أوباما حول هذا الموضوع. إذ يحاول المتطرفون أيضا تأسيس ملاذات آمنة في المناطق التي تعاني الصراعات، لتجنيد المقاتلين بما يضمن استمراريتهم. ويؤكد ذلك أننا أمام ظاهرة خبيثة، تحمل أبعاداً خطيرة تهدد مجتمعات ودولاً خارج نطاق العالمين العربي والإسلامي. لذا، يتعين علينا إيجاد حلول دولية لاحتواء خطرهم، عن طريق القضاء على الأسباب الجذرية للتطرف. كما يجب أن تُبنى الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب على أهداف طويلة الأمد، بحيث لا تقتصر على مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كما أسلفت.

وتؤكد بلادي على رفضها التام للعنف والتطرف، والتزامها بقيم التسامح والاعتدال، واستعدادها التام لمكافحة الإرهاب مع الشركاء الدوليين والقوى المعتدلة كافة. كما نؤكد أهمية العمل على منع حدوث الاحتقانات السياسية والشعبية في العراق، من خلال تبنِّي برنامج وطني حقيقي وشامل، ينبذ العنف، ويجمع شمل الشعب العراقي بجميع أطيافه ونسيجه الاجتماعي، دون إقصاء أيِّ فصيل. وفي هذا الإطار، إنَّ الإمارات العربية المتحدة على قناعة بأنَّ الأكراد قد أثبتوا استحقاقهم للاضطلاع بدورهم المهم في الحكومة العراقية. ونُشيد بدور القوى الكردية في التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتأمل بلادي بأن يظلَّ إقليم كردستان قوياً ومستقراً وجزءاً لا يتجزأ من جمهورية العراق.

ولطالما ساندت الإمارات الشعب العراقي في جميع الظروف، بما في ذلك دعمها للعملية السياسية وجهود المصالحة الوطنية. ومبادراتنا دائمة في سعينا لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين بالعنف وعدم الاستقرار. وستعكف بلادي على مواصلة هذا الدعم بكل تأكيد.

أود أخيراً أن أشير إلى أنَّ بلادي ترحب بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وموارده الخاصة للتجنيد والتمويل، وبخاصة القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤). وأنها تؤكد في هذا السياق أهمية أن يواصل المجتمع دوره الهام في توفير الدعم الكامل والبنَّاء للحكومة العراقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرمان دي ديكير، وزير الدولة البلجيكي.

السيد دي ديكير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر الولايات المتحدة على عقدها جلسة اليوم في وقتها المناسب جداً. إنَّ بلجيكا شديدة القلق حيال وجود جماعة إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مسؤولة عن عمليات الاختطاف، والمذابح المروِّعة وجرائم أخرى عديدة في سوريا والعراق. وهذا ليس خطراً على المنطقة فحسب؛ إنه خطر علينا جميعاً. ولهذا فإنه يستدعي من المجتمع أن يحشد إلى درجة غير مسبوقة. ولكن مع أنَّ التدخل العسكري قد يكون مطلوباً لوقف تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ميدانيا، فإننا نعتقد أنَّ أي حل طويل الأمد يجب أن يكون حلاً سياسياً.

إنَّ تشكيل حكومة جديدة في العراق وتعيين رئيس وزراء جديد هما خطوتان في الاتجاه الصحيح طبعاً. ولكن ينبغي التوضيح للناس، بكل تنوُّعهم، في أقرب وقت ممكن أنَّ سياسات الحكومة شاملة وستبقى كذلك على كل مستوى. واستعادة الوئام الاجتماعي خطوة حاسمة تعود بصورة رئيسية إلى الحكومة العراقية، لكنّ ذلك سيقتضي التزاماً ودعما طويلَي الأمد من المجتمع الدولي بأسره. ولم يظهر حتى الآن أيُّ حل سياسي في سوريا المجاورة، وبلجيكا تدعم أعمال المبعوث الخاص للأمين

العام، السيد ستيفان دي ميستورا، الذي سيكون مسؤولاً عن رسم حل.

وإلى جانب الالتزام السياسي، يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يُظهر تضامناً أكبر على الجبهة الإنسانية. وقد التزمت بلجيكا فعلياً بتبرُّع محدد لمكتب منسق الشؤون الإنسانية وبتقديم المعونة لأربيل. وإننا سنواصل، على المستويات الوطني والأوروبي والدولي، تعبئة استجابة كافية للأزمة الإنسانية الخطيرة في المنطقة.

ويجب علينا أن نبذل جهوداً حقيقية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما يشمل ضمان ألاَّ يستطيعوا الاستفادة مالياً من عائدات البترول. وتُحلِّل بلجيكا حالياً كيف يمكنها أن تؤدي دوراً في هذا المجال على النحو الأمثل، بالتعاون الوثيق مع شركائها.

وكما أكَّد للتوّ زميلي ممثل هولندا، هناك آلاف من الجهاديين الغربيين يقاتلون في العراق وسوريا، وبلجيكا لم تسلم من ذلك. فقد انضمَّ إلى الصراع مئات البلجيكيين الشباب أو أنهم يفكرون في ذلك، وقد وقع في قلب بروكسل في أيار/مايو هجوم قاتل نفَّذه جهادي كان قد عاد إلى بلجيكا. والتعاون القائم بين العديد من المؤسسات البلجيكية يمكِّننا من إعداد استراتيجية شاملة، ليس لمحاربة هذه الظاهرة فحسب، بل لمعالجة جذورها أيضا. وإننا نتعاون في هذا المجال مع دول عديدة طبعاً.

وفي ما يتعلق بالعمل العسكري الفعلي، تُشدِّد بلجيكا على ضرورة تعزيز مشروعية أيِّ إجراء دولي بقرار صادر عن الأمم المتحدة، قدر ما تسمح الظروف السياسية بذلك. ونتوقع أن نُسهم في التحالف العسكري الذي بدأته الولايات المتحدة في العراق، سواء كان عبْر بعثات الدعم الجوي، أو دعم النقل، أو التدريب العسكري أو وسائل أخرى. ونظراً لحقيقة أنَّ الحكومة البلجيكية الحالية في مرحلة انتقالية، فإنه سيتعيَّن إقراره إمَّا من قِبَل البرلمان أو من الحكومة الجديدة، التي ستتولى المسؤولية قريبا. وقد أثبتت بلجيكا في ليبيا أنه يمكنها دعم شركائها بفعالية.

ومن الأساسي لكل بلد في المنطقة، بما يشمل إيران، أن يحشد ضدّ خطر الإرهاب الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويسهم في المكونات المختلفة للعمل الجماعي.

كما أن هذه فرصة قيمة للتغلب على الانقسامات الإقليمية. وهي ستكون ضرورية إذا أردنا أن نكلل بالنجاح في هدفنا المتمثل في حماية الحرية والديمقراطية والسلام واحترام جميع ثقافاتنا ومراعاة حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عباس أراغشي، نائب وزير الشؤون الدولية والقانونية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أراغشي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في العراق، التي اتخذت منعطفا جديدا وأكثر إثارة للانزعاج في الأشهر الثلاثة الماضية. كما أشكر معالي وزير الخارجية الجعفري على ملاحظاته، والممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونأمل أن تساعد جلسة المجلس اليوم في زيادة الوعي والتركيز على الأزمة الحقيقية والحرجة في الشرق الأوسط، لما لها من تداعيات رئيسية على العالم بأسره.

إن التطرف الذي يمارس العنف، ويجسده في معظم الأحيان في هذه الأيام ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وقسوته المروعة ووحشيته المذهلة، يشكل أحد العوامل الرئيسية للتهديدات التي تعصف بالعراق وسوريا وتلقى بظلال كئيبة على آفاق الشرق الأوسط. وأنا اتفق كل الاتفاق: إن تلك الجماعة ليست إسلامية وليست دولة. ونرفض رفضا باتا النماذج النمطية التي تلحق اسم الإسلام بالأعمال الدموية والعنيفة التي ترتكبها تلك الجماعة البغيضة، التي لا تمثل سوى تنظيم إرهابي برز من فوضى العقد الماضي والمساعدة التي قدمت له.

ومع أننا جميعا لدينا مصلحة مشتركة في دحر الخطر الناشئ للجماعات المتطرفة المتناهية العنف والطائفية، فإننا بحاجة في المقام الأول إلى أن ندرك الحالة والعقلية التي أدت إلى نشأة هذه الجماعات. وما يسمى بداعش ليس ظاهرة جديدة. فهو والجماعات المماثلة تطورت بعد غزو العراق وخلال أعوام الاحتلال وما أعقبها من عدم استقرار. ومع اندلاع الأزمة السورية والدعم الذي تقلته من دول وجهات بعينها داخل المنطقة وخارجها، فإنها وجدت مرتعا خصبا جديدا واختلقت قضية مصطنعة جديدة وأصبحت وحشا يهدد الآن صانعيه ذاتهم.

وإضافة إلى التدخلات العسكرية، تشكل محاولات الهندسة الاجتماعية لمجتمعات الشرق الأوسط – التي تجسدت، في جملة أمور، في فشل المبادرات الناشئة في دول غربية معينة ومؤيدة منها – جانبا آخر للأوهام التي ساورت بعض الدول الخارجية المعينة خلال العقد الماضي. وساعدت المغامرات العسكرية والتدخلات غير العسكرية في المنطقة، إلى جانب ما أعقبها من موجات الذبح والأخذ بالثأر، في دفع الشباب المعرض للخطر إلى التطرف وتهيئة الظروف المناسبة لعصابات المتطرفين الشريرة لتحويلهم إلى مصلحتها. وأشك في أن يختلف أي أحد معي في أن التطرف أكثر قو وأوسع انتشارا في الشرق الأوسط اليوم عما كان عليه الحال في عام ٢٠٠١.

ونظر لما سبق ذكره واستنادا إلى التجربة المتراكمة خلال العقد الماضي، فإننا نرى أن أي مبادرة فعلية وحقيقية لمعالجة الأزمات الإقليمية يجب أن تنشأ من داخل المنطقة وأن تقوم على أساس التعاون الإقليمي. ومكافحة التطرف ليست استثناء من تلك القاعدة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نأمل أن تكون جميع الدول في الشرق الأوسط قد أدركت إدراكا كاملا في هذه المرحلة أن التطرف يشكل تهديدا لها بقدر ما هو تهديد للعراق أو سوريا. ومن يعتقدون خلاف ذلك بحاجة إلى إعادة النظر في سياساتهم التي استمرت لمدة ١١ عاما وإلزام أنفسهم بتعزيز الاستقرار وإحباط التطرف. ولا يزال يتعين على التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية الذي يقال إنه في بدايته أن يقرر اتباع استراتيجية جدية. ونحن نرى أنه بغية دحر التطرف ينبغي لأي استراتيجية شاملة أن تتناول عدة نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن تمتثل امتثالا كاملا لقواعد القانون الدولي ومبادئه وأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باتخاذ أي إجراءات عسكرية لمكافحة الجماعات الإرهابية.

ثانيا، لا بد أن تقدم الدعم للحكومة العراقية فيما هي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية، ومساعدتها على تعزيز الوحدة الوطنية وسلامة أراضي العراق وتشجيع نظامها الشامل للجميع. ويتطلب ذلك النهج إحباط قوى التجزئة وتجنب أي محاولة للعبث بالتنوع العرقي والطائفي في العراق.

ثالثا، ينبغي أن تشجع جميع الدول وتستغل جميع القدرات في المنطقة لخوض الحرب ضد التطرف والإرهاب بمساعدة المجتمع الدولي وينبغي أن تعمل على توحيد السياسات وتنسيقها. وأي ثغرة أو تلكؤ سيترك فراغا سيستغله المتطرفون.

رابعا، إن الاستمرار في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية أمر بالغ الأهمية، أينما وجد التنظيم – في العراق أو سوريا أو لبنان أو أي مكان آخر – وأيا كان من يتعرض لتهديده. ويتطلب نجاح مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية مساعدة السلطات المركزية المعنية لمواجهة ذلك الخطر. وأي استراتيجية تؤدي إلى تقويض تلك السلطات، بما في ذلك الحكومة السورية، التي قاومت تنظيم الدولة الإسلامية لعدة سنوات، أو تميز بين شرائح السكان فيما يتعلق بالحماية، ستكون وصفة للاندحار. وكان من المؤسف أن مدينة سنجار تركت تحت رحمة تنظيم الدولة الإسلامية وأن أمرلي عانت لأكثر من شهرين تحت حصار قاس بدا أن سببه الوحيد كان انتماء سكانها لشريحة مختلفة من السكان.

خامسا، لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في سوريا إلا بتشجيع حل سياسي للحرب المطولة في ذلك البلد وبتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

سادسا، على جميع الدول الإقليمية والأطراف الفاعلة الدولية الالتزام بمنع حصول المتطرفين على الأموال والمجندين والوسائل الأخرى التي يستخدمونها لبث الرعب في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وينبغي أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات قوية لوقف الدعم المعنوي والمالي المقدم للمتطرفين والمتدفق من بعض الجهات في بلدان معينة في المنطقة. وذلك أمر هام لا سيما في ضوء كون الجماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية لن تقتلع من جذورها بالغارات الجوية وحدها.

سابعا، لا بد من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويجب ألا يسمح بإفلات إسرائيل من العقاب على جرائم الحرب المرتكبة ضد الفلسطينيين، كما كان الحال مؤخرا. فرد بعض الدول الغربية على ما لا يمكن وصفه سوى بالإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام الإسرائيلي بحق شعب غزة يشكل نقطة استقطاب للجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

وأخيرا، من الأهمية بمكان مكافحة كره الإسلام الذي يخلط بين المتطرفين الذين يمارسون العنف والمسلمين الحقيقيين، مما يضفي مصداقية بصورة مباشرة على رسالة المتطرفين.

إن جمهورية إيران الإسلامية هي البلد الوحيد في المنطقة القادر على إبداء تصميم مطلق على مساعدة الحكومة العراقية والتنسيق معها لمساعدة جميع من يتعرضون لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية، وقد قمنا بذلك العمل. لقد ارتقينا إلى مستوى التحدي في وقت مبكر وساعدنا على إنقاذ بغداد وأربيل وأمريلي من تنظيم الدولة الإسلامية، وكنا موجودين هناك مع المستشارين والمعدات قبل وصول أي مساعدة أخرى إلى المسرح. وبالمثل، فإن حكومة بلدي على استعداد للاستمرار في مساعدة الحكومة العراقية والحكومات الأخرى المعرضة لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كنتارو سنورا، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان.

السيد سنورا (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري الصادق على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض موقف حكومة اليابان في هذه الجلسة الهامة للغاية. واليوم، يشكل المجتمع الدولي مرة أخرى جبهة موحدة لمواجهة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو في الوقت نفسه يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية.

أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن دولته من جانب واحد، عبر الحدود الوطنية القائمة. وتشكل وحشية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديدا خطيرا ليس لمنطقة الشرق الأوسط فحسب، ولكن أيضا لنظام المجتمع الدولي بالذات. ويعترينا نفس الشعور تماما بالطابع الملح لضرورة القيام باستجابة فورية وموحدة. إن حكومة اليابان تدين بشدة أي شكل من أشكال الإرهاب، وتدعم بقوة مكافحة الإرهاب الذي تقوم به الحكومة العراقية ودول أخرى.

من أجل التصدي بفعالية لتهديد هذا التنظيم، لا بد أولا وقبل كل شيء من تحقيق الاستقرار السياسي في العراق. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بتشكيل حكومة شاملة في العراق مؤخرا. وآمل أن تؤدي الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والوحدة على الصعيد الوطني، إلى اتخاذ المزيد من الخطوات، تحت القيادة القديرة لرئيس الوزراء العبادي.

لقد ساهمت اليابان منذ فترة طويلة في بناء الدولة العراقية في مختلف المجالات، مثل مجالات الطاقة والبنية التحتية والصحة.

وسنواصل دعم الحكومة العراقية الجديدة من خلال هذه الجهود. ورغم أنه من الصعب بالنسبة لليابان تقديم مساهمة عسكرية، سنشارك بنشاط في تدابير المساعدة الإنسانية ومكافحة الإرهاب. وكجزء من جهودنا الرامية للتصدي للتحديات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أود أن أعلن أن اليابان ستقدم ٢٥,٥ مليون دولار لتقديم المساعدات، بالإضافة إلى مبلغ ٧,٨ مليون دولار قمنا بصرفه بالفعل.

ولن يكون تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة كافيا عندما نحاول منع المتطرفين من ترسيخ جذورهم في المنطقة، وضمان الاستقرار الدائم في المنطقة. ومن المهم مساعدة العراق والدول المجاورة الأخرى بقوة، حتى تتمكن من ممارسة الحوكمة الفعالة، التي يجب أن ترتكز على اقتصاد ومجتمع مستقرين. وتتخذ الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة أشكالا مختلفة، مثل بناء القدرات في القطاع العام وتطوير النظام القانوني المحلي. وتلك المسائل هي بالضبط ما تجيده اليابان. وبوصف اليابان عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها ستواصل الإسهام بشكل نشط في هذه القضية العظيمة.

من الضروري مكافحة الإرهاب من خلال وقف تدفق الأموال والأسلحة والأفراد للمنظمات الإرهابية، لإضعاف قوتها، عندما نسعى للتصدي بفعالية للتهديد. وتشكل مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديا خطيرا يمكن أن ينشر تهديد الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وستنفذ اليابان بثبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتنسيق الوثيق مع البلدان الأخرى. وسنتخذ أيضا تدابير مختلفة في مجالات أخرى، مثل مكافحة التطرف العنيف، ومكافحة تمويل الإرهاب، وممارسة رقابة ملائمة على الهجرة، وسنواصل بذل جهودنا المضنية لاحتواء خطر الارهاب.

أود أن أختتم بالقول إنه في نهاية جلسة اليوم نأمل أن تتوحد التزامات وجهود البلدان الفردية لدعم الحكومة العراقية الجديدة، وأن نكون قادرين على إرسال أقوى رسالة ممكنة للعالم مفادها أننا عازمون تماما على دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أولريك فيسترغارد كنودسن، وزير الدولة الدائم للشؤون الخارجية للدانمرك.

السيد كنودسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة على إتاحة هذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة الهامة حول الحالة في العراق، وكذلك بشأن القوى المتطرفة العنيفة التي تؤثر على المنطقة بأسرها، بل على المجتمع الدولي ككل.

إن الدانمرك على أهبة الاستعداد للانضمام إلى أعضاء الأمم المتحدة من أجل المواجهة الجماعية لتزايد التطرف الذي يتجسد من خلال الشكل الوحشي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي منظمة تعارض بشكل أساسي القيم والمبادئ التي تقع في صلب الأمم المتحدة. إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منظمة تسيطر الآن بكل وحشية على مناطق واسعة من العراق وسوريا، ولديها طموح للذهاب أبعد من ذلك. إنها منظمة تمكنت من جمع مئات الملايين من الدولارات من خلال عمليات الخطف والسطو ومبيعات النفط غير الشرعية، لكنها أيضا منظمة لن يسمح لها بتحقيق أهدافها إذا عبرنا نحن، المجتمع الدولي، عن موف موحد.

وعلى غرار المتكلمين السابقين اليوم، ترحب الدانمرك بتشكيل حكومة شاملة جديدة في بغداد مؤخرا، تلتزم بتمكين الفئات المهمشة في البلد. وسيكون الحكم الرشيد ضروريا للغاية لتحقيق هذا الغرض، وكذلك للتغلب على الشعور السائد من عدم الثقة والاستياء الذي استفاد منه التنظيم. وتلتزم الدانمرك بدعم العراق ومساعدة حكومته في حربها ضد التنظيم. لقد قدمنا بالفعل مساعدات سياسية وعسكرية وإنسانية. وقد

ساعدت طائرة نقل عسكرية دانمركية وفريق لوجستي القوات التي تواجه التنظيم في العراق، من خلال النقل الجوي للمعدات العسكرية. وعلى الجانب الإنساني، قدمت الدانمرك حتى الآن خلال عام ٢٠١٤ مساعدة بقيمة ٥٠ مليون دولار للمشردين داخليا في سوريا والعراق. وسياسيا، إنخرطنا مع الحكومة العراقية، ومع أعضاء التحالف الأساسي، وشركاء آخرين في المنطقة وخارجها، لصياغة استراتيجية مشتركة لمكافحة التنظيم.

لكن، بناء على طلب وفد الولايات المتحدة في بداية هذه الجلسة، فإن الدانمرك مستعدة لبذل المزيد من الجهود. إننا نخطط لزيادة مساعداتنا الإنسانية للمنطقة. ونريد إقامة شراكة قوية مع الحكومة العراقية لإطلاق مشاريع الاستقرار والتنمية طويلة الأجل التي تساعد في القضاء على الأسباب الجذرية للتطرف. وسنستمر في إجراء حوار وثيق مع الحكومة العراقية والولايات المتحدة وغيرهما من الشركاء في التحالف، للنظر معا في الإسهامات المثلى التي يمكن أن تقوم بها الدانمرك في الجهود الجارية، سواء أكانت إنسانية أو دبلوماسية أو سياسية أو عسكرية.

ونرى أنه من الضروري لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن كيفية منع ظهور التطرف ونشاط جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بشكل فعال. لذلك، سيستضيف وزير الخارجية الدانماركي، جنبا إلى جنب مع وزير خارجية مالي، اجتماعا هنا في نيويورك يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول/سبتمبر، لتحقيق تقدم بشأن هذا البرنامج المشترك.

وبغية تحقيق هدفنا المتمثل في تعطيل التهديد الذي يشكله التنظيم والقضاء عليه، فإننا سنكون بحاجة إلى صياغة استجابة تقر على الأقل بثلاثة مبادئ. أولا، يجب أن يدرك العالم أن التنظيم يشكل تهديدا إقليميا وعالميا لسلمنا وأمننا الجماعيين. على هذا النحو، سيتطلب تحقيق النجاح منا تشكيل تحالف واسع وعميق يمكن أن يقضي بفعالية على تلك المنظمة الإرهابية البشعة والشمولية. ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يكون ثابتا في دعمه للقوى المعتدلة، ليس في العراق فحسب بل أيضا في البلدان المجاورة، خاصة بالطبع في سوريا، حيث لا يزال التوصل إلى السلام الطويل الأجل هدفا غير محقق. ويجب علينا مساعدة الجماعات الراغبة في مواجهة تأثير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتقدم بدلا من ذلك، رؤية أكثر شمولية وسلمية لمستقبل مجتمعاتها. ثالثا، يجب أن نضمن استمرار وحدة هدفنا. ويجب أن نبقى متحدين في دعمنا لحكومة العراق، وإظهار الالتزام المطلوب للتعامل مع هذا التحدي.

في الختام، إن الدانمرك مصممة بقوة على مواجهة خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب أن يكون نهجنا المشترك شاملا وكليا. ونحن نعلم أن ذلك سيتطلب الصبر والقدرة على التحمل. وسنكون بحاجة إلى رؤية مزيد من التعاون وزيادة التنسيق بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة. وبعبارة أخرى، سوف تحتاج البلدان إلى أن تكون مستعدة لتجاوز خلافاتها الفردية. بدلا من ذلك، فإنها ستكون بحاجة إلى البحث عن أرضية مشتركة، حيث توجد مصالح مشتركة يمكن تحديدها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر ستنلند، وزير خارجية فنلندا.

السيد ستنلند (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أعرب عن خالص شكرنا لوفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية.

لا تزال الحالة في العراق حرجة على الجبهتين الإنسانية والأمنية. وشكل تقدم الدولة الإسلامية في العراق والشام صدمة. إنها مسألة تثير قلقا بالغا للمجتمع الدولي. ويجب أن تدان بشكل لا لبس فيه الأعمال الإرهابية الوحشية التي يقترفها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

إن الحكومة المعينة مؤخرا في العراق تمثل خطوة هامة إلى الأمام. والمجتمع الدولي بحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى العراق فيما يخص الحفاظ على سلامته الإقليمية، وتعزيز شمولية هياكل حوكمته. ويمكن للقادة الدينيين والتقليديين الاضطلاع بدور بناء فيما يخص المصالحة، وتوحيد السكان ومكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

تشكل الحالة الإنسانية أولوية. فقد اضطر ١,٨ مليون شخص في العراق إلى ترك منازلهم، في حين يشكل اللاجئون السوريون عبئا إضافيا. ومن أجل الاستجابة لاحتياجات النازحين في العراق، خصصت فنلندا ٥٠٠٠٠٠ يورو من خلال برنامج الأغذية العالمي. وستصل مساعداتنا الإنسانية المقدمة للأزمة السورية، بحلول نهاية هذا العام، مع تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢,٥ مليون يورو، إلى ٣١ مليون يورو.

ونأمل أن يساعد ذلك أيضا في التخفيف من الحالة في العراق.

وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي مع العراق، سنقدم مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ يورو من خلال المجلس الدانمركي للاجئين للتخفيف من حالة النساء اللاجئات من سوريا في شمال العراق. وفنلندا على اقتناع بأن المشاركة الكاملة للمرأة أولوية في الجهود الرامية لبناء مجتمع شامل لكل الأطياف. وقد تبرعنا أيضا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لصالح مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة في العراق. وتنظر فنلندا في تقديم مزيد من المساعدة، في المقام الأول إلى سوريا، بناء على الاحتياجات ومتطلبات التمويل، مما يساعد المنطقة بأسرها.

والتهديد العالمي الذي تمثله جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يمكن مواجهته بنجاح إلا من خلال ائتلاف واسع وشامل تدعمه الأمم المتحدة. ومن المهم أن تضطلع الحكومات المهددة بشكل مباشر من قبل تلك الجماعة بدور بارز في هذا المسعى. ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة لبناء هذا التحالف لمواجهة الخطر الذي تشكله الجماعة. ونرحب أيضاً بإعلان مجلس الأمن عن موقفه بوضوح في هذا الشأن، ونأمل أن يثابر المجلس على دعم الجهود الدولية.

وكما أكد الرئيس أوباما، لن يتحقق النجاح بالوسائل العسكرية وحدها. ولا بد أيضا من اعتماد نهج شامل طويل الأمد مع مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة الإنسانية والإجراءات الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف. وفنلندا ملتزمة بالمشاركة، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، في التصدي لخطر جماعة الدولة الإسلامية. ونحن ندرك الحاجة إلى الرد بالوسائل العسكرية، وإن كنا لا نعتزم المشاركة في العمليات القتالية أو شحنات الأسلحة.

وفنلندا تؤيد قيام الاتحاد الأوروبي بدور فاعل في دعم العراق. وينبغي للاتحاد الأوروبي مواصلة استكشاف إمكانية دعم بناء القدرات لمواجهة التحديات ذات الصلة بمكافحة منظمة ارهابية مثل جماعة الدولة الإسلامية. وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي يمكن أن تشكل جزءاً من المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات. وفنلندا مستعدة للمساهمة. والمساعدة الدولية لبناء قدرات هياكل القطاع الأمني تكتسي أهمية كبيرة. وفنلندا قد تنظر في توفير قدرات متخصصة، كالقدرات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، شريطة توفر الإطار الملائم. ونحن نولي أهمية كبيرة لمعالجة مسألة المقاتلين الأجانب. وفي هذا الصدد، فإننا نعكف حالياً على تقييم التدابير الوطنية، ونتطلع إلى إيجاد الحلول بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وخارجه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على الدعوة لعقد هذه الجلسة

الهامة وعلى المساعي الحثيثة التي يبذلها بلدكم لمساندة شعب العراق الشقيق وهو يمر بمرحلة فاصلة، نأمل أن تصل به إلى بر الأمان والاستقرار. وأود أن أرحب بحضور معالي وزير خارجية العراق، السيد إبراهيم الجعفري. وأن أشكره على بيانه. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية القيمة. ويرحب وفد بلادي بالبيان الرئاسي الذي صدر في بداية هذه الجلسة.

يرحب وفد بلادي بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. ونأمل أن تنتهي اللمسات الأخيرة لتشكيلها بصورة تضمن الشمولية والتوازن السياسي الذي يمكنها من مواجهة التحديات السياسية والأمنية الخطيرة. فلقد آن للعراق أن يستعيد عافيته. ومن الواجب على المجتمع الدولي ألا يفوت هذه الفرصة ليقدم له المساعدة لتهيئة البيئة المناسبة لنجاح الإصلاح السياسي وتكريس قواعد العدالة والمساواة.

منذ أن بدأ العراق أولى خطواته نحو الابتعاد عن الإقصاء والطائفية، وتوجه نحو صد التدخل الأجنبي في شؤونه والعودة إلى محيطه العربي وأشقائه، بادرت المملكة العربية السعودية إلى الترحيب به ومدت يد العون إلى الشعب العراقي الشقيق. وأعلن خادم الحرمين الشريفين عن تقديم تبرع مقداره ٥٠٠ مليون دولار إلى الأمم المتحدة لتصرف منه على المتضررين واللاجئين والنازحين من أبناء الشعب العراقي بمختلف فئاتهم العرقية والدينية والمذهبية.

إن السياسات الطائفية والتدخل لمحاولة مسخ الهوية والاستبداد السياسي والقمع كلها عوامل أدت إلى إيجاد أرضية خصبة تنامى فيها الإرهاب العابر للحدود والقارات الذي نشهده اليوم، والذي تمثل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام أحد شواهده. وإن ما تقوم به تلك الجماعة من أعمال إرهابية وحشية لا يمت إلى الإسلام بصلة، والإسلام منه براء.

وأود أن أذكر المجلس الموقر بما ورد عن خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، محذراً المجتمع الدولي من مغبة وخطر الإرهاب الذي لا تحده جغرافيا ولا ينتمي إلى دين أو وطن أو ثقافة بعينها، مما يتطلب أن تكون لنا رؤية جماعية وأهداف محددة تنطلق من خلالها الجهود الرامية للتصدي للإرهاب ودحره. ولقد كان التحرك السريع من جانب حكومة المملكة، ودعوتها لعقد اجتماع جدة قبل أيام قليلة، والبيان الصادر عن ذلك الاجتماع تعبيراً عن العزم على المضي قدماً في هذا الصدد. وأود أن أشكر معالي وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري على إشادته بالدور القيادي الذي اضطلعت به المملكة في هذا المجال.

إن مواجهة تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية وما شابهه من جماعات ضالة تستخدم الدين مسوغاً لها يجب أن يتضمن تفنيد الفكر الذي تستند إليه. ومن هذا المنطلق، دأب كبار العلماء والمفكرين في المملكة العربية السعودية على التحذير من خطر الفكر المنحرف المؤدي للإرهاب وتجريم أساليبه ووسائل تمويله، كما ظهر في البيان الصادر عن هيئة كبار العلماء في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والذي جاء فيه،

”بالنظر إلى أعمال الإرهاب الصادرة عن بعض الجماعات، مثل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وما يسمى بعصائب أهل الحق، وحزب الله، والحوثيين، أو جرائم الإرهاب التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، أو الأعمال المجرمة التي تمارسها بعض الفرق والجماعات المنتسبة إلى الإسلام، فكلها محرمة ومجرَّمة.“

كما أكد البيان على تحريم الخروج إلى مناطق الصراع والفتنة. ووصف المحرضين على ذلك بأنهم دعاة ضلال ويتوجب تعقبهم وعقابهم. وإننا نأمل أن تقتدي المرجعيات والمؤسسات والجهات الدينية والفكرية في بقية الدول بهذا النهج، بما يسهم في التصدي للفكر الضال أياً كان منبعه.

لقد كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي تعمل على مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره منذ عقود. فلقد كنّا أحد ضحاياه، وما زلنا أحد أهمّ أهدافه. وهنا أشير إلى دعم المملكة لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. ودعوة خادم الحرمين الشريفين جميع الدول للتبرّع للمركز والإسهام في فعالياته نظراً لكونه أحد الآليات الهامّة للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. واسمحوا لي أيضاً أن أؤكد لكم أنه دون أن يكون لمجلسكم الموقّر وللمجتمع الدولي استراتيجية شاملة تتخطّى الأعراض لتصل إلى الجذور، فإن الجهود المبذولة لن تكون كافية لدحر هذا الخطر المتنامي.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، هو من أكبر العناصر المؤدّية إلى نمو الفكر الإرهابي، الذي يتدثّر بعباءة إزالة الاحتلال. كما أن سياسات الإقصاء والطائفية كانت عاملاً رئيساً في ظهور تنظيم داعش في العراق. وكذلك، فإن استمرار آلة القتل للنظام السوري في ترويع وتشريد أبناء الشعب السوري، قد أوجدت فراغاً سعى الإرهابيون إلى شغله.

وبناء عليه، فإن أي عمل جماعي ضد الإرهاب لا بد أن تشمل عملياته أماكن تمركز الإرهابيين حيثما كانوا، وأن تطال المصدر الأول للعنف والقتل، وهو النظام السوري. فداعش وهذا النظام وجهان لعملة واحدة؛ كلاهما يمثّل الطائفية والتطرّف والإقصاء والعدوان، وإن هذا الجهد المتناسق يتطلّب أيضاً دعم المعارضة السورية الشرعية المتمثلة في الائتلاف الوطني الحر، لتمكينها من التصدّي المزدوج لتنظيم داعش ولنظام يعمل على تغذية هذا التنظيم والاستفادة منه، بل والتنسيق معه في بعض الأحوال.

السيدة الرئيس، أود في الختام أن أعيد التأكيد على أن بلدي سوف يواصل جهوده لنصرة أشقائنا في العراق وتقديم العون لهم في كلّ مجال، حتى يستردّ العراق الشقيق عافيته ويمارس دوره الطبيعي والتاريخي مع أشقائه من الدول العربية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): مثلما أن حاضرنا جميعاً لا يمكن فصله عن تاريخ بلاد ما بين النهرين، فإن مستقبلنا جميعاً لمرتبط هو أيضاً بحاضر العراق. ولا مبالغة في ذلك أبداً. ففي كل واحد منا بعض من عراق. نعم، في كل واحد منا بعض من عراق. فإن كنا نأكل اليوم مما نزرع، فلأن البشرية اكتشفت الزراعة بين دجلة والفرات. وإن كان لنا اليوم معاهدات ودساتير وقوانين تنظّم العلاقات فيما بيننا، فلا يمكننا أن ننسى أنّ أقدَم القواعد القانونية التي تعرفها البشرية هي تلك التي وضعها الملك حامورابي. وإن كنا اليوم نؤكّد على أهمية العلم والفكر والثقافة في تقدّم الإنسانية، فلا يمكننا إلا أن نذكّر بدور عاصمة العباسيين، بغداد هارون الرشيد، ملتقى أهل المعرفة والأدب والفن وبعطاءاتهم المتنوعة.

اليوم، السيدة الرئيسة، العراق في خطر، وما يهدده يهدد مستقبلنا جميعاً، دولاً وشعوباً ومجتمعات. فموجة الإرهاب الأعمى التي اجتاحت أقساماً منه، إن لم نعمل سريعاً للقضاء عليها، فإنها لن ترحم أحداً لا داخل العراق ولا خارجه. وهي أصلاً لا تعترف بالدول ولا تقرّ بحدودها ولا تقبل بمؤسساتها. إنها البربرية التي لا تعرف ديناً ولا أخلاقاً ولا قيماً، وإن كانت تدعي الإسلام وتختبئ وراء شعاراته. والمسلمون منها براء. إنها الظلامية في حربها على العصر والمدنية، وفي عدائها لحقوق الإنسان وكرامته البشرية، كما في رفضها مبدأ الحرية ومفهوم الاختلاف.

يقدّر لبنان الدور الذي اضطلع به مجلسكم الموقّر في اعتماد القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) وفي إصدار البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2014/20. وهو يدعوكم إلى المحافظة على اتحادكم

لاتخاذ ما قد يلزم فوق ذلك من مواقف وقرارات دولية لحشد الطاقات المطلوبة للقضاء على داعش وما شابهها من تنظيمات إرهابية، ولمنع الإرهابيين من الإفلات من العقاب ومحاسبتهم على جرائمهم.

ولا يفوتنكم أن التصدي الناجع للإرهاب لا يمكن أن يقتصر على عمليات عسكرية أو تدابير مالية، على أهميتهما. بل إنه يتطلّب أيضاً مقاربة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية تطال جذوره. وإننا ننوّه بقيام حكومة عراقية جديدة، تؤكّد على سياسة الانفتاح والشراكة الوطنية الجامعة. فإننا نأمل من مجلسكم الكريم أن يمدّها بكل سبل الدعم لإنجاح مهمتها. ويهمّنا أن نؤكّد في هذه المناسبة أن العراق المعافى في وحدته الوطنية الحاضنة لتنوّعه المجتمعي، القومي كما الديني والمذهبي، والمرتكزة على قاعدة المساواة الكاملة في المواطنة، هو مصدر غنى كبير ليس للعراق وحده، بل لكل العرب والمسلمين، وللبشرية جمعاء.

إن لبنان الذي عانى كثيراً ولا يزال من أعمال إرهابيين، وآخرها الاعتداء هذا الصباح على قواته المسلحة في منطقة عرسال، بعد اختطاف عدد من العسكريين، هو معكم اليوم كما كان في الأمس القريب في جدة وفي باريس، في المعركة المشتركة ضد الإرهاب. وهي المعركة التي يتطلّب النجاح فيها أن تساعدوا أيضاً بلدي عبر تعزيز قواته المسلحة ودعم اقتصاده ومؤسساته الوطنية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطلب منكم، سيدتي الرئيسة، نقل شكرنا إلى وزير الخارجية جون كيري على تنظيم هذه الجلسة. كما أود أيضا الإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية التفصيلية والمفيدة جداً.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تطور الأزمة في سوريا والعراق. فالمتطرفون يشنون حملة إرهاب وحشية ضد السكان المحليين، ولا سيما الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك الأقليات المسيحية. شاركت بولندا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منذ عام ٢٠٠٣. في تلك الأيام، ساعدنا السلطات العراقية على إعادة السلم والأمن في محافظات كربلاء، وبابل، والقادسية والنجف.

وبناء على ذلك، ندين النشاط الإرهابي للدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يشمل الخطف، والتعذيب والقتل الوحشيين.

ونحيط علماً أيضاً بالعدد المتزايد من المشردين داخلياً واللاجئين. وندعو إلى حرية وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما لأشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

وندعو الحكومة العراقية إلى أن تبذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين، بما في ذلك المنتمون للأقليات العرقية والدينية. وينبغي أن تحقق الآليات الجنائية الدولية في الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون في شمال العراق ليتسنى محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

إن الكيان الإرهابي الذي يسعى إلى إقامة خلافة إسلامية يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب ردا عاجلا من المجتمع الدولي. فنمو داعش الذي لم يسبق له مثيل وانتشار التطرف بجميع مظاهره، ولا سيما في شكل توترات طائفية، لهما آثار سلبية على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، بل وخارجها.

ونحن نشارك في الجهود المبذولة لمساعدة المدنيين المحتاجين في المنطقة. ففي ١٧ آب/أغسطس، بعد يومين فقط من قرار الاتحاد الأوروبي بدعم العراق في كفاحه ضد داعش، نقلت أول

طائرة بولندية من طراز ”هيركليز“ ثمانية أطنان من المساعدات إلى شمال العراق. كما مولنا توفير مرافق لمدرسة بُنيت حديثا في أربيل من أجل الأطفال اللاجئين. وخصص وزير الخارجية البولندي عددا من المنح الدراسية لطلاب عراقيين في جامعاتنا. وسنواصل بالطبع تقديم المساعدة الإنسانية.

وإذ نؤكد من جديد على استقلال العراق ووحدته وسلامته الإقليمية وسيادته، فإننا نرحب بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. ونحن واثقون بأنها ستكون حكومة مصالحة وطنية تمثل مصالح جميع المواطنين العراقيين بصرف النظر عن الانقسامات العرقية والدينية. ونتعهد بتقديم الدعم للشعب العراقي والسلطات العراقية، ونأمل أن نتمكن من استعادة النظام العام وسيادة القانون وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والحفاظ على التراث الثقافي الغني جدا للعراق. والتحالف الدولي الذي تشكل في الاجتماعات التي عقدت في جدة وباريس جدير بتقديرنا ودعمنا. وإننا ندرك أن الاستراتيجية الرامية إلى مكافحة داعش لا يمكن أن تقتصر على تنفيذ عملية عسكرية. فهي تتطلب إعداد خطة من أجل التوصل إلى حل سياسي فيما يتعلق بالعراق وسوريا على السواء. وينبغي أن نساعد في جهودنا المشتركة العراق على إعادة الاندماج الكامل في المنطقة والمجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، والوزير كيري على عقد هذه الجلسة بشأن أحد أكثر التحديات الراهنة التي تواجه السلام والأمن الدوليين إلحاحا، وعلى الدعوة إلى المشاركة. ومثلنا في ذلك مثل بقية دول العالم، فإننا نشعر بصدمة عميقة إزاء الأفعال البشعة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في العراق، وعلى الأخص، الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فعلى مدى أشهر وحتى الآن، أينما حل متعصبو داعش، يصبح الإرهاب هو القاعدة والوحشية هي الطريقة وذبح الأبرياء هو الأثر الذي يخلفونه وراءهم. فقد تسببت أفعالهم في وقوع خسائر بشرية فادحة، بما في ذلك الأطفال، وفي تشريد ما يزيد على مليون من المدنيين العراقيين، بما في ذلك الترحيل القسري تحت التهديد بالإعدام والتهديدات الموجهة ضد جميع المجموعات الدينية والعرقية. وتدين ألبانيا بأقوى العبارات جميع الهجمات الإرهابية التي ترتكبها الجماعات والمنظمات الإرهابية في العراق، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، داعش.

إن تنظيم داعش يمثل خطرا حقيقيا وواضحا في الوقت الحالي بالنسبة للعراق وبلدان المنطقة، وعلى السلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع. ولا يسعنا، نحن المجتمع الدولي، أن نقف مكتوفي الأيدي فيما يقوم متعصبو داعش بذبح سكان قرى بأكملها ومهاجمة الأقليات الدينية في العراق وتدمير أماكن عبادتها وتهديد سلامة البلدان المستقلة وسيادتها. ولا يمكن أن نظل صامتين فيما تعبر هذه الآفة الحدود وتفرض حكمها الظلامي القمعي.

ولا بد من القول والتأكيد على أن داعش لا يمثل بأي حال من الأحوال تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ولا يتفق معها. بل على العكس من ذلك، فإنه يشكل وصمة عار على جبين العقيدة التي يدعي الدفاع عنها. وقد تبرأت جماعات إسلامية لا تعد ولا تحصى في أنحاء العالم بشدة من تنظيم داعش وأفعاله البشعة. وهي محقة في ذلك، فليس داعش سوى أمر بغيض يتنافى مع الإسلام. وهم مجرد إرهابيين وقتلة يقتلون بلا رحمة، وهم مستعدون لذبح أي شخص يقف في طريقهم.

وبينما يمثل داعش تهديدا مباشرا للعراق وسوريا، فإنه يشكل تهديدا للسلام والأمن بشكل عام وللقيم الإنسانية وللحياة البشرية ولحضارتنا المشتركة. وكان اتخاذ المجلس للقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، ولكن هناك

حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات أكثر جرأة. ونرحب بالبيان الرئاسي S/PRST/2014/20 الذي اعتمد في وقت سابق بعد ظهر هذا اليوم. ونشيد على وجه الخصوص بالموقف الحاسم الذي اتخذته الولايات المتحدة، على نحو ما بينه الرئيس أوباما قبل بضعة أيام، ووزير الخارجية كيري هنا بعد ظهر اليوم، وكذلك بالإجراءات التي اتخذها الشركاء والحلفاء الآخرون.

ولجميع هذه الأسباب، فإن ألبانيا قد انضمت منذ بداية الأزمة إلى التحالف الدولي من أجل محاربة داعش والقضاء عليه. وقد رحبت ألبانيا بالحكومة العراقية الجديدة واتخذت خطوات ملموسة لدعمها في محاربتها للإرهاب، ولا تزال ملتزمة بمواصلة التعاون وتقديم المساعدة الإنسانية والعسكرية على حد سواء. ونحن نسهم بالفعل في الحرب على داعش، حيث قدمنا كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر للقوات المسلحة العراقية. وسنواصل مساعدة العراق في المستقبل.

كما أود أن أشير إلى المساعدات المحددة التي قدمتها ألبانيا إلى لاجئي مخيم ”الحرية“. ولعل القليل من الأشخاص يعلمون أنه منذ النداء الذي وجهه الأمين العام قبل عامين (انظر SG/SM/15415)، تؤوي ألبانيا ٢٤٠ شخصا من أصل حوالي ٣٧٧ لاجئا نُقلوا إلى مكان جديد لدواع إنسانية. ويمثل ذلك أكثر من ضعف العدد الإجمالي لأولئك الذين استقبلتهم بقية بلدان العالم.

وفي الختام، أصبح الإرهاب يمثل تحديا ليس بالنسبة لبلد واحد أو منطقة واحدة فحسب، ولكن للمجتمع الدولي بأسره. ويتطلب الأمر بذل جهد حازم ومشترك لدحره والقضاء عليه في النهاية. ونحن نرى أن هذا هو السبيل الوحيد للتعامل مع ظاهرة عالمية تغذيها تعاليم دينية مُحرفة والفقر والجهل. وأفضل السبل هو إعادة الأمل والسلام والأمن في جميع المناطق المتضررة. وألبانيا جزء من ذلك الجهد المشترك وستظل جزءا منه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تتقدم نيوزيلندا بالشكر لكم، سيدتي الرئيسة، وتشكر وزير الخارجية كيري على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية. وأود أن أسجل قلق نيوزيلندا المستمر والعميق إزاء الحالة في العراق. وشأننا شأن غيرنا، فإننا نشعر بالاستياء الشديد إزاء الأعمال الوحشية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقد هالتنا الخسائر في الأرواح وتشريد أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، وكلها أمور تستحق أشد الإدانة. وصُدمنا بسبب الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك.

ومنذ حزيران/يونيه، قدمت نيوزيلندا مساهمتين في الأنشطة الإنسانية، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما ذكر وزير الخارجية كيري في وقت سابق، لمساعدة الأشخاص الذين شردهم العنف في العراق. ونثني على الجهود التي يبذلها أعضاء المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الغوثية لمن هم في أمس الحاجة إليها. ولذلك، تنتهز نيوزيلندا هذه الفرصة للإعراب عن التضامن مع شعب العراق فيما يتعامل مع الأزمة.

ونعرب تحديدا عن دعم نيوزيلندا للحكومة المشكلة حديثاً بقيادة رئيس الوزراء العبادي. ونرحب بالتزامه المعلن بتشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف، بوصف ذلك أمرا أساسيا في التصدي للأسباب الجذرية للتحديات الداخلية التي يواجهها العراق في الآونة الأخيرة.

ستُجرى الانتخابات العامة في نيوزيلندا يوم غد السبت ٢٠ أيلول/سبتمبر. ويفرض ذلك قيودا دستورية على قدرتنا اليوم على مواصلة الاستجابة بالطريقة التي يستجيب بها آخرون. ومع ذلك، فإننا نرحب – في ظل هذه القيود الإلزامية– بعزم الولايات المتحدة وغيرها من الدول على التصدي للتهديد العالمي الذي يشكله داعش والأزمة الإنسانية الراهنة في العراق.

ونرحب بصفة خاصة بالدعم الذي حظي به ذلك الجهد من قبل الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك الدول العربية.

وأي استجابة فعالة يجب أن تحظى بدعم البلدان في تلك المنطقة عموما. ولكي تكون تلك الاستجابة دائمة، فإنها يجب أن تسلّم بالمصالح المشروعة لتلك البلدان، ولا سيما القلق الذي أعربت عنه الإمارات العربية المتحدة إزاء بإمكانية أن يوفر تنظيم داعش ملاذا آمنا للإرهابيين. وفي نهاية المطاف، وكما أكد ممثلا المملكة العربية السعودية ولبنان في وقت سابق، فإنه يجب النظر إلى نشأة داعش على أنها نتيجة لديناميات وأسباب أوسع نطاق بكثير تمتد إلى خارج العراق وتؤثر على المنطقة بأسرها. ويعني ذلك أنه في سياق التصدي للتهديد المحدد الذي يشكّله داعش، يجب أن يأخذ المجتمع الدولي بعين الاعتبار الأثر المترتب عن ذلك على المنطقة بأسرها.

وإزاء هذه الخلفية، لا تزال نيوزيلندا ملتزمة بتقديم أقصى الدعم السياسي والإنساني لشعب العراق الذي يواجه هذه التحديات الخطيرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في التعبير عن الشكر على عقد هذه الجلسة الهامة برئاسة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية حول العراق الشقيق. وأرحب بتواجد السيد وزير خارجية العراق الدكتور ابراهيم الجعفري بيننا. كما أرحب بالسيد ملادينوف.

إننا نتمنى للحكومة وللشعب العراقيين الشقيقين كل النجاح في مساعيهما الحثيثة لاستعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع البلد ومكافحة الإرهاب. لقد خرج بعض المتكلمين عن البند قيد النظر كما ورد في جدول الأعمال، وهو الحالة في العراق، فتناولوا الوضع في بلدي بطريقة استفزازية خاطئة وغير مناسبة على الاطلاق، لا سيما في معرض الكلام عن مكافحة إرهاب ما يسمّى بداعش.

ولقد استمعت بعناية إلى البيان الافتتاحي الذي ألقاه رئيس الجلسة الوزير جون كيري، ووجدت في مضمون هذا البيان لغة مسؤولة ومتوازنة ترقى إلى مستوى أهمية ما يواجهه العراق والمنطقة من تحديات إرهابية من قبل تنظيم داعش والتنظيمات الارهابية الأخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بعض المداخلات الأخرى قد سعت، للأسف، إلى إبعاد الانتباه عن المسألة الرئيسية المعروضة علينا، ألا وهي مسألة مساعدة حكومتَي وشعبَي العراق وسوريا لمواجهة إرهاب كل من داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الارهابية الأخرى المرتبطة بهذين التنظيمين، وذلك وفقا لأحكام القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤). أقول ذلك لأن حرب العراق وسوريا في مكافحة الإرهاب هي حرب واحدة ضد العدو نفسه، والضحايا في كلا البلدين هم ضحايا الإرهاب نفسه الحاقد عبر مشغّليه.

إن حكومة بلدي جزء أساسي في مكافحة إرهاب داعش وجبهة النصرة. وقد دأبنا على محاربة هذا الإرهاب بمفردنا داخل سوريا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وكنا نصرّ دوما على أولوية مكافحة الإرهاب، ووقف تمويله وتسليحه، وتدريب عناصره، والتصدي لاستجلاب هؤلاء الإرهابيين من أقاصي الأرض الأربعة، ومساءلة حكومات الدول الداعمة لهم مساءلة جدية.

واليوم، نحن نشعر بارتياح بالغ إزاء إقرار المجتمع الدولي بوجاهة الحقائق التي دأبنا على نقلها لعناية المجلس وعناية الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية، وهي أن هناك إرهابا وتحريضا على الإرهاب، وحكومات ضالعة في دعم هذا الإرهاب، ومنابر إعلامية مكرسة لخدمة هذا الإرهاب، وفتاوى تصدر عمّن يدّعون أنهم شيوخ لتشجيع هذا الإرهاب. وهناك معسكرات

تدريب لهؤلاء الإرهابيين، بعضها في الدول المجاورة لبلدي. وهناك إخفاء متعمد لهوية مشغّلي هذا الإرهاب.

إن الصحوة الدولية إزاء مخاطر إرهاب داعش وجبهة النصرة هي مصدر ارتياح لنا حتى ولو جاءت متأخرة. ونود في هذا الاطار أن نؤكد مجددا على أن أي جهد دولي لمكافحة الإرهاب يجب أن يتم في إطار الاحترام الكامل لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، وفي مقدّمتها احترام سيادة الدول، الأمر الذي يقتضي حكما التنسيق المسبق مع الحكومة السورية في أي جهد جدي لمكافحة الإرهاب.

ختاما، إن مواجهة داعش بشكل فعال تقتضي مواجهة مصادره الفكرية التي تجد أساسها في الفكر الوهابي الظلامي السعودي، الذي كان أصل التطرف الديني في العالم الإسلامي والعربي. وأذكّر في هذا الصدد بأن آلاف الإرهابيين السعوديين يقاتلون في صفوف داعش في سوريا والعراق، وبأن من نفّذ إرهاب ١١ أيلول/سبتمبر كانوا في معظمهم سعوديين وليس سوريين. كما أن فكر القاعدة الذي أسّسه السعودي بن لادن كان مصدره سعوديا أيضا. وأؤكد أن ما تشهده المنطقة هو نتيجة للتحالف الشيطاني السعودي التركي القطري الذي يسيء للإسلام وللعرب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جميع المتكلمين الذين شاركوا في الجلسة المثمرة جدا اليوم.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.